مجلة

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط

بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

جواد الحمد

هيئة التحرير

أحمد البرصان عبد الفتاح الرشدان

السنة ١٢ العددان (٤٠-٤١) صيف وخريف ٢٠٠٧

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن توجهات تتبناها المجلة

الطبعــة الأولى

عمــان – صيف وخريف ٢٠٠٧

جميع الحقوق محفوظة

لمركز دراسات الشرق الأوسط

والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

مجلة دراسات شرق أوسطية

هاتف ٤٦١٣٤٥١-٦-٩٦٢+ / فاكس ٤٦١٣٤٥٢-٦-٩٦٢+

ص.ب ٩٢٧٦٥٧ – عمان (١١١٩٠) الأردن

E-mail: mesj@mesj.com.jo

http:// www.mesj.com

هيئة المستشارين

الأميرة د. وجدان علي الأردن	د. أحمد التويجري السعودية
أ.د. أحمد يوسف أحمد مصـــر	أ.د. أ حمد سعيد نوفل الأردن
أ.د. إسحق الفرحان الأردن	أ.د. أمين مشاقبة الأردن
أ.د.سعد ناجي جواد العـــراق	أ.د. عبد الإله بلقزيز المغـــرب
د. عبد الله النفيسي الكويت	أ.د. علي محافظة الأردن
د. غانم النجار الكويت	د. فهد الحارثي العرابي السعودية
د. مجدي عمر الأردن	أ.د. محمد السيد سليم مصـــر
أ.د. محمد المجذوب لبنان	أ.د.محمد المسفر قطـــر
أ.د. مروان كمال الأردن	

قواعد وأصول النشر

١. تقبل المجلة البحوث التي تعالج قضايا التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، وقضايا العالم ذات الأثر على الشرق الأوسط، والتقارير الموجزة عن الأحداث الجارية، والندوات والمؤتمرات المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ومتعلقاتها الدولية.

٢. يشترط في الدراسة ألا تكون قد نشرت سابقاً وألا تكون مقدمة للنشر في مكان آخر.

٣. تخضع الدراسات والبحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالمياً، ويبلَّغ الباحث بقرار هيئة التحرير خلال ثلاثة أشهر من تسلّم البحث.

٤. يحق للمجلة إعادة نشر البحث كاملاً، أو جزءٍ منه بأي شكل، وبأية لغة كانت دون الحاجة إلى استئذان الكاتب.

٥. تعبّر الأبحاث والمقالات المنشورة عن رأي أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر الدورية أو المؤسسات التي تصدرها.

٦. يُمنح صاحب البحث مكافأة رمزية في حال موافقة هيئة التحرير على نشره بعد إجازته من التحكيم العلمي.

٧. يرفق الباحث سيرته الذاتية مع البحث.

٨. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه، بما لا يزيد عن ٤٠٠ كلمة لكل منهما.

٩. تقدم البحوث مطبوعة على الكمبيوتر بنظام Office / IBM على قرص (DISK or CD) مرفقةً مع نسختين ورقيّتين، وتكون الهوامش أسفل الصفحات والمراجع في آخره.

١٠. لا يزيد حجم المقالات البحثية المقبولة للنشر على ٦٥٠٠ كلمة، ومراجعة الكتاب على ٧٠٠ كلمة، والتقرير على ٢٦٠٠ كلمة.

١١. يتم تزويد الباحث بنسختين من المجلة، وخمس نسخ من مستلة المادة المنشورة.

١٢. المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من بحوث أو مراجعات كتب، ولا تلتزم بإعادتها إلى أصحابها.

المحتويات

المقال الافتتاحي

٧ **التحولات في فلسطين والأردن وآفاق الوحدة**
هيئة التحرير

البحوث والدراسات

١١ **أزمة الملف النووي الإيراني وسيناريوهات الموقف الأمريكي المحتمل: دراسة استراتيجية**
عدنان الهياجنة

٢٩ **مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في نشر ثقافة حقوق الإنسان (حالة الأردن)**
ولاء البحيري

ملف العدد

٧١ **المبادرة العربية للسلام ومحاولات إحياء عملية التسوية السياسية**
نادية سعد الدين

التقارير والمقالات

١٠١ **قانون النفط العراقي على خلفية تذبذب وتآكل الدخل في الدول النفطية**
حسين عبد الله

١١٧ **هل ترفع أوروبا الحصار عن الحكومة الفلسطينية المقالة**
أمجد أحمد جبريل

١٣١ **اتجاهات الاقتتال الفلسطيني: خطة أميركية لإسقاط حماس**
صالح النعامي

١٥٣ **توازن القوى في الديمقراطية الأردنية**
سميح المعايطة

١٦١	دور البحث العلمي والمجتمع المدني في الإصلاح في الوطن العربي حسن نافعة	
١٧٧	تداعيات سيطرة حماس على قطاع غزة على الأمن الإسرائيلي صالح النعامي	
١٨٣	الأزمة الأميركية- الإيرانية في العام ٢٠٠٧: الاتجاهات والخيارات علي حسين باكير	
5-11	ملخصات بالإنجليزية	مروان الأسمر

المقال الافتتاحي

التحولات في فلسطين والأردن وآفاق الوحدة

هيئة التحرير

مع كل تحول مهم في الساحة الفلسطينية سواء على صعيد الوضع الداخلي وتوازن القوى، أو على صعيد الصراع أو التفاوض مع إسرائيل، يظهر من جديد البحث في العلاقة الفلسطينية-الأردنية، وتتباين الاتجاهات والتوجهات السياسية والإعلامية بين من يؤمن بمبدأ الوحدة من منطلقات إسلامية أو قومية أو وطنية، وبين من يؤمن بالقطرية كإطار ناظم لرسم مستقبل هذه العلاقة.

وتتدخل هنا عادة التوجهات الإسرائيلية التي يصب غالبها في إدماج فلسطين (الضفة الغربية) بالأردن دون تحقيق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في الحرية والعودة والاستقلال.

فيما تتمحور التوجهات الفلسطينية حول القبول العام بعلاقات مميزة مع الأردن، يصل بعضها إلى حد الوحدة، وبين من يصر على الإطار القطري في التفكير، والذي يرى في فرض مثل هذه العلاقة انتقاصاً من الحق الفلسطيني في الاستقلال.

ويربط البعض موقفه بطبيعة تصور ملامح هذه العلاقة، هل هو الاختيار الطوعي بين دولتين وشعبين عربيين؟ أم هو تخليص لإسرائيل من عبء الانسحاب الكامل والتعايش مع دولة فلسطينية إلى جوارها يمكن أن تهدد أمنها الاستراتيجي؟ أم هو جزء من التسوية السياسية أو التصفية لقضية فلسطين بمفهومها الوطني والعربي الأوسع؟ أم هو مدخل للتخلص من عبء القضايا الجوهرية في الصراع كالقدس واللاجئين والسيادة والحدود؟

في ظل هذه الجدلية بأبعادها المختلفة، فإن من المؤكد أن على الفلسطينيين والأردنيين عبء التوصل إلى رؤية استراتيجية لعلاقة فلسطين والأردن، انطلاقاً من المصالح العليا للأمة العربية، وللبلدين. آخذين بعين الاعتبار التداخل الديموغرافي الكبير، والجوار الجغرافي الجيو استراتيجي، والمشترك الديني والتاريخي في مواجهة المشروع الصهيوني في المنطقة، الذي يستهدف الطرفين، بغض النظر عن الشكل والآليات.

من جهة أخرى فإن مستقبل التنمية والتطور الحضاري للبلدين يتوقف كلياً على مدى التعاون والتقارب وربما التشارك في التخطيط والإدارة واستثمار الموارد، سواء في مجال التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية أو تنمية القدرات الاستراتيجية.

ويرى الخبراء في الطرفين أن وحدة متماسكة قوية بين البلدين ربما تشكل رافعة استراتيجية لإنهاء الخطر الصهيوني في المنطقة، والإسهام في حماية الأمن القومي العربي، وتحقيق دولة الرفاه والديمقراطية والحرية المنشودة بينهما.

ولا شك أن لهذا الطموح شروطاً موضوعية كي يتحقق في أعلى درجات النجاح، أهمها: التأكيد على المنطق الوحدوي في التفكير برؤية مستقبلية لمصير واحد، وأن يكون ذلك مبنياً على الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة في ٤/ حزيران/ ١٩٦٧م على الأقل!.

البحوث والدراسات

أزمة الملف النووي الإيراني وسيناريوهات الموقف الأميركي المحتمل: دراسة استراتيجية

عدنان هياجنة*

مقدمة

تتناول هذه الدراسة العلمية سيناريوهات الموقف الأميركي المحتمل في التعامل مع الملف النووي الإيراني الذي أصبح مسألة تسيطر على اجتماعات الدول الكبرى، خاصةً مستقبل الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط. حيث تعتبر هذه المنطقة من أكثر المواقع العالمية في التركيز السياسي والإعلامي، نظراً للتطورات التي تحدث فيها حالياً والمتوقع حصولها في المستقبل. فالحرب الأميركية على العراق، التي أدت إلى احتلال أميركا للعراق، وتوقف عملية السلام بما فيها من حصارٍ على الشعب الفلسطيني المستمر أمام أنظار العالم، يُبقي الضغوط على المنطقة من جميع الأطراف الدولية، وكأن العالم حلَّ جميع مشكلاته ولم يبق إلا مشكلة هذه المنطقة، التي اخترقت كل الأنظمة الأمنية لدول العالم الكبرى في ما يسمى بالحرب على "الإرهاب"!!

وتأتي أهمية هذه الدراسة لتركيزها على الملف النووي الإيراني الذي يشكل معضلة أمنية وتنموية لدول المنطقة، خاصة إذا ما تمَّ استخدام الحلِّ العسكري للتعامل مع الصراع الأميركي-العربي من جهة، وإيران من جهة أخرى، حيث يمكن أن يقود هذا الصراع المنطقة إلى مزيد من العنف ومزيد من التخلف السياسي والاقتصادي، الذي أصبح سمة مميزة لهذه المنطقة دون غيرها من مناطق العالم، ولن يضير ذلك العالم الغربي، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأميركية.

وستحاول هذه الدراسة مناقشة الملف النووي الإيراني والسيناريوهات المحتملة للتعامل معه دولياً في إطار السياسة الخارجية الأميركية في ظل الإدارة الحالية للمحافظين الجدد، من خلال عدد من المحاور التي تضم ما يلي:

* أستاذ العلاقات الدولية المشارك في برنامج العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية في الجامعة الهاشمية-الأردن.

أولاً: طبيعة الإشكال وحقيقته في موضوع التكنولوجيا النووية.
ثانياً: التقديرات النووية والحقائق عن إمكانية بناء إيران السلاح النووي والمدى المتوقع لذلك.
ثالثاً: الخارطة السياسية الدولية ومواقف أطرافها في التعامل مع الملف (أوروبا، أميركا، الخليج العربي، الدول الصناعية الأخرى).
رابعاً: التوجهات الأميركية من الدبلوماسية إلى الضغوط الاقتصادية إلى الضربة العسكرية، ومحددات الاتجاه الأميركي في كل خيار ومرحلة.
خامساً: السيناريوهات المتوقعة في ظل إصرار إيران على عدم توقيف التخصيب وانتهاء الفترة المحددة.
سادساً: الإمكانات والظروف والمحيط الإستراتيجي المتاحة والمعيقة لأي توجه أميركي خاصة ما يتعلق بتوجيه ضربة عسكرية.

أولاً: طبيعة الإشكال وحقيقته في موضوع التكنولوجيا النووية

تتمثل حقيقة الملف النووي في البعد الاستراتيجي للتفكير الإيراني بعيداً عن التصريحات الإعلامية لحاجة إيران للطاقة النووية لأهداف سلمية، فحقيقية الإشكال تتمثل في الرؤية الاستراتيجية الإيرانية لنفسها وخصائصها الإقليمية، ولطبيعة النظام الدولي المرتبط بالعلاقات الأميركية-الإيرانية؛ حيث يقول كينيث بولك، مدير شؤون الخليج في مجلس الأمن القومي الأميركي سابقاً والباحث الاستراتيجي: إن إيران لا يمكن أن تثق بالولايات المتحدة الأميركية، فالإيرانيون لم ينسوا دور المخابرات الأميركية في إزالة نظام محمد مصدق وتثبيت الشاه في عام ١٩٥٣م، ولا دعم الولايات الأميركية لنظام صدام أثناء الحرب العراقية الإيرانية؛ ويُضيف: إن الوضع بالنسبة للإيرانيين لا يختلف عن دور بريطانيا ودور روسيا التي سيطرت على إيران في القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين. وعليه فإن "المعضلة الفارسية" -كما يسميها بولك- تتمثل بحاجة إيران لامتلاك القنبلة النووية من أجل ردع أميركا من ضربها، لأنها تخشى الضربة الأميركية حقاً. لذلك فإن بولك يشير إلى أهمية التفاوض بدلاً من الضربة العسكرية في التعامل الأميركي مع الملف النووي الإيراني. (يُنظر: Aman, 2006).

ويشمل ملف العلاقات الأميركية-الإيرانية ما يلي: الملف النووي، التدخل الإيراني في أفغانستان والعراق، حماية أعضاء من القاعدة، دعم حزب الله في لبنان وحماس في فلسطين،

"وحسب قول السفير الإيراني السابق، فريدون هوفيدا، في الولايات المنجدة الأميركية فإن أميركا لم تطور سياسة خارجية تجاه إيران خلال ٢٦ سنة منذ الثورة الإيرانية". (ينظر: Hoveyda, 2006).

كما إن عقلية الحصار (Siege Mentality) التي طورتها إيران تفسر سلوكها العسكري والسياسي في منطقة الخليج العربي، حيث تعتبر إيران نفسها محاطة بأطماع إقليمية من قبل جيرانها؛ لذا لا بد من أن تتخذ إجراءات من بينها السعي لامتلاك سلاح نووي من أجل هذه الغاية، مع العلم بأن التصريحات الإعلامية والرسمية للقيادات الإيرانية تشير إلى أن إيران بحاجة إلى طاقة نووية من أجل تعويض النقص الحاصل في تزويد الطاقة لإيران ومن أجل أهداف سلمية. ويبدو أن وجهة النظر الدولية هي منع إيران من امتلاك قدرة على تطوير برامج نووية لأغراض عسكرية.

ثانياً: التقديرات النووية والحقائق عن إمكانية بناء إيران السلاح النووي والمدى المنظور

لا بد من القول بداية إنه يصعب معرفة المدى الذي وصلت إليه إيران في مجال تطوير السلاح النووي (ينظر: Kibaroglu, 2002)، فالبعض يعتقد أنَّ إيران بحاجة إلى ١٠-١٥ سنة من أجل أن تصل إلى مرحلة إنتاج قنبلة نووية. ولا بد من النظر أيضاً إلى أن الملف النووي الإيراني يتم استخدامه من قبل الطرف الأميركي لصرف الأنظار عن الوضع المتأزم في العراق، كما يتم استخدامه من قبل الرئيس الإيراني لصرف الانتباه عن الوضع الداخلي في إيران، حسب الرؤية الأميركية. لكن الموضوع النووي الإيراني وتأزيم الموقف من قبل الأميركان -في الوقت نفسه- يشيران إلى أن الملف النووي في طريقه إلى أن يصبح مسألة قومية إيرانية ومسألة شعور بالانتماء، فكيف يُسمح لجميع دول العالم -بما فيها الدول التي تطالب بوقف البرنامج النووي الإيراني- بأن يكون لديها أسلحة نووية وبرنامج عسكري؟! لذا يمكن القول إن الخلاف مع الولايات المتحدة الأميركية غير مرتبط بامتلاك السلاح النووي من قبل إيران بقدر ما هو مرتبط بامتلاك دولة غير صديقة للغرب سلاحاً نووياً. (ينظر: Perkovich, 2006).

كما أن الادعاءات الأميركية غير صحيحة في ما يتعلق بتقدم البرنامج النووي الإيراني الذي بدأ من عهد الشاه، حيث قام ببناء منظمة الطاقة النووية الإيرانية عام ١٩٧٤م التي تتمثل في بناء أكثر من ٢٠ مفاعل ومحطة نووية في إيران، وتم الاستمرار في بناء المشروع النووي

بمساعدة روسية وصينية وباكستانية. وتشير التقديرات الأميركية إلى أن إيران ستمتلك سلاحاً نووياً في نهاية العقد الحالي، بينما كانت التوقعات الأوروبية (الفرنسية والبريطانية) تشير إلى عام ٢٠٠٧م. (ينظر: Bowen and Kidd, 2004). لكن الحقائق التي توردها الدراسات العلمية تشير إلى ما يلي:

أعلنت إيران في مايو ٢٠٠٦م أنها قامت بتخصيب اليورانيوم إلى درجة ٤,٦٪، وهو أقل بكثير من التخصيب الذي يستخدم لغايات تطوير سلاح نووي حيث يتطلب ذلك إلى أن تصل نسبة التخصيب إلى ٩٠٪.

تقول المخابرات الأميركية: إن إيران تحتاج إلى ٥-١٠ سنوات لتصل إلى مرحلة بناء سلاح نووي، مع وجود عثرات تقنية.

حسب تقرير مجلة (The Nation, May 22, 2006)-التي تصدر في الولايات المتحدة الأميركية-لا تملك الولايات المتحدة الأميركية ولا وكالة الطاقة الذرية دليلاً على قيام إيران بتطوير برنامج نووي سري.

لم تقم إيران بمخالفة اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية (NPT)، حيث تنص الاتفاقية على أن تقوم إيران بإعلام وكالة الطاقة الدولية الذرية قبل ١٨٠ يوم من إنتاج مواد نووية، وهو ما قامت به إيران. (ينظر: Sahimi, 2006).

ويمكن القول إن إيران لديها رغبة في امتلاك قدرة نووية عسكرية ليست مرتبطة بالنظام السياسي الحالي بل بالفكر الإيراني. كما أن أميركا غير راضية على أن تقوم إيران بهذا البرنامج. وعليه فإن الخلاف إيراني-أميركي تتمحور حوله عدم دقة في المواقف والبيانات العلمية عن الواقع النووي الإيراني الفعلي.

ثالثاً: الخارطة السياسية الدولية ومواقفها في التعامل مع الملف (أوروبا، أميركا، الخليج العربي، الدول الصناعية الأخرى)

إن الخارطة السياسة الدولية تشير إلى سيطرة الولايات المتحدة الأميركية على مجريات التحولات الاستراتيجية والاقتصادية في المنطقة، وهذا لا يعني بالضرورة نجاعة السياسات الأميركية، إلا أنها نجحت إلى حد كبير في تدمير العراق وزرع بذور الفتنة الطائفية فيه، والتي ستجر المنطقة إلى مزيد من الصراعات ومزيد من التخلف؛ ومن هذا المنظور فإن الاستراتيجيات

الأميركية تكون قد نجحت. كما أن سيطرة الولايات المتحدة الأميركية على مجريات الأمور في منطقة الشرق الأوسط وغياب الدور الأوروبي الذي يمكن وصفه بأنه لا يستطيع أن يقف في وجه الولايات المتحدة الأميركية -وإن لم يتفق مع الرؤية الأميركية في طرق حل الصراعات الدولية باللجوء إلى الأحادية والخيار العسكري- فدوره اعتمد على التفاوض ومحاولة إقناع إيران بضرورة التفاوض وحل المشكلات بالطرق الدبلوماسية. إلا أن سيطرة الولايات المتحدة الأميركية على مجريات العالم يجعل من الصعب التكهن بدور أوروبي فاعل في قضايا العلاقات الدولية المرتبطة بمنطقة الشرق الأوسط، خصوصاً بعد أن حولت أوروبا الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن القومي في عام ٢٠٠٦م.

أما دول الخليج العربي فهي تتبنى المنظور الأميركي وإن كانت لا تميل إلى الحل العسكري في التعامل مع إيران؛ فالسعودية التي تعتبر الدولة العربية المنافسة لإيران على الهيمنة على منطقة الخليج العربي، وبالرغم من تطوير قدراتها العسكرية التقليدية التي تعتبر رسالة ردعية لإيران، إلا أنها لا تتمنى أن ترد إيران على السلوك العسكري الأميركي في حال تفاقم المواجهة. وبالنسبة لإيران فإن الطريق إلى ردع السعودية والدول المجاورة القريبة والبعيدة في المنطقة لا تتم إلا عن طريق سلاح نووي، لأنها غير قادرة على مجاراة السعودية ولا إسرائيل في مجال سباق التسلح التقليدي لما يستلزمه ذلك من إمكانات مالية عالية. كما أن مخاوف دول الخليج العربي تشتمل على مخاوف سياسية خاصة فيما يتعلق بدور الشيعة في هذه الدول، وهو الذي يمكن أن يخلق مشكلة أمنية لهذه الدول في حال استقرار الوضع في العراق الذي يشير إلى سيطرة الشيعة على الحكم فيه، وهو ما لم يحصل في دولة عربية أخرى. حتى وإن حصلت حرب أهلية في العراق؛ لأن احتمال انتصار الشيعة فيها كما تشير الدراسات العلمية راجح (ينظر: Fearon, 2007) فالشيعة يسيطرون على الحكومة، والمستقبل العراقي يشير إلى إمكانية قيام دولة شيعية فيه وفق المعطيات القائمة، حيث فقد الشعب العراقي الأمل بالدور الأميركي، كما أشار استطلاع الرأي للشعب العراقي الذي أجرته صحيفة (USA Today and ABC NEWS) في مارس/ آذار ٢٠٠٧م.

كما تشمل المخاوف البيئية لدول الخليج العربي على تسرب الإشعاعات النووية إلى مياهها وإلى هوائها، وهو ما يمكن أن يشكل كارثة بيئية وإنسانية لهذه الدول. إلا أنه يمكن القول إن معظم دول مجلس التعاون الخليجي ترتبط باتفاقيات أمنية مع الولايات المتحدة الأميركية،

وهي تشاطر الولايات المتحدة الأميركية الرؤيا، أو على الأقل يظهر ذلك، لأنها لا تستطيع أن تطور استراتيجيات للرد على السلوك الإيراني. إلا أن مشتريات الأسلحة التي تشكل حوالي ١٠٪ من الناتج القومي المحلي لها تشير إلى قلق تلك الدول من الخطر الإيراني، أو كما صرح به رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ خليفة بن زايد: "من أجل الدفاع عن السلام". كما أن الوجود العسكري الأميركي قبالة القوات البحرية الإيرانية جاء من أجل تطمين دول الخليج العربي على أمنهم. (ينظر: Fattah, 2007).

إنَّ الخارطة السياسية للعالم ما بعد الاحتلال الأميركي للعراق تشير فيما يتعلق بالموضوع الإيراني إلى ما يلي:

- اختراق الولايات المتحدة الأميركية تحت إدارة بوش وموافقة الكونغرس للأعراف والمواثيق الدولية والقيم التي قامت عليها أميركا من خلال سلوكيات مناهضه للحرية والديمقراطية، مثل حبس المعتقلين دون محاكمة، والتجسس غير القانوني، والتعذيب غير القانوني، وسجون وكالة الاستخبارات القومية السرية، ومعاملة السجناء والمعتقلين، وغيرها، وهي أمور لا بد من تصحيحها كما أفادت صحيفة النيويورك تايمز. (ينظر: New York Times, March 4, 2007). وعليه يمكن أن نتوقع أي شيء من الإدارة الأميركية الحالية.
- تفوق الجيش الإيراني فيما يتعلق بتوازن القوى في منطقة الخليج العربي وذلك بعد القضاء على الجيش العراقي (ينظر: Naser, 2007) حيث إن الجيش الإيراني هو المسيطر من ناحية عسكرية ولا يوجد جيش يقاومه، وهذا يعزز الإستراتيجية الأميركية بأن الطريق الوحيد للاستقرار الإقليمي هو القضاء على التأثير الإيراني الذي يمكن أن يتضاعف في حال امتلاك إيران السلاح النووي. لكن الوضع في العراق أضعف من قدرة الولايات المتحدة الأميركية على القيام بذلك، كون احتلال العراق قام بتقوية إيران وأضعف من دور الولايات المتحدة، خاصة في ظل الرأي العام العربي الناقد للسياسات الأميركية في العراق وفي المنطقة. لذلك فإن البعض يشير إلى ضرورة حل الصراع العربي- الإسرائيلي من أجل حشد الرأي العام العربي لحرب أميركية على إيران. كما أن الرأي العام الأميركي الذي تم استغفاله في المرة

الأولى-أي في الحرب على العراق- لا يتوقع أن تستغفله الإدارة الأميركية مرة أخرى من أجل دعم حرب جديدة على إيران.

وباختصار فإن مستقبل المنطقة الأمني مرتبط بعوامل: تأثير سياسي-شيعي، ووجود أميركي عاجز، وعجز عربي، ولا موقف أوروبي مقاوم للدور الأميركي، واستغلال إسرائيلي للموقف الأمني. حيث يمكن لإسرائيل أن تستمر في استغلال الخارطة السياسية والأمنية للمنطقة من أجل تشكيلها بما يضمن استمرار هيمنتها على المنطقة. وفي ظل غياب العراق وتحييد دور السعودية وسوريا من خلال سلام مع إسرائيل، تبقى إيران الدولة التي يمكن أن تشكل تحدياً رئيساً لإسرائيل. وفي ظل تشابه الرؤية الأمنية الإسرائيلية والإيرانية، وتحيّز الولايات المتحدة الأميركية لإسرائيل، فإن الأمر قد يُحسم لصالح إسرائيل، وهو ما سيكشف بحدوثه الأهداف الأميركية الحقيقية من احتلال العراق.

رابعاً: التوجهات الأميركية من الدبلوماسية إلى الضغوط الاقتصادية إلى الضربة العسكرية ومحددات الاتجاه الأميركي في كل خيار ومرحلة

ويمكن القول: إن الخيارات الأميركية تجاه إيران مرتبطة بطبيعة السياسة الخارجية الأميركية تجاه إيران، فمنذ الثورة الإيرانية لم تطور الولايات المتحدة الأميركية سياسة خارجية محددة تجاه إيران، وبالتالي فإن أميركا لديها خيارات محدودة فيما يتعلق بإيران. حيث إن السياسات الردعية مثل: الاحتواء المزدوج والمقاطعة الاقتصادية والسياسة الأميركية لإيران لم تنجح في إرغامها على تغيير سلوكها السياسي، كما أن السياسات نفسها لم تنجح مع العراق وانتهت باحتلاله.

وبالرغم من أن الخيارات الأميركية في ضوء الإدارة الحالية للولايات المتحدة الأميركية محدودة فهي تروج بأنها تسعى إلى حل دبلوماسي لقضية الملف الإيراني، إلا أنها لم تتخل عن بقية الوسائل بما فيها استخدام القوة لتغيير النظام في إيران، وهذا ما قاله نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني خلال زيارته لاستراليا: "لقد قال الرئيس بكل وضوح إن جميع الخيارات ما زالت موجودة على الطاولة" (Sanger, Feb, 24, 2007)، إلا أن وزيرة الخارجية الأميركية قالت: إن أميركا مستعدة للقاء إيران في أي مكان بشرط وقف إنتاج الوقود النووي حتى ولو مؤقتاً. بينما صرح البيت الأبيض بأن المفاوضات مع إيران لا يمكن أن تستمر إلى الأبد، وأن التهديد باستخدام القوة هو من أجل إرسال رسالة إلى إيران بذلك. (Sanger, Feb, 24, 2007). وقد أشارت موافقة الولايات المتحدة الأميركية على حضور اجتماعات إقليمية بدعوة من العراق

لمناقشة الوضع الأمني إلى تغيير في المنهج الأميركي للتعامل مع إيران، وذلك حسب توصيات تقرير بيكر- هاملتون (ينظر: Copper and Semple, 2007). إلا أن ذلك قد يفهم بأن الولايات المتحدة الأميركية تريد أن تبرر للعالم بأنها حاولت استخدام الحل الدبلوماسي والاقتراب من إيران وأن الأخيرة لم تتعاون بهدف التهدئة لاستخدام القوة معها.

ويمكن القول: إن الولايات المتحدة الأميركية قد زادت من تواجدها العسكري في منطقة الخليج العربي من خلال إرسال حاملة طائرات إضافية تقترب كثيراً من المواقع النووية الإيرانية في بداية شهر يناير من عام ٢٠٠٧م، كما قامت بخطوات تصعيدية مع إيران من خلال اتهامها المباشر بالوقوف وراء العنف في العراق، وهو تحضير لتوريط إيران في قتل الأميركيين في العراق، وتهريب الأسلحة إلى العراق (Sanger, Feb, 24, 2007). وعليه يمكن القول في ظل الإدارة الأميركية المتشددة: إن الوضع يتجه نحو تحضير الحجج الدولية لإنهاء قضية إيران وتبرير استخدام القوة ضدها، في محاولة للضغط عليها ودفعها للاستجابة للإرادة الدولية.

خامساً: السيناريوهات المتوقعة في ظل إصرار إيران على عدم توقيف التخصيب وانتهاء الفترة المحددة إزاء الموقف الأميركي (دور إسرائيل كخيار أميركي)

يتضمن هذا الجزء من الدراسة مناقشة السيناريوهات المتوقعة للتعامل مع الملف النووي الإيراني والمؤشرات التي تقف وراءها من أجل تشكيل رؤية مستقبلية لما يمكن أن يحدث، آخذين بعين الاعتبار أن الدراسات العلمية منقسمة حول هذا الموضوع، ويلاحظ فيها التحيز الكامل لاستخدام القوة، أو الانفراج في العلاقات الإيرانية الأميركية مع ملاحظة عدم قدرة البعض على التيقن من حقيقة الواقع الداخلي الإيراني نظراً لانعزالها عن العالم لفترة طويلة وللسرية التي تفرضها حول الموضوع النووي، ويشمل ذلك:

السيناريو الأول: إهمال الملف الإيراني

حيث يقوم هذا السيناريو على مبدأ ألا تقوم الولايات المتحدة بعمل شيء ضد إيران حسبما اقترح السفير الإيراني السابق، فريدون هوفيدا، في الولايات المتحدة. لكن ذلك سيؤدي بهذا النظام المتشدد إلى أن يبسط نفوذه الداخلي والإقليمي من خلال امتلاك قدرات نووية، وسيكون من الصعب على العالم التحرك ضده حسبما تعتقد الولايات المتحدة. (ينظر:

Hoveyda, 2006: 19). ويمكن الإشارة إلى أن عدداً كبيراً من الدول تقوم بتطوير برامج نووية؛ لذا لماذا تلاحق أميركا هذه الدولة دون غيرها؟ لكن احتمالية ألا تفعل الولايات المتحدة شيئاً مع أنه احتمال وارد إلا أنه ضئيل في ظل مصالحها في المنطقة وفي ظل النصائح الإسرائيلية المتواصلة بالتحريض.

السيناريو الثاني: تغيير النظام السياسي الإيراني من الداخل

يتمثل هذا السيناريو بمحاولة تغيير النظام السياسي من الداخل، من حيث استغلال الأوضاع الاقتصادية المتردية (ينظر Clawson, 2007)، وعدم قدرة الرئيس محمود أحمدي نجاد على الوفاء بوعوده للشعب الإيراني، لكن التجارب الأميركية السابقة قد فشلت في هذا الأمر، لأنها بحاجة إلى وقت وصبر كبير، وهذا لم تفلح فيه الولايات المتحدة في العراق، وسيؤدي إلى أن تقوم إيران باستغلال الوقت لتطوير السلاح النووي (ينظر: Hoveyda, 2006: 19)، وعندها سيكون من الصعب التحرك عسكرياً ضد إيران، حيث تشير التجارب التاريخية من سلوكيات أميركا إلى أنها لا تتحرك عسكرياً ضد أي دولة تملك سلاحاً نووياً.

السيناريو الثالث: الانتظار لحين وصول إيران إلى مرحلة متقدمة من تطوير سلاح نووي حتى تكون الضربة العسكرية الأميركية ذات مغزًى عسكري وبدعم دولي وغطاء شعبي

يمكن أن يكون الانتظار لصالح الولايات المتحدة الأميركية، فمن ناحيةٍ: إن الوضع الاقتصادي في إيران يشير إلى تراجع شعبية المتشددين في السلطة وإلى مزيد من الأمل بتغيير سياسي داخلي، فضلاً عن أن الانتظار سيؤدي إلى أن تقوم إيران بتطوير برنامج نووي سيحد من الضربة العسكرية. لكن المعضلة أننا نجهل ما وصلت إليه إيران في برنامجها النووي، ولا أحد يستطيع أن يتكهن بذلك، فتطوير سلاح نووي يعني انقضاء الفرصة لتدمير هذا السلاح خارجياً، ويعطي قوة رادعة لأي دولة تفكر بالهجوم على إيران. وعليه فإن هذا السيناريو يدعم فكرة التحرك السريع ضد إيران قبل أن يصل برنامجها النووي إلى مرحلة متقدمة. وهذا ما قد يفسر الاستعجال الدولي الملاحظ بالضغوط على إيران.

السيناريو الرابع: الاستمرار في التفاوض الدبلوماسي عن طريق الدول الأوروبية

تعود السياسة الأوروبية في التعامل مع إيران إلى عقد الثمانيات من القرن الماضي على يد الألمان التي أطلقوا عليها Constructive Dialogue، وهي تعتمد على افتراض أن النظام

يستطيع أن يصحح ذاته بطرق سلمية. لكن التجربة الأوربية في التفاوض مع إيران قد فشلت بعد أن تم تحويل الملف النووي إلى مجلس الأمن، وهو ما سيزيد من التعنت الإيراني. لكن البعض من الساسة البراجماتيين يشير إلى أهمية متابعة المفاوضات مع إيران، حيث يقول هاملتون -وهو المشارك الرئيس في كتابة تقرير بيكر-هاملتون-: إنه لا بد من الاعتماد على التفاوض مع إيران في حل المشكلة النووية، "وإن الدبلوماسية الناجحة تتطلب التحضير الجدي والمتابعة الحثيثة" في إشارة منه إلى كيفية التعامل مع الملف النووي الإيراني. (ينظر:Copper, 2007). بينما يشير مرشح الانتخابات الفرنسية ساركوزي (الذي فاز في الانتخابات يوم ٦ مايو ٢٠٠٧م) إن إيران هي القضية الأكثر إلحاحاً وستكون أول القضايا التي يواجهها في حال انتخابه، ويقول: "إن تفكير إيران بتملّك سلاح نووي غير مقبول" (ينظر: Sciolino, 2001).

ولا بد من القول إن المفاوضات قد ينظر إليها من وجهة نظر إيرانية على أنها شراء وقت، خاصة إذا كانت مصممة على برنامجها النووي. حيث تشير متابعة السياسة الإيرانية إلى أنه لا يمكن أن تتخلى إيران عن البرنامج النووي حتى لو قدمت أوروبا كل المساعدات التي هي بحاجتها، وعليه فإن ذلك يصب في قبول إيران كدولة نووية أو حرمانها من ذلك بطرق عسكرية، وكل خيار له كلفته الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية.

السيناريو الخامس: تطبيق النموذج العراقي في الضربة العسكرية المحتملة لإيران

لا بد من النظر إلى أن الحرب الأميركية على العراق لم تحتج إلى مبررات كما ادعت الإدارة الأميركية لا من حيث ربط النظام العراقي بـ"الإرهاب" ولا من حيث وجود أدلة على تطوير أسلحة دمار شامل. حيث قامت الاستراتيجية الأميركية بخطوات مدروسة عبر فترة زمنية انتهت بالحرب واحتلال العراق، وتتضمن هذه الخطوات -التي نرى فيها بعض التشابه مع الحالة العراقية- ما يلي:

- قائمة اتهامٍ لإيران بدعم "الإرهاب"، وهي جاهزة وعليها إجماع دولي.
- قائمة اتهامٍ لإيران بدعم الحرب الأهلية في العراق، وهنالك إجماع دولي وشعبي عراقي على ذلك.
- قائمة اتهامٍ لإيران بأنها تقتل جنود أميركيين في العراق. وقد تمّ تكثيف ذلك خلال بداية العام الحالي (٢٠٠٧م).
- زيادة العقوبات الاقتصادية ضد إيران، وهي قيد العمل بشرعية مجلس الأمن.

- تهديد أميركي بضربات عسكرية إذا لم توقف إيران برنامجها النووي، وتسمح للمفتشين الدوليين بالتأكد من ذلك.
- ضربة عسكرية تجريبية إسرائيلية، مشابهة للمفاعل النووي العراقي.
- ضربة عسكرية أميركية مشابهة لتحرير الكويت.
- حظر الطيران الإيراني.
- الاحتلال الأميركي لإيران.

ويمكن القول: إن سياسة أميركا في ظل الإدارة الحالية لا تقوم على السياسة العقلانية حيث إن المنهج الذي استخدم في العراق لم يكن ناجحاً، لأن سياسة المتشدد هو من يغامر حتى لو كانت نسبة نجاحه ١٪ مقابل خسارة نسبتها ٩٩٪، وهذا ما يفسر سلوك الرئيس الأميركي الحالي جورج بوش.

السيناريو السادس: الانفراج في العلاقات الأميركية-الإيرانية

ظهرت كثير من الدارسات في الولايات المتحدة الأميركية تدعو إلى الانفراج في العلاقات الأميركية- الإيرانية. لكن البعض يشير إلى أن ذلك سيقوي من النظام السياسي الموجود في إيران. حيث تقترح دراسة نشرتها مجلة الفورن إفيرز في عدد مارس/ أبريل ٢٠٠٧ إلى ضرورة التفاوض مع إيران، والحديثُ عن إعادة التفاوض وإعادة العلاقات الدبلوماسية بين إيران وأميركا، والإفراج عن الأرصدة المجمدة مما سيعزز من مكانة الولايات المتحدة الأميركية أمام الرأي العام الإيراني. ومن ثَمَّ الانتقال إلى الملف النووي. حيث يقول الباحث تاكيه (Takeyh) إن مسألة تخلي إيران عن برنامجها النووي كما فعلت ليبيا أمر غير وارد، لكن يمكن أن تقوم إيران بمزيد من الشفافية لتُظهر للعالم أنَّ برنامجها النووي سلمي وليس لغايات عسكرية. وعليه لا بد من أن تعطى إيران حقوق معاهدة الحدِّ من الأسلحة النووية بتطوير قدرة محدودة لتخصيب اليورانيوم، ولكن تحت رقابة وكالة الطاقة النووية. والمسار الثالث الخاص بالعمل على انفراج العلاقات الذي يجب أن يركز على الوضع في العراق، من خلال القبول بدور إيران والاعتراف بمصالحها الاستراتيجية في العراق. كما أن المسار الرابع في عملية الانفراج المقترحة هو على صعيد الصراع العربي- الإسرائيلي لتحييد موقف إيران.

ويعتمد الباحث على تاريخ إيران في تحسين علاقاتها والتغيير من سلوكياتها كما حصل عندما كانت تقوم باغتيال المعارضين لها في أوروبا، وقامت على أثرها الدول الأوربية بسحب

سفاراتها من إيران، ثم قامت إيران بالتوقف عن هذه الأعمال على الأرض الأوروبية. "إن العواطف التي سيطرت على العلاقات الإيرانية- الأميركية لا بد أن تتبدل بتطوير علاقات بينية على أسس عقلانية قد تقود إلى انفرج العلاقات" كما يشير الباحث. (ينظر: Takeyh, 2007).

لكن من الواضح أن هذا المنهج المقترح يعكس المدرسة البراجماتية الليبرالية في العلاقات الدولية، لكن المتفحص لطبيعة المدرسة الفكرية في الإدارة الأميركية الحالية يجدها تركز على التشدد والانغلاق على الأفكار الخلاقة المعارضة لتوجهاتها؛ لذا لا يمكن لها أن تقتنع بذلك، وعليه قد يكون هذا السيناريو الليبرالي والمحببُ من أطراف دولية عديدة غير قابل للتطبيق ضمن الواقع الرئاسي الأميركي الحالي، حيث فشل مؤتمر شرم الشيخ -الذي عُقد خلال نهاية الأسبوع الأول من شهر مايو ٢٠٠٧م- في إيجاد نقاط مشتركة لانفراج العلاقات بين إيران وأميركا، ولم يتم الاجتماع الذي كان متوقعاً بين وزير الخارجية الإيراني ووزيرة الخارجية الأميركية، وتم لقاء على مستوى سفيري البلدين في العراق. حيث إن هناك وجهتي نظر مختلفتين لا يمكن أن يتم التقريب بينهما في ما يتعلق بالعلاقات الإيرانية الأميركية.

السيناريو السابع: ضربه عسكرية إسرائيلية بموافقة أميركية: بحجة الدفاع عن النفس

يمكن القول: إن إسرائيل هي الدولة المستفيدة من ضرب إيران لتدمير القوة النووية الإيرانية قبل ميلادها، ولدى إسرائيل المبررات الكافية لتقوم بضربة عسكرية، منها تهديدات الرئيس الإيراني بضرب إسرائيل، وإقامة المؤتمرات التي تشكك بمذابح اليهود، والتصريحات الإعلامية المعادية لإسرائيل، ودعم حماس، ودعم حزب الله، كما لديها الخبرة والسبق في ذلك حين دمرت المشروع النووي العراقي في ظل صمت عربي ودولي. كما أنها تعد المستفيد الأول من تحولات الخارطة السياسية في المنطقة في ظل تفاقم الأزمة. وعليه فإن إسرائيل تمتلك القوة العسكرية للقيام بذلك من خلال الدعم الأميركي اللامشروط. ويعتبر ذلك خياراً حقيقياً -كما تشير الدراسات التي تمّت مناقشتها آنفاً- إلا أن فشل إسرائيل في الحرب ضد لبنان أضعفَ من تأييد الرأي العام لها وجلب لها مزيداً من الانتقادات الدولية، إلا أن الخيار العسكري الإسرائيلي لا بد أن يتم بناءً على تنازلات في مسار الصراع العربي-الإسرائيلي لتحييد مواقف الدول المجاورة.

وقد لوحظ التركيز على الملف النووي في اجتماعات المؤتمر السنوي لآيباك الذي عقد في الولايات المتحدة الأميركية في مارس/ آذار ٢٠٠٧م؛ حيث تركَّزَ الحديث والدعوات لاتخاذ

خطوات عملية من أجل التعامل مع الملف النووي لما له من تأثير على الأمن الإسرائيلي. وتسابق صنّاع القرار في الولايات المتحدة الأميركية بالدفاع عن أفكار آيباك بمن فيهم مرشحو الانتخابات الرئاسية القادمة.

وحسب تعبير زئيف شيف، كبير المراسلين العسكريين في صحيفة هآرتس الإسرائيلية في إسرائيل، فإن إسرائيل تعتبر القوة الإيرانية النووية الخطر الأكبر بالنسبة لوجود إسرائيل. ويضيف: إن إسرائيل يجب أن تعتبر إيران التحدي الأول لها وليس الفلسطينيين الذين يمكن التعامل معهم. ويضيف: إن إسرائيل ليست وحيدةً في وجه إيران فالمشكلة تتشارك فيها الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن، ووكالة الطاقة الذرية الدولية. وعلى إسرائيل أن تطور قدرة الضربة الثانية للتعامل مع الخطر الإيراني، بالإضافة إلى إقامة سلام مع سوريا حتى تكون سوريا منطقة عازلة بين إيران وإسرائيل، بالإضافة إلى تطوير العمل على المسار التفاوضي الفلسطيني-الإسرائيلي. (انظر: Schiff, 2006) ويتفق هذا إلى حد مع الرؤية في التعامل مع إيران، بحل القضية الفلسطينية من أجل حشد الدعم العربي لحرب أميركية ضد إيران أو بتوجيه ضربة عسكرية ضدها.

السيناريو الثامن: تطبيق النموذج الكوري الشمالي

باختصار فإن هذا السيناريو يقوم على أساس أن تتخلى إيران عن سلاحها أو برنامجها النووي مقابل تزويد إيران بما تحتاج من الطاقة. إلا أن هذا البديل غير قابل للتطبيق، لأن إيران لا تمتلك سلاح نووي إلى الآن، مقارنة مع كوريا الشمالية؛ وثانياً والأهم: أن إيران لم تطور هذا السلاح بحجة الحاجة إلى الطاقة، بل كعمادة أساسية ضمن إستراتيجية الردع والدفاع عن الذات، وعليه فالعوامل المتوفرة في الحالة الكورية غير متوفرة في الحالة الإيرانية، وتقف عقبات عدة في وجه المحادثات المباشرة التي قد تؤدي إلى تطوير التفاهمات الدبلوماسية الغائبة في هذه الحالة، خصوصاً إذا تحركت روسيا والصين لصالح فرض هذا النموذج على الملف الإيراني.

سادساً: الإمكانات والظروف والمحيط الإستراتيجي المتاحة والمعيقة لأي توجه أميركي وخاصة ما يتعلق بتوجيه ضربة عسكرية

يعتقد المحافظون الجدد أن المفاوضات مع إيران والعقوبات الاقتصادية لن تفلح في ثنيها عن نيتها امتلاكَ سلاح نووي، وعليه لا بد من ضربة عسكرية للمشروع النووي الإيراني

(ينظر: Muravchik, 2007)، كما يعتقد حلفاء إسرائيل في بعض مراكز الدراسات الأميركية (مثل American Enterprise, Washington Institute for Near East Policy) أن الدبلوماسية وحدها لن تكون كافية لثني إيران عن برنامجها النووي العسكري، وعليه لا بد من التهديد باستخدام القوة وإيصال رسالة واضحة إلى النظام الإيراني بالخسائر الفادحة المترتبة على ذلك، وإبقاء الخيار العسكري مفتوحاً. (ينظر: Clawson, 2007).

لكن قبل الحديث ومناقشة احتمال ضربة عسكرية أميركية –إسرائيلية لا بد من طرح الأسئلة الآتية والإجابة عليها:

- هل تم استخدام كل السبل الدبلوماسية من أجل تغيير سلوك إيران؟ الإجابة: لا. فما زال الخيار مفتوحاً لذلك.

- هل تساعد الحرب كوسيلة أخيرة في حل الصراعات الدولية ما فشلت فيه الخيارات الدبلوماسية؟ الإجابة من التجربة الأميركية لا.

- هل يمكن تأجيل الحرب حتى تصبح المنجزات الإيرانية على مستوى متقدم يتناسب ومخاطر الضربة العسكرية؟ إن هذا يعتمد على التقديرات الأميركية والضغوط الإسرائيلية، وقد بدأت منذ وقت طويل، ويمكن القول إن دور أميركا في تعقيد الملف الإيراني سيقود إلى عدم الخروج بحل دبلوماسي وسيعزز سيناريو الحل العسكري.

- هل يمكن لأي وسيلة أن تغير موقف إيران بالسعي لامتلاك سلاح نووي؟ لا.

- هل يمكن أن تقبل أميركا وإسرائيل بإيران نووية؟ لا.

وخلاصة القول: إن احتمال الضربة العسكرية الأميركية–الإسرائيلية لإيران يعتمد على التالي:

- فشل المفاوضات الأوربية–الإيرانية حول وقف التخصيب النووي والسماح لفرق التفتيش الدولي بمراقبة البرنامج النووي الإيراني، حيث ستحاول إيران السعي لاستمرارها.

- النجاح الأميركي النسبي في العراق، وهو غير متوقع حسب ما أشار إليه قائد القوات الأميركية الجنرال بيتروس، وقيادات الحزب الديمقراطي في أميركا، وما تشير إليه الأحداث اليومية في العراق والهجرة المستمرة للعراقيين من داخل العراق.

- حشد الرأي العام الأميركي، وهو غير متوقع في ظل الوضع في العراق. حيث عبر الرأي العام الأميركي عن ذلك من خلال استطلاعات الرأي الكثيرة كما عبر عنه عملياً في انتخاب الحزب الديمقراطي في انتخابات الكونغرس النصفية في نوفمبر ٢٠٠٦م.

- الانفراج في عملية السلام العربي-الإسرائيلي، وهو غير محتمل في ظل المواقف الإسرائيلية القائمة، وظروفها الداخلية المعقدة خاصة بعد تقرير فينوغراد وترجع شعبية رئيس الوزراء الحالي.
- عدم تخلي إيران عن برنامجها النووي، وهو مرجح في ظل النظام السياسي الحالي.

وإذا ما تحققت هذه الشروط فإن الضربة العسكرية الأميركية لإيران قادمة، ودون ذلك يبدو أن الخيار العسكري ليس مرجحاً في المدى المنظور. لكن لا بد من مناقشة ما يمكن أن تفعله إيران. حيث يمكن القول إن إيران لا تستطيع أن تفعل شيئاً إلا في ضوء سلوكيات سلبية من وجهة نظر أميركية وهي دعم "الإرهاب"، وزعزعة الاستقرار في دول المنطقة.

خلاصة الدراسة

لقد ناقشت الدراسة خيارات عدة مبنية على أسس علمية قد تكون ذات فائدة لصانع القرار والمحلل في المنطقة وفي الولايات المتحدة الأميركية، لكن من الواضح أن الاتجاه العام في مجلس الأمن الدولي بفرض عقوبات على إيران يؤكد إدراك العالم لمخاطر الخيار العسكري الذي تتحمس له بعض الأطراف في الولايات المتحدة وإسرائيل، وبالرغم من أن صعوبات الخيار ليست سبباً كافياً لاستبعاده، لكنها بلا شك تؤثر على عملية صناعة القرار تأثيراً كبيراً بوصفه مغامرة خطرة حتى لدى الإدارة الأميركية الحالية.

وبالرغم مما ذُكر سابقاً فإن الإدارة الأميركية الحالية التي واجهت انتقادات حادة جداً لسياستها تجاه العراق إلا أنها مستمرة دون اكتراث لمطالبات المجتمع الدولي ومطالبة الحزب الديمقراطي بضرورة الانسحاب، والخسائر التي تكبدتها أميركا وجرح ومقتل عشرات الآلاف، يمكن أن تقدم على خطوة عسكرية تجاه إيران في ظل الإلحاح المستمر من إسرائيل وبعض الدول العربية على وقف طموحات إيران وبرنامجها النووي.

إن الإدارة الحالية لا تعمل ضمن إطار منطقي وقد تقدم على سلوك غير محسوب بشكل دقيق تجاه إيران في ظل علاقات دولية محكومة بنظام أحادي القطبية ومسيطر عليه من قبل أميركا.

المراجع

1. Aman, Mohammed M. 2006 "The Persian Puzzle: The Conflict between Iran and America." By Kenneth Pollack." Book Review. Digest of Middle East Studies. (Fall).
2. Bowen, Wyn Q. and Joanna Kidd. 2004. "The Iranian Nuclear Challenge." International Affairs. 80(2): 257-276.
3. Clawson, Patrick. 2007. "Could Sanctions Work Against Tehran?" Middle East Quarterly. 14(1).
4. Copper, Helene. 2007. "In U.S. Overtures to Foes, New Respect for Pragmatism." The New York Times (March 1, 2007).
5. Copper, Helene and Kirk Semple. 2007. "U.S. Set to Join Iran and Syria in Talks on Iraq.." The New York Times (February 28, 2007).
6. Fattah, Hassan M. 2007. "Arab States Wary of Iran, Add to Their Arsenals but Still Lean on the U.S." The New York Times (February 23, 2007).
7. Fearon, James D. 2007. "Iraq's Civil War." Foreign Affairs. March/April).
8. Hoveyda, Feredoun. 2006. "Iran and America." American Foreign Policy Interests. 28: 15-21.
9. Kibaroglu, Mustafa. 2002. "An Assessment of Iran's Nuclear Program." The Review of International Affairs. 1(3): 33-48.
10. Muravchik, Joshua. 2007. "A sound Strategy." Foreign Service Journal. February: 29-40.
11. Naser, Vali. 2007. "Who Wins in Iraq? Iran. Foreign Policy (March/April).
12. Perkovich, George. 2006. "Democratic Bomb": Failed Strategy. Policy Brief: Carnegie Endowment for International Peace.
13. Sahimi, Muhammad. 2006. "Iran's Nuclear Threat." Issues in Science & Technology. 22: 4.
14. Schiff, Ze'ev. 2006. "Israel's War With Iran." Foreign Affairs. 85(6): 23-31.
15. Sciolino, Elaine. 2007. "Sarkozy Outlines Foreign Policy for France."." The New York Times (March 1, 2007).
16. Snager, David E. 2007. "Leaving the Options Open With Iran." The New York Times (February 24, 2007).
17. The Nation. 2006. Saber Rattling Over Iran. May, 22: 3-4.
18. Takeyh, Ray. 2007. "Time for Détente With Iran."." Foreign Affairs (March/April) Internet Ed.

دور المجتمع المدني في نشر ثقافة حقوق الإنسان: حالة الأردن

ولاء البحيري

تمهيد

مما لا شك فيه أنه مع التحولات التي يشهدها العالم اليوم، برزت قضية الديمقراطية والإصلاح السياسي بقوة على الساحة السياسية، خاصة في ظل التطورات التي شهدها الإقليم العربي من دعوات مستمرة للإصلاح والتحول الديمقراطي.

إن عملية نشر ثقافة حقوق الإنسان تهدف إلى ترسيخ ثقافةٍ تدافع عن حقوق الإنسان، وهو أمر له مشروعيته في عالم مليء بمظاهر انتهاك حقوق الإنسان دولياً وقومياً وعلى مستوى الأقطار المختلفة، كما أن هذه العملية تهدف إلى تنمية العنصر الإنساني وتثقيف قيمه وسلوكه كمدخل لتنمية المجتمع وتحديثه، لذا فإنه لا بد من أن يصبح الاهتمام بمسألة نشر ثقافة حقوق الإنسان وترسيخها بمثابة استراتيجية مستهدفة لتحقيق هذا الأمر.

ومن ثم فإن التطابق بين ممارسات مؤسسات المجتمع المدني وآليات تطبيق مبادئ حقوق الإنسان وبين المساهمة في نشر ثقافة حقوق الإنسان يؤدي إلى أقصي درجات الفاعلية في عملية تحقيق أهدافها.

ومن هنا فقد جاءت هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

١ - التعرف على درجة ممارسة حقوق الإنسان في مؤسسات المجتمع المدني (الأحزاب، النقابات، الجمعيات).
٢ - التعرف على مدي مساهمة هذه المؤسسات في نشر ثقافة حقوق الإنسان.
٣ – التعرف على العلاقة بين ممارسة حقوق الإنسان في مؤسسات المجتمع المدني الأردني وبين مساهمتها في نشر ثقافة حقوق الإنسان.

---

* دكتوراه –كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة.

أولاً: أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة سواء على المستوي العلمي أو العملي، وتتمثل هذه الأهمية في عدد من الاعتبارات:

١ – إن دراسة حقوق الإنسان من الأمور المهمة على جميع المستويات الدولية والإقليمية والوطنية، حيث أصبح الحديث عن هذا الموضوع يشمل جميع مجالات الحياة السياسية والاجتماعية، نظراً لحيوية الموضوع باعتباره مطلباً شعبياً ودولياً، كما أن الإقرار بحقوق الإنسان والنص عليها في القوانين الداخلية وتطبيقها يعتبر أحد المعايير الدالة على نمو المجتمعات سياسياً وإنسانياً.

٢ – وقد جاءت أهمية هذه الدراسة كذلك نتيجة للتطور السريع على جميع المجالات، إذ لا مجال للتردد في التكيف مع معطيات هذا الواقع أمام زوال الحواجز والحدود الثقافية بين شعوب العالم.

٣ – وترجع الأهمية العلمية للدراسة إلى ندرة الدراسات الميدانية حول حقوق الإنسان، لذا فقد جاءت هذه الدراسة للبحث في مدى مساهمة مؤسسات المجتمع المدني الأردني في نشر ثقافة حقوق الإنسان. وتعتقد الباحثة أيضاً أن التعرف على درجة ممارسة حقوق الإنسان في مؤسسات المجتمع المدني الأردني، وكذلك التعرف على مدى مساهمة تلك المؤسسات في نشر ثقافة حقوق الإنسان هو أمر بالغ الأهمية، خاصة مع تزايد الاهتمام بعملية التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في المنطقة العربية، كما أن هذه المؤسسات تشكل شريحة كبيرة من المجتمع الأردني في جميع خصائصه.

ثانياً: مشكلة الدراسة وأسئلتها

إن أزمة حقوق الإنسان في أي مجتمع لا تعزى فقط إلى تنكر السلطات العامة لهذه الحقوق، بل تكون أحياناً وليدة انعدام أو قصور الوعي بحقوق الإنسان. لذا فإن عملية نشر ثقافة حقوق الإنسان أمر بالغ الأهمية، إذ إنها تلبي الحاجة إلى دفع قضية حقوق الإنسان إلى الأمام على الصعيد الوطني وعلى صعيد المنطقة العربية. وإذا أرادتْ أي مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني أن تحقق ما تصبو إليه في نقل ثقافة معينة أو إيجادها أو تغييرها فيجب أن يكون هناك

توافق بين ما تقوله وما تفعله. ومن هنا يمكن القول: إن هنالك مسؤولية كبيرة تقع على مؤسسات المجتمع المدني في عملية نشر ثقافة حقوق الإنسان بعد تفعيل دورها في المجتمع كونها تمثل علامة بارزة في عملية التغيير وهمزة الوصل بين المواطن والدولة، حيث تعمل على تمكين الأفراد من التعبير عن مطالبهم والدفاع عن حقوقهم وتفعيل مشاركتهم الجماعية.

وفي هذا الإطار يمكن طرح عدد من التساؤلات:

١: ما درجة ممارسة حقوق الإنسان في مؤسسات المجتمع المدني الأردني (الأحزاب، النقابات، الجمعيات)؟

٢: ما مدى مساهمة مؤسسات المجتمع المدني (الأحزاب، النقابات، الجمعيات) في نشر ثقافة حقوق الإنسان؟

٣: هل توجد علاقة بين درجة ممارسة حقوق الإنسان في مؤسسات المجتمع المدني الأردني (الأحزاب، النقابات، الجمعيات) وبين مدى مساهمتها في نشر ثقافة حقوق الإنسان.

وتهدف الدراسة إلى البحث في حركة مؤسسات المجتمع المدني الأردني ودورها في تغيير الواقع الراهن وترسيخ مفاهيم الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، والتي تحتاج إلى دفعة قوية لتشجيع مساعيها في تحقيق أهدافها ودعم قدراتها وتطوير علاقاتها فيما بينها، وتكييف طبيعة روابطها بالدول ومؤسساتها المعنية، وضبط إيقاع علاقاتها.

كما تحتاج إلى إزالة العقبات التي تعترض المسار الطبيعي لتطور ونمو مؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها القوانين والتشريعات المقيدة للحريات والمعوقة لتأسيس منظمات المجتمع المدني، وإطلاق سراح جميع سجناء الرأي، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من النشطاء السياسيين والنقابيين.

أولاً: حقوق الإنسان

أصبح موضوع حقوق الإنسان يحتل أولوية متقدمة من أولويات المجتمع الدولي بشقيه الحكومي وغير الحكومي، وقد ازدادت أهمية الحديث عن هذا الموضوع بسبب حيويته باعتباره مطلباً شعبياً ودولياً، مما جعل من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مصدر إلهامٍ للعديد من الدول عند وضع قوانينها ودساتيرها، حيث بدأ ينظر إلى تطور الدول وتحضرها من خلال إقرار هذه الدول بحقوق الإنسان وتطبيقها.

١- مفهوم حقوق الإنسان

يتعذر على الباحثين تحديد فترة زمنية تبدأ عندها الأصول الأولى لفكرة حقوق الإنسان، إلا أن البعض يرونها بدأت مع الوقت الذي بدأ فيه الناس يعيشون حياة مشتركة [١].

وقد ساهم الفكر السياسي والفلسفي إلى جانب الفكر الديني بنصيب كبير في بناء المفاهيم المتعلقة بحقوق الإنسان [٢]، إذ كانت الأديان السماوية – اليهودية والمسيحية والإسلام – أول من وضع الأساس الفكري والنظري لحقوق الإنسان، حيث كانت تحثّ أتباعها على احترام حقوقهم المتبادلة وعلى عدم التمييز في المعاملة فيما بينهم[٣]؛ هذا وقد أدى الحوار الذي قام بين أنصار الفلسفات المختلفة إلى تطور هذا المفهوم وإثرائه وتوسيع دائرته لتغطي قطاعات من النشاط الإنساني التي لم تكن في البداية داخلة تحت نطاقه [٤]، حيث اكتسب مفهوم حقوق الإنسان قبولاً على جميع المستويات.

يضع اللغماني ثلاثة قواسم مشتركة بين حقوق الإنسان كلها، وهي أنها كلها من صنف الحق، وأن الإنسان موضوع لها، وأن هذه الحقوق متعلقة بالإنسان عضوياً فهي مضافة إلى إنسانيته[٥]، ويعرف السيد حقوق الإنسان على أنها: "وجود مطالبٍ واجبة الوفاء بقدرات أو إمكانات معينة يلزم توافرها على أسس أخلاقية لكل البشر، دونما تمييز فيما بينهم على أساس

---

[١] ينظر: – محمد علوان، حقوق الإنسان في ضوء القوانين الوطنية والمواثيق الدولية، الكويت، مطبوعات وحدة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٨٩، ص ١٥.

– منصور العواملة، الوسيط في النظم السياسية، مج ٣، الكتاب الثاني، حقوق وواجبات الإنسان العامة، عمان، الجامعة الأردنية، ١٩٩٤، ص ٦١.

[٢] ينظر: الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان، حقوق الإنسان منشور على موقع:

http://demo.sakhr.com/wnsan/09/b07/001008.htm

منصور العواملة، الوسيط في النظم السياسية، مرجع سابق، ص٣٤ – ١٣٨.

محمد علوان، حقوق الإنسان قي ضوء القوانين الوطنية والمواثيق الدولية، مرجع سابق، ص ٢١ – ٢٨

مصطفى كامل السيد، محاضرات في حقوق الإنسان، القاهرة، جامعة القاهره، ١٩٩٥ – ١٩٩٦، ص١٩ – ٢٥

[٣] الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص ٢.

[٤] مصطفى كامل السيد، محاضرات في حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص ٢٩

[٥] سليم اللغماني، مفهوم حقوق الإنسان نشأته وتطوره، المجلة العربية لحقوق الإنسان، ع ١، ١٩٩٤، ص ٩

النوع أو الجنس أو اللون أو العقيدة أو الطبقة، وذلك على قدم المساواة بينهم جميعاً، ودون أن يكون لأي منهم أن يتنازل عنها، وهذه القدرات أو الإمكانات يلزم أن تتوافر للبشر جميعاً بحكم كونهم بشر، فلا يستقيم وجودهم ولا تميزهم عن الكائنات الحية الأخري إلا بتوافر هذه الحقوق لهم، ولا يتمتع بالكرامة اللصيقة بالجنس الإنساني، إلا إذا توافرت لهم ولهن هذه الحقوق"[١].

وتعرف سناء خليل حقوق الإنسان وحرياته الأساسية بأنها: "مجموعة الحقوق والحريات المقررة والمحمية بمقتضى المواثيق الدولية والإقليمية لكل كائن بشري في كل زمان ومكان، منذ لحظة الإقرار بوجوده بوصفه كائناً حياً وحتى ما بعد وفاته، وتلتزم الدول بإقرارها وضمانها وحمايتها عن أراضيها والمترتب على انتهاكها أو الإخلال بها المسؤولية الدولية للدولة الحاصل على أرضها هذا الانتهاك بمقتضى المواثيق الدولية المنظمة لها أمام الآليات الدولية والإقليمية المنشأة لهذا الغرض لتصحيح ما لدى الدول الأعضاء من مخالفات وتعويض المجني عليه عنها"[٢].

وتعرف ليا ليفين حقوق الإنسان بأن: "الناس يولدون متساوين في الحقوق والمنزلة، وهي مطالب أخلاقية مكفولة لجميع الأفراد بموجب إنسانيتهم بحد ذاتها، وتفصل هذه الحقوق وتتشكل فيما يعرف اليوم بحقوق الإنسان التي ترجمت على شكل حقوق قانونية وضعت وفقاً لعمليات صنع القوانين على قبول المحكومين أي المستهدفين بهذه الحقوق"[٣]. ويقول عمارة بن رمضان أنه يمكن تعريف حقوق الإنسان بكونها: "مجموعة من الامتيازات تتصل طبيعياً بكل كائن بشري، يتمتع بها الإنسان ويضمنها القانون ويحميها"[٤]، ويضيف: إن مفهوم حقوق الإنسان يرتكز على ثلاثة محاور:[٥]

- الإنسان وهو المنتفع بهذه الحقوق.
- نوعية الحقوق.
- حماية هذه الحقوق.

---

[١] مصطفى كامل السيد، محاضرات في حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص ٨

[٢] سناء السيد خليل، الدستور المصري ومبادئ حقوق الإنسان، المنشور على موقع الانترنت: http://www.tashreaat.com/view_studies2.asp?std_id=37

[٣] ليا ليفين، حقوق الإنسان / أسئلة وإجابات، منشورات اليونسكو، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٤، ص ١١

[٤] عمارة بن رمضان، التخطيط التربوي في كيفية إدماج ثقافة حقوق الإنسان في مناهج التعليم، المجلة العربية لحقوق الإنسان، ع ٨، ٢٠٠١، ص ١٢٥.

[٥] المرجع نفسه، ص ١٢٥.

ومن تتبع المفاهيم المختلفة لحقوق الإنسان يمكن أن نلاحظ أن هناك مجموعة من الخصائص تتميز بها كما يلي[١]:

أ - إضفاء الطابع العالمي لحقوق الإنسان

أخذ الاهتمام الدولي بحقوق الإنسان يتعاظم شيئاً فشيئاً على حساب الاختصاص الداخلي للدولة، مع العلم بأن الأصل في حقوق الإنسان أنها مسألة داخلية، ونظراً لأن حقوق الإنسان واجبة الوفاء لكل البشر فإن من الضروري أن يتمتع جميع البشر، في أي مكان في العالم، بهذه الحقوق وعلى قدم المساواة، وقد تبلور تزايد الاهتمام العالمي بحقوق الإنسان من خلال الجهود الدولية المستمرة لتقنين القواعد ذات الصلة بهذه الحقوق سواء على صورة اتفاقيات ومواثيق دولية عامة أو على صور اتفاقيات دولية تنظم وظائف بذاتها من الحقوق[٢].

ب – لزومية حقوق الإنسان للإنسان وعدم التنازل عنها

طالما أن الإنسان يتمتع بهذه الحقوق لكونه إنساناً، فلن يكون من المقبول أن يتنازل عنها، وإلا فإنه يتنازل عن طبيعته الإنسانية التي تميزه عن غيره من الكائنات، ويرافق عدم التنازل عن هذه الحقوق وضع ضوابط تنظيمية تحكم مباشرتها بطريقة معينة استجابة لمقتضيات المصلحة العامة، وهذا يعني أنها ليست حقوقاً مطلقة.

ج – الحدود العملية لتطبيق حقوق الإنسان:

قد توجد اعتبارات معينة تستوجب وضع بعض القيود على ممارسة حقوق الإنسان، وقد تكون هذه القيود نتيجة الإمكانات المادية والبشرية التي يملكها أي مجتمع، بحيث تكون هذه الإمكانات حجر عثرة أمام إشباع هذه الحقوق لأفراد المجتمع.

---

[١] ينظر: مصطفى كامل السيد، محاضرات في حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص٩ – ١٧.

الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان، حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص١١ – ١٣.

[٢] مصطفى كامل السيد، محاضرات في حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص ١١.

د – تطبيق ممارسة حقوق الإنسان في الدول وحمايتها:

يتعين على أعضاء المجتمع أن تتوافر لديهم الأدوات والوسائل اللازمة لحمل السلطات العامة المختصة على تطبيق حقوق الإنسان، حيث إن التشديد على الأساس الأخلاقي عند التعريف بحقوق الإنسان قصد منه ألا يتوقف الاعتراف بهذه الحقوق على صياغتها في أُطُر قانونية وإنما التركيز على تطبيقها وممارستها على أرض الواقع.

هـ – ارتباط حقوق الإنسان بدور الفرد داخل الجماعة:

يرتبط مفهوم حقوق الإنسان بالإنسان كونه فرداً حراً ذا كرامة وقيمة يمتلك العقل والضمير، وقادراً على الاختيار الأخلاقي والتصرف الحر، بحيث لا يؤثر ذلك على متطلبات العمل الجماعي والمصالح العامة.

و – حقوق الإنسان تتصف بالطبيعة الحركية والتجديد:

لقد تطورت هذه الحقوق من حقوق تندرج ضمن نطاق الاختصاص الداخلي للدولة إلى حقوق أكثر اتساعاً، بحيث تشمل حقوق الجماعات والشعوب.

٢- فئات حقوق الإنسان

عند الحديث عن فئات حقوق الإنسان فقد تعددت المقترحات لتصنيف حقوق الإنسان[1]، ويقول عمارة بن رمضان: إن أهم هذه التصنيفات كان تصنيف يعتمد على معيار قانوني ميز الحقوق الأساسية والحقوق الأخرى، وتصنيف يعتمد على معيار زمني يقسم حقوق الإنسان إلى ثلاثة أجيال:

---

[1] ينظر: محمد علوان، حقوق الإنسان في ضوء المواثيق الوطنية والقوانين الدولية، مرجع سابق، ص٢٢٣ – ٤٣٣.

محمد علوان ومحمد موسى، القانون الدولي لحقوق الإنسان / المصادر ووسائل الرقابة، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر التوزيع، عمان، ٢٠٠٥، ص١٠٠ – ١١١.

مصطفى كامل السيد، محاضرات في حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص ص٣٥ – ٤٧.

أحمد الرشيدي، حقوق الإنسان / دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص١٣٧ – ١٥٥.

الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان، مرجع سابق، الفصل الثالث والرابع.

ليا ليفين، حقوق الإنسان / أسئلة وإجابات، مرجع سابق، ص ١٤ ص ١٦ ص ١٩ ص ٢٣ ص ٣٥.

١. جيل أول يتمثل في الحقوق المدنية السياسية.
٢. جيل ثان يتمثل في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
٣. جيل ثالث يعرف بحقوق التضامن الإنساني، حيث السلم والتنمية والإرث الإنساني المشترك، وحق الأجيال المقبلة في بيئة نظيفة ومحيط سليم[١].

١ - الحقوق المدنية والسياسية

لقد قام هذا الجيل على اعتبار أن الإنسان فردٌ يتمتع بصفته تلك بحقوق طبيعية سابقة للكيانات الاجتماعية، حيث برز هذا الجيل إثر التحولات السياسية والفكرية التي عرفتها أوروبا وأميركا والتي آلت إلى إصدار وثيقة استقلال المستعمرات الأميركية سنة ١٧٧٦م وإعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي سنة ١٧٨٩م، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨م، وميثاق الأمم المتحدة الخاص بالحقوق المدنية والسياسية عام ١٩٦٦م[٢].

٢- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

جاء مصدر هذا الجيل من التبعات الاجتماعية والآثار الفكرية التي نتجت عن الثورة الصناعية، والتي ثبت أن الإنسان طرف في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وله – الإنسان – أن يطالب الدولة بتحقيق هذه الحقوق، حيث برزت هذه الحقوق بعد الحرب العالمية الثانية[٣]. وتركزهذه الحقوق على ضرورة بذل الجهد لتخليص الإنسان مما يعانيه من أحوال صعبة اقتصادية واجتماعية[٤].

---

[١] ينظر: عمارة بن رمضان، التخطيط التربوي في كيفية إدماج ثقافة حقوق الإنسان في مناهج التعليم، مرجع سابق، ص١٢٥ – ١٢٦

عبد الفتاح عمر، حقوق الإنسان والتحول الحضاري في العالم اليوم، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٦٥ – ٦٦.

[٢] المرجع السابق نفسه، ص ٦٦.

[٣] عبد الفتاح عمر، حقوق الإنسان والتحول الحضاري في العالم اليوم، مرجع سابق، ص ٦٦.

[٤] أحمد الرشيدي، حقوق الإنسان، دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص١٤٢ – ١٤٣

٣- الحقوق الجماعية

وتسمى هذه الطائفة من الحقوق بالجيل الثالث لحقوق الإنسان، والذي يؤكد على بعد جديد فيها وهو ضرورة التضامن بين البشرية جمعاء، من أجل مواجهة التحديات التي تعترض الجنس البشري حتى تضمن له مزيداً من البقاء[١].

و تشمل الحقوق الجماعية ما يلي[٢]:

أ – حق الشعوب في تقرير المصير، ويشمل: عدم شرعية إخضاع أي شعب من الشعوب للسيطرة الأجنبية، وحق كل شعب في أن يختار النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يعيش في ظله، وحق كل شعب أن يختار حكومته، وحق كل شعب أن يمارس السيطرة على موارده الاقتصادية ومصادر الطبيعة وثرواتها بالشروط التي يرتضيها.

ب – حقوق الأقليات بحيث تشمل: حق الأقليات في البقاء، والحق في كفالة التمتع بالثقافة الخاصة واللغة الأصيلة وتطويرها.

ج – حقوق الجماعات الضعيفة والمستضعفة وتشمل: - حقوق المرآة - حقوق الأطفال - حقوق المعاقين.

٣- نشر ثقافة حقوق الإنسان

يعتبر موضوع نشر ثقافة حقوق الإنسان عملية مستمرة ومتواصلة وشاملة، بحيث تعم جميع صور الحياة، وتعرف ثقافة حقوق الإنسان بأنها: "مجموعة القيم والبنى الذهنية والسلوكية والتراث الثقافي والتقاليد والأعراف التي تنسجم مع مبادئ حقوق الإنسان، ووسائل التنشئة التي تنقل هذه الثقافة في البيت والمدرسة والهيئات الوسيطة ووسائل الإعلام"[٣].

---

[١] عبد الفتاح عمر، حقوق الإنسان والتحول الحضاري في العالم اليوم، مرجع سابق، ص ٦٦

[٢] ينظر في ذلك: مصطفى كامل السيد، محاضرات في حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص ٤٥.

[٣] إعلان القاهرة لتعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان، الباقر العفيف وعصام الدين محمد حسن (محررين): الرهان على المعرفة: حول قضايا وتعليم نشر ثقافة حقوق الإنسان مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٢ ص٢٦.

وقد جعلت الجمعية العامة للأمم المتحدة الفترة الواقعة ما بين ١٩٩٥ – ٢٠٠٤م عقداً لتعليم حقوق الإنسان[١]، حيث عرفت الجمعية العامة تعليم حقوق الإنسان بأنها: "عملية شاملة ومستمرة باستمرار الحياة، يتعلم بواسطتها الناس في كل مستويات التنمية، وكل شرائح المجتمع احترام كرامة الآخرين ووسائل ومناهج هذا الاحترام في كل المجتمعات"، هذا ويعرف تعليم حقوق الإنسان بأنه: "جهود التدريب والنشر والأعمال الرامية إلى إيجاد ثقافة عالمية في مجال حقوق الإنسان من خلال نقل المعرفة والمهارات وتشكيل المواقف الموجهة إلى ما يلي"[٢]:

أ- تعليم حقوق الإنسان

يرى كولم ريجان أن تعليم حقوق الإنسان: عملية نشطة يتاح للناس من خلالها الخبرة الشخصية وتقاسم المعرفة[٣]. ويضيف كولم ريجان بأنه يجب أن يأخذ تعليم حقوق الإنسان أربعة أبعاد رئيسة هي:

١. اكتساب وتنمية ممارسة القيم والميول الضرورية لقيام مجتمع عادل وديمقراطي وسلمي يحترم وينشر الحقوق الإنسانية للجميع.

٢. الانخراط في الأفكار والإدراكات التي تعين على إدراك المجتمع ومناقشة القضايا أو معالجة المشكلات والعمل بشكل تعاوني.

٣. الحصول على الخبرات الضرورية التي تنطلق من هذه الخبرات والقيم والمهارات والتي تسهم في تحقيق مجتمع سلمي ديمقراطي[٤].

٤. إن عملية تعليم حقوق الإنسان لا تقتصر على تعليم معارف وتصورات حول حقوق الإنسان للإنسان بقدر ما ترمي إلى تأسيس القيم التي ترتبط بتلك الحقوق، وبقدر ما

---

١ – UN.Documents(Decisions and Resolutions, rs\ 49\184\1994.

٢ لبنى عبد الرحمن الأنصاري، حول تعليم حقوق الإنسان، منشور على موقع الإنترنت http://www.amanjordan.org.aman_studies/wmview.php?artid=754

٣ كولم ريجان، التحديات التي تواجه تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان / تجارب وخبرات عالمية في حوض البحر المتوسط، الباقر العفيف وعصام الدين محمد حسن (محرران): الرهان على المعرفة حول قضايا تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص ٤٤.

٤ المرجع نفسه، ص ٤٤.

تتوجه إلى السلوك، بحيث يعتبر الاهتمام بالمحتوى المعرفي مدخلاً للمرور إلى قناعات الفرد وسلوكاته، حتى تجعل منه ممارساً لهذه الحقوق ومؤمناً بها [١].

وقد جاءت عملية تعليم حقوق الإنسان ونشر ثقافتها لتحقيق الأهداف التالية:

١. تنمية الشخصية الإنسانية وازدهارها بأبعادها الوجدانية والفكرية والاجتماعية وتجذير إحساسها بالكرامة والحرية والمساواة والعدل الاجتماعي والممارسة الديمقراطية.

٢. تعزيز وعي الناس – نساءاً ورجالاً – بحقوقهم بما يساعد على تمكينهم من تحويل مبادئ حقوق الإنسان إلى حقيقة اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية ورفع قدرتهم على الدفاع عنها وصيانتها والنهوض بها على جميع المستويات.

٣. توطيد أواصر الصداقة والتضامن بين الشعوب وتعزيز احترام حقوق الآخرين، وصيانة التعدد والتنوع الثقافي وازدهار الثقافات القومية لكل الجماعات والشعوب، وإغناء ثقافة الحوار والتسامح المتبادل ونبذ العنف و"الإرهاب"، وتعزيز اللاعنف ومناهضة التعصب وإكساب جميع الناس مناعة قوية ضد خطاب الكراهية.

٤. تعزيز ثقافة السلام القائم على العدل واحترام حقوق الإنسان وعلى رأسها الحق في تقرير المصير والحق في مقاومة الاحتلال و"دمقرطة" العلاقات الدولية ومؤسسات المجتمع الدولي، بحيث تعكس المصالح المشتركة للبشرية [٢]

ب- قنوات نشر ثقافة حقوق الإنسان

إن احترام حقوق الإنسان مسألة لا تقع على عاتق الأفراد فقط إنما تقع أيضاً على الحكومات، الأمر الذي يقتضي من الجميع احترام هذه الحقوق. ومن ثم، فمسؤولية تعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان لا يمكن فصلها عن مسؤوليات جميع المواطنين في المجتمع الديمقراطي، فالديمقراطية وحقوق الإنسان يتطلبان مشاركة الجميع.

---

[١] ينظر: عبد المجيد الانتصار، التربية على حقوق الإنسان، المجلة العربية لحقوق الإنسان، ع ٨، ص١١١ – ١١٢ – قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ١٨٤/ ٤٩/ ١٩٩٤ الذي أعلن عقد التربية على حقوق الإنسان.

[٢] ينظر: – UN.Documents(Decisions and Resolutions, rs\ 49\184\1994.

الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، التربية على حقوق الإنسان/ ورقة خلفية والمنشور على الموقع الإنترنت www.euromedrights.net/arabic/downlood/hre_bacground_ara.pdf

جدير بالذكر أن قنوات نشر ثقافة حقوق الإنسان وتجذيرها في الوعي الجماعي متعددة، وتقع مسؤولية نشر ثقافة حقوق الإنسان على جهتين: الجهة الأولي تتمثل في الحكومات ويتم ذلك عن طريق وسائل متعددة أهمها:

- تدريس مقرر معنون بـ"حقوق الإنسان" في مراحل التعليم المدرسي والجامعي كل حسب مستواه.
- إدراج مفاهيم حقوق الإنسان في الكتب المدرسية. إذ إن المدرسة هي المؤسسة المؤهلة لدعم مشروع ثقافة حقوق الإنسان، فهي مؤسسة اجتماعية لها وظائفها المحددة في التعليم والتنشئة والتأهيل، إذ تخضع أنشطتها للتخطيط وفقاً للأهداف المرجوة منها، لذا فقد قامت اليونسكو ومنظمة العفو الدولية بنشر أدلة وقواعد إرشادية للمعلمين ولكل من يتعامل مع الأطفال حول كيفية تعليم حقوق الإنسان[١].

وقد عرضت الندوة العربية الدولية حول مكانة حقوق الإنسان في المناهج والكتب المدرسية بالتعليم الثانوي إشكاليات خاصة بالتربية على حقوق الإنسان أهمها:

- لم تصل البلدان العربية بعد إلى مستوى "القصدية" في التربية على حقوق الإنسان والتسامح وعدم التمييز، وإن قطعت بعض البلدان مراحل في الأمر فإنها ما زالت تفتقر لمنهجية محددة وواضحة.
- لم تتخلص البلدان العربية حتى الآن من مناهضة قيم إنسانية عامة ومشاعة بين كل البشر بحجة عدم ملاءمتها لخصوصياتها الثقافية.
- ما زالت التربية على حقوق الإنسان والتسامح وعدم التمييز تصطدم بتضارب المرجعيات وتضارب القيم وتناقضاتها.
- لم يتطور خطاب السلطة إلى خطاب حقوقي مبدئي وبقي في حدود الازدواجية والتناقض بين ما يقال وما يشرع من جهة، وبين التطبيق الفعلي المناهض لثقافة حقوق الإنسان ومرجعياتها الكونية من جهة أخرى[٢].

---

[١] لبنى عبدالرحمن الأنصاري، حول تعليم حقوق الإنسان، مرجع سابق

[٢] الندوة العربية حول مكانة حقوق الإنسان في المناهج والكتب المدرسية بالتعليم الثانوي، القاهرة،، المجلة العربية لحقوق الإنسان، ع ١٠، حزيران، ٢٠٠٣، ص ٢٢٠

وأما الجهة الثانية التي تقع على عاتقها مسؤولية نشر ثقافة حقوق الإنسان فإنها تتمثل في مؤسسات المجتمع المدني التي تتضمن النقابات المهنية والعمالية والجمعيات والاتحادات والنوادي والأحزاب السياسية فضلاً عن المؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان والمرأة والشباب، ويذكر كناب ساكماك (Cenap Cakmak) أنه كان للمنظمات غير الحكومية دور كبير في وجود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث تُعد هذه الوثيقة الأكثر شمولاً من أجل حقوق الإنسان، ويذكر أن تدخل المنظمات غير الحكومية في تطوير الاتفاقيات الجديدة زاد بشكل تدريجي في السبعينات، إذ شهد العالم ظهور عدة معاهدات دولية بخصوص حقوق الإنسان، وفي الوقت نفسه زاد عدد المنظمات غير الحكومية إلى حد كبير مما يدل على وجود علاقة ارتباطية قوية بين نشاطات المنظمات غير الحكومية وبين إيجاد المعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان، هذا فضلاً عن وجود دور للمنظمات غير الحكومية في تعديل سلوك الدول اتجاه الأفراد[1].

ثانياً: المجتمع المدني

١- مفهوم المجتمع المدني

رغم حصول المفهوم على قبول الثقافات المختلفة إلا أنه كغيره من المفاهيم الاجتماعية والسياسية لم يلق تعريفاً محدداً، وقد نما هذا المفهوم في صيرورة واضحة من مفكر لآخر.

وقد نظر هيجل إلى المجتمع المدني على أنه وسيلة لحماية حقوق الأفراد واحتياجاتهم من أجل ضمان مجالات حرية الاقتصاد، في حين يرى ماركس المجتمع المدني على أنه الميدان الذي تنمو فيه المواجهات بين المصالح الاقتصادية المختلفة وفقاً للقانون والأخلاقيات البرجوازية السائدة، بأن ميدان الصراع الطبقي بقطبيه البرجوازي والبروليتاريا.

ويعرف عبد الغفار شكر المجتمع المدني على أنه مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، أي بين مؤسسات القرابة ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها، بحيث تنشأ هذه التنظيمات لتحقيق مصالح أفرادها أو لتقديم خدمات

---

١ Cnap Cakmak , the role of (NGOs) in the norm creation process in the field of human rights pr , pp 100 – 101.

للمواطنين أولممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وتلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف[١].

ويمكن استخلاص بعض العناصر المكونة للمجتمع المدني على النحو التالي[٢]:

١- المجتمع المدني رابطة طوعية يدخلها الأفراد باختيارهم، بحيث تكون فكرة الطوعية إحدى الأفكار التي تشير إلى مجموعة من الظواهر المهمة في تكوين التشكيلات الاجتماعية المختلفة، وبهذه الطريقة تتميز تكوينات وبنى المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة أو المتوارثة تحت أي اعتبار.

٢- المجتمع المدني مؤسسي، بحيث يتكون من مجموعة من التنظيمات والروابط في عدة مجالات كالمؤسسات الإنتاجية والدينية والتعليمية والاتحادات المهنية والنقابات العمالية والأحزاب السياسية، وبهذا فإن المجتمع المدني يختلف عن المجتمع التقليدي بمفهومه الكلاسيكي، حيث تشير فكرة المؤسسية إلى ما يطال من حياة حضارية، والتي تشمل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٣- قبول التنوع والاختلاف بين الذات والآخر، حيث إن المجتمع المدني مجتمع الاختلاف والتنوع والالتزام بإدارة الاختلاف داخل وبين قطاعاته المختلفة بالوسائل السليمة المتحضرة، وكما أنه مجتمع يرتكز على قيم الاحترام والتعاون والتسامح.

٤- يتسم المجتمع المدني بالدور الذي تقوم به هذه التنظيمات بالاستقلال عن السلطة السياسية وهيمنة الدولة من حيث هي تنظيمات اجتماعية تعمل في سياق وروابط تشير إلى علاقات التضامن والتماسك أو الصراع والتنافس الاجتماعي.

---

[١] عبد الغفار شكر، المجتمع المدني ودوره في بناء الديمقراطية، في: عبد الغفار شكر ومحمد مورو، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٣، ص ٤٣.

[٢] ينظر: مازن خليل غرايبة، المجتمع المدني والتكامل/ دراسة في التجربة العربية، دراسات استراتيجية، ع ٧٥، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٢، ص١٣.

أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص٣٠ – ٣١.

عبد الغفار شكر، المجتمع المدني ودوره في بناء الديمقراطية، مرجع سابق، ص ٤٣ – ٤٤.

المجتمع المدني جزء من منظومة مفاهيمية أوسع، كما أن له امتدادات خارج حدوده تتمثل في توسع مؤسساته وانتقال فعاليتها إلى مجتمعات أخرى.

وهناك ثلاثة متطلبات يجب أن تتوفر من أجل تكوين مجتمع مدني فاعل، ومن أجل مجتمع مدني قادر على أداء وظيفته كما ينبغي أن تكون:

- متطلبات قانونية

إذ لابد لضمان الفصل بين الدولة والمجتمع المدني من وجود نظام يحد من سلطة الدولة ويحمي فضاء الحرية، وقد صاغ الفكر الليبرالي نظاماً قانونياً دستورياً من أجل الفصل بين الدولة والمجتمع المدني وبين السلطة والحرية وبين مجال الصالح العام ومجال الحرية والمصالح الخاصة، ولا بد هنا من التأكيد على حرية التعبير والجمعيات، لأنها وحدها الكفيلة بإعطاء الكلمة للمجتمع المدني من أجل تجاوز الفصل إلى منطق التفاعل الإيجابي بين الدولة والمجتمع المدني، حيث إن المجتمع المدني الناطق هو أحسن سند للدولة وهو أحد أهم مصدر من بين مصادر مشروعية السلطة السياسية[١].

- متطلبات ثقافية

المجتمع المدني ليس هياكل تنظيمية تستقل رسمياً عن السلطات العامة، بل هو ثقافة وقيم أخلاقية وأنماط سلوك، بمعنى أخر لا يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تكون فاعلة من دون إطار ثقافي يساعد في ترسيخ قيم الممارسة الديمقراطية ومبادئها، كما أنه يرتبط بقيم الاستقلالية الفردية والحرية الشخصية ونمط العلاقات الإنسانية[٢].

- متطلبات اقتصادية

يعد الجانب الاقتصادي من الجوانب المهمة في وجود مجتمع مدني، حيث إن تحقيق درجة معقولة من التطور الاقتصادي والاجتماعي لا بد منه لتوليد المجتمع المدني، وهذا الأمر واضح في الواقع الفعلي، فهناك فروق كبيرة بين المجتمعات المدنية في الدول الرأسمالية المتطورة اقتصادياً وبين المجتمعات المدنية في الدول التي تعاني من التخلف والفقر[٣].

---

[١] سليم اللغماني، المجتمع المدني ومتطلباته، المجلة العربية لحقوق الإنسان، ع ٣، ١٩٩٦، ص٩٤ – ٩٥.

[٢] المرجع نفسه، ص٢٢٣ – ٢٢٤.

[٣] أحمد الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ٢٢٩.

إن وضع الاقتصاد الوطني وموقعه في شبكة العلاقات الاقتصادية الإقليمية والدولية له تأثيراته القوية على مؤسسات المجتمع المدني وكثافة حضورها والمصالح التي تمثلها المنظمات المدنية ومراكز القوى التي تستند لها وموازينها[١].

٢- مؤسسات المجتمع المدني

إن مؤسسات المجتمع المدني تشكل وسيطاً اجتماعياً بين الفرد والدولة، وتعتبر مؤسسات المجتمع المدني من أهم قنوات المشاركة السياسية الداعمة لمسار التطور الديمقراطي وبناء الدولة الحديثة، حيث إن وجود هذه المؤسسات بتعددها وتنوعها يسعى لتوسيع الفضاء السياسي وإرساء ونشر وتعميم ثقافة مدنية تدعم تحقيق الديمقراطية والمواطنة.

لقد اختلف الباحثون في تحديد مكونات المجتمع المدني، حيث رأى بعضهم أن مؤسسات المجتمع المدني تتضمن كلاً من الأحزاب السياسية، والنقابات المهنية، والجمعيات والروابط الثقافية والنوادي[٢].

وهناك من يستبعد الأحزاب السياسية من دائرة مؤسسات المجتمع المدني بحيث يختصر هذه المؤسسات على النقابات المهنية والعمالية والحركات الاجتماعية والجمعيات التعاونية والأهلية ونوادي هيئات التدريس بالجامعات والنوادي الرياضية والاجتماعية ومراكز الشباب والاتحادات الطلابية والغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال والنشر، فضلاً عن المنظمات غير الحكومية الدفاعية والتنموية كمراكز حقوق الإنسان والمرأة والتنمية والبيئة[٣]. ويرى الصبيحي أن التنظيمات شرط أساسي للتقدم، إلا أن التنظيم يمثل القناة التي تجمع فيها آراء الأفراد وجهودهم لتحقيق الغايات المشتركة، كما أن توفير المؤسسات وتمتعها بالفاعلية والقدرة على التكيف يمكّنان النظام من إدارة عملية التغيير، بحيث يستجيب للمطالب المجتمعية

---

[١] جميل هلال، حول إشكاليات نفهوم المجتمع المدني منشور على الموقع: http://www.boell-meo.org/ar/web/219.htmal

[٢] Raymond Hennebusch, stste and civil society in syria , midle east journal , vo. (47) , no. (2) , 1993 , pp 243 – 257.

[٣] عبد الغفار شكر، المجتمع المدني ودوره في بناء الديمقراطية، في: محمد مورو وعبد الغفار شكر، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية، مرجع سابق، ص٤٤ – ٤٥.

ويقلص من الاستبداد الذي قد يولد العنف. حتى تتكون مؤسسات مجتمعٍ مدني فاعلة تؤدي الأدوار الملقاة على عاتقها.

وإذا كان دور المجتمع المدني ومؤسساته يتمثل في تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تعزيز مصائرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم وتزيد من قدراتهم على المواجهة السلمية ونشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية والمساهمة الفعالة على النمو حتى لا تترك حكراً على النخبة الحاكمة[١]، فإنه يرتبط بهذه الأدوار وظائف تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني هي[٢]:

- وظيفة تجميع المصالح، بحيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجه أعضاءها وتمكنهم من التحرك جماعياً لحل مشكلاتهم وكيفية الحفاظ على مصالحهم وصياغة مطالبهم وأهمية التضامن بينهم، وهذه كلها بالإضافة إلى غيرها تعتبر خبرات ضرورية لممارسة الديمقراطية على مستوى المجتمع بأكمله لأنها تمتد إلى المجتمع وتوفر لأعضائه هذه الخبرات المهمة للممارسة الديمقراطية.
- وظيفة حسم وحل الصراعات، بحيث يتم حل الصراعات والنزاعات داخل هذه المؤسسات دون اللجوء إلى مؤسسات الدولة وأجهزتها البيروقراطية مما تجنب المؤسسات أعضاءها للمشقة والمشاكل وتوفر عليهم الجهد والوقت، وعندما ينجح الأعضاء في حل صراعاتهم ودياً وسلمياً داخل مؤسساتهم، فإنهم يكتسبون الثقافة والخبرة اللازمة في ممارسة الصراع الطبقي والسياسي في المجتمع بوسائل سلمية.
- زيادة الثروة وتحسن الأوضاع، بمعنى القدرة على توفير الفرص لممارسة نشاط يؤدي إلى زيادة التدخل من خلال هذه المؤسسات.
- إفراز القيادات الجديدة، حتى يواصل المجتمع تقدمه فإنه في حاجة دائمة إلى إعداد قيادات جديدة من الأجيال المتتالية، وتكوُّنُ القيادات الجديدة بهذا المفهوم يبدأ داخل مؤسسات المجتمع المدني في النقابات والأحزاب والمنظمات من خلال المسؤوليات التي توكلها لهم هذه المؤسسات وتقدم لهم الخبرة الضرورية لممارسة هذه المسؤولية، وبذلك تساهم

---

[١] صالح ياسر، بعض إشكاليات المجتمع المدني والمجتمع السياسي واليمقراطي، منشور على موقع الإنترت http://ao-academy.org/wesima.articles/library-20060308-376.html

[٢] عبد الغفار شكر، المجتمع المدني ودوره في بناء الديمقراطية، في: عبد الغفار شكر ومحمد مورو، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية، مرجع سابق، ص٦٢ – ٦٩.

مؤسسات المجتمع المدني في دفع التطور الديمقراطي بالمجتمع وإنضاجه من خلال ممارستها لوظيفة إفراز القيادات.

- إشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية، حيث إن إشاعة مثل هذه الثقافة - التي تمكّن قيم: احترام العمل التطوعي والعمل الجماعي وقبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخر وإدارة الخلاف بوسائل سلمية في ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي مع الالتزام بالمحاسبة العامة والشفافية وتأكيد قيم المبادرة الذاتية وثقافة بناء المؤسسات – هي خطوة مهمة على طريق التطور الديمقراطي للمجتمع.

ثالثاً: الإطار السياسي والقانوني لمؤسسات المجتمع المدني الأردني وحقوق الإنسان

١- حقوق الإنسان في الدستور الأردني

مع نهاية الثمانينات، دخل الأردن مرحلة مهمة من الانفتاح السياسي والديمقراطية تمثلت باستئناف الحياة البرلمانية والمسيرة الديمقراطية وانفراج الحريات العامة على المواطنين، وبدأت الحكومات تولي قضايا حقوق الإنسان اهتماماً واسعاً، وهذا يقتضي الحديث عن حقوق الإنسان في كل من الدستور الأردني والميثاق الوطني[١].

لقد تعرض الدستور الأردني إلى بعض الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على النحو التالي[٢]:

---

[١] لمزيد من المعلومات حول حقوق الإنسان في الدستور الأردني والميثاق الوطني ينظر: بسام العموش الحقوق المدنية والسياسية للمواطن الاردني، في: رسلان بني ياسين ونظام عساف، الندوة الوطنية لحقوق الإنسان، المركز الثقافي الملكي، عمان ١٨ – ١٩ ايار ١٩٩٧، إربد جامعة اليرموك، ص١٠٥ – ١١١.

موسى شتيوي، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطن الأردني، في: رسلان بني ياسين ونظام عساف، ١٩٩٦، ص١١٥ – ١٢٣.

إبراهيم بدران ونبيه شقم، حول حقوق الإنسان في الأردن، أوراق غير منشورة، عمان ١٩٩٨.

- مروان الطيور الختالين وعمر زريقات، دراسة حقو ق الإنسان السياسية في الأردن، مجلس الأمه الأردني، الأمانة العامة للمجلس، ورقة غير منشورة.

[٢] الفصل الثاني من الدستور الأردني حقوق الأرنيين وواجباتهم، من المادة ٥ – المادة ٢٣

- الجنسية الأردنية تحدد بقانون- الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين- تكفل الدولة العمل والتعليم ضمن حدود إمكانياتها وتكفل الطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع الأردنيين- الحرية الشخصية مصونة - لا يجوز أن يوقف أحد أو يحبس إلا وفق أحكام القانون - لا يجوز إبعاد أردني من ديار المملكة - لا يجوز أن يحظر على أردني الإقامة في جهة ما ولا أن يلزم بالإقامة في مكان معين إلا في الأحوال المبينة في القانون.
- للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها إلا في الأحوال المبينة في القانون، وبالكيفية المنصوص عليها.
- لا يستملك ملك أحد إلا للمنفعة العامة وفي مقابل تعويض عادل حسبما يعين في القانون.
- لا تفرض قروض جبرية ولا تصادر أموال منقولة أو غير منقولة إلا بمقتضى القانون.
- لا يفرض التشغيل الإلزامي على أحد غير أنه يجوز بمقتضى القانون فرض شغل أو خدمة على أي شخص في الحالات التالية:

أ - في حالة اضطرارية كحالة الحرب، أو عند وقوع خطر عام أو حريق، أو طوفان، أو مجاعة، أو زلزال أو مرض وبائي شديد للإنسان أو الحيوان، أو آفات حيوانية أو حشرية أو نباتية أو أية آفة أخرى مثلها أو في أية ظروف أخرى قد تعرض سلامة جميع السكان أو بعضهم إلى خطر.

ب - نتيجة الحكم عليه من محكمة على أن يؤدي ذلك العمل أو الخدمة تحت إشراف سلطة رسمية وأن لا يؤجّر الشخص المحكوم عليه إلى أشخاص أو شركات أو جمعيات أو أية هيئة عامة أو يوضع تحت تصرفها.

ج - تحمي الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقاً للعادات المرعية في المملكة ما لم تكن مخلة بالنظام العام أو منافية للآداب.

هذا وينص الدستور على أن:

١- تكفل الدولة حرية الرأي، ولكل أردني أن يعرب بحرية عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير شرطَ أن لا يتجاوز حدود القانون.

٢- الصحافة والطباعة حرتان ضمن حدود القانون.

٣- لا يجوز تعطيل الصحف ولا إلغاء امتيازها إلا وفق أحكام القانون.

٤- يجوز في حالة إعلان الأحكام العرفية أو الطوارئ أن يفرض القانون على الصحف والنشرات والمؤلفات والإذاعة رقابة محدودة في الأمور التي تتصل بالسلامة العامة وأغراض الدفاع الوطني.
٥- ينظم القانون أسلوب المراقبة على موارد الصحف.

كما نص الدستور على أن:
١- للأردنيين حق الاجتماع ضمن حدود القانون.
٢- للأردنيين حق تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور.
٣- ينظم القانون طريقة تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية ومراقبة مواردها.
٤- للأردنيين الحق في مخاطبة السلطات العامة فيما ينوبهم من أمور شخصية أو فيما له صلة بالشؤون العامة بالكيفية والشروط التي يعينها القانون.
٥- اعتبر جميع المراسلات البريدية والبرقية والمخاطبات الهاتفية سرية فلا تخضع للمراقبة أو التوقيف إلا في الأحوال المعينة في القانون.
٦- يحق للجماعات تأسيس مدارسها والقيام عليها لتعليم أفرادها على أن تراعي الأحكام العامة المنصوص عليها في القانون وتخضع لرقابة الحكومة في برامجها وتوجيهها.
٧- التعليم الابتدائي إلزامي للأردنيين وهو مجاني في مدارس الحكومة.

هذا وقد جاء الميثاق الوطني ليؤكد الحقوق الأساسية للمواطن الأردني من المرتكزات الأساسية التالية[١]:
١- الالتزام بأحكام الدستور نصاً وروحاً في أعمال السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في إطار أولوية الحق.
٢- الالتزام بمبدأ سيادة القانون في إطار الرقابة الكاملة للسلطة القضائية المستقلة.
٣- الالتزام في ممارسة الديمقراطية بمبادئ العدالة الاجتماعية ومقتضياتها.

[١] الميثاق الوطني الاردني منشور على
الموقع: www.jordan.jo/JMCdownloadcenter/pafiledb.php?action=download&id=%207

٤- اعتماد أسلوب الحوار الديموقراطي في التعبير عن الرأي بعيداً عن كل أساليب الضغط وأشكال "الإرهاب" الفكري على جميع الأصعدة الرسمية والشعبية.
٥- قيام المؤسسات الأردنية بواجبها في التعامل مع المواطنين والهيئات وتقديم الخدمات لهم، على أساس من المساواة التامة وعدم استغلال أي جماعة أو حزب أو تنظيم تلك المؤسسات لتحقيق أغراض سياسية أو حزبية سواء كانت تلك المؤسسات مدنية أو عسكرية دون أن يشكل ذلك انتقاصاً من حق المواطنين في التنظيم السياسي واعتبار ذلك كله شرطاً أساسياً لنجاح النهج الديمقراطي.

كما جاء الميثاق ليؤكد الحقوق التي نص عليها الدستور الأردني كما يلي:
١. الأردنيون رجالاً ونساء أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين. وهم يمارسون حقوقهم الدستورية ويلتزمون بمصلحة الوطن العليا وأخلاق العمل الوطني، بما يضمن توجيه طاقات المجتمع الأردني وإطلاق قدراته المادية والروحية لتحقيق أهدافه في الوحدة والتقدم وبناء المستقبل.
٢. ترسيخ دعائم دولة القانون وسيادته وتعميق النهج الديمقراطي القائم على التعددية السياسية من واجبات مؤسسات الدولة وأفراد المجتمع الأردني وهيئاته كافة.
٣. التعددية السياسية والحزبية والفكرية هي السبيل لتأصيل الديمقراطية وتحقيق مشاركة الشعب الأردني في إدارة شؤون الدولة والضمان للوحدة الوطنية وبناء المجتمع المدني المتوازن.
٤. الانتماء الوطني التزام بحرية المواطنين جميعاً وحماية أمن الوطن واستقلاله وتقدمه، وممارسة فعلية لصون الوحدة الوطنية وتأكيد سيادة الشعب الأردني على ترابه الوطني، والحفاظ على كرامة أبنائه بعيداً عن كل أنواع التمييز والتعصب والانغلاق.
٥. احترام حقوق الإنسان وتعميق النهج الديمقراطي وضمان التنمية واستمرار توازنها وتحقيق الكفاية الإدارية في المملكة أهدافٌ وطنيةٌ أساسية تقتضي العمل على وحدة النظام الإداري للدولة الأردنية وربط الهيئات المحلية بالسلطات المركزية لأغراض التوجيه والرقابة، وتقوية البناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للدولة بتعزيز مفهوم الإدارة المحلية في الأقاليم والمحافظات، بما يوفر الفرص العملية لممارسة الشعب حقه في إدارة شؤونه بنفسه، ويضمن استمرار التعاون بين الجهود الحكومية والأهلية وتوثيقها، ويؤدي إلى ترسيخ العمل

الديموقراطي وتمكين المواطنين من المشاركة وتحمل المسؤولية في إطار من التوازن بين الحقوق والواجبات.

وقد جاءت الأجندة الوطنية من أجل صياغة رؤية متطورة للأردن تستجيب لمتطلبات الحداثة واستحقاقات المنافسة والاندماج الإقليمي والدولي، حيث انتهجت هذه الأجندة أسلوباً متكاملاً من أجل وضع برامج طموحة للتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكان هدفها الرئيس: تحسين نوعية حياة المواطن الأردني من خلال تحسين مستويات المعيشة وتوفير الرفاه والأمان الاجتماعيين، واستحداث فرص جديدة[١].

وكانت مستندة على الدستور لتؤكد ما جاء به من حقوق للمواطن الأردني، والتركيز على التزام أجهزة الدولة كافة بضمان حرية العمل السياسي عن طريق حماية حرية الأفراد والجماعات في العمل السياسي، كما أوصت اللجنة بأن هناك حاجة ماسة لإجراء مراجعة شاملة للتشريعات الإعلامية وتلك المرتبطة بها لوضعها في إطار المعايير الدولية لحقوق الإنسان التي تلتزم بها الأردن. أما في مجال تمكين المرأة فقد أكدت الأجندة الوطنية على انسجامها مع الدستور الأردني الذي ينص في مادته السادسة على المساواة الكاملة بين المواطنين، كما يأتي مؤكداً للمرجعيات الوطنية والفكرية كافة كالميثاق الوطني الذي ينص على تحقيق المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص بين المواطنين رجالاً ونساءً دون تمييز، من أجل تمكين المرأة.

هذا وتوصي اللجنة التي أعدت الأجندة الوطنية بإصدار قانون ينظم العمل السياسي في الأردن مستنداً إلى أحكام الدستور التي وردت في المواد ١٥، ١٦، ١٧، من الدستور.

٢- الإطار القانوني لمؤسسات المجتمع المدني الأردني

إن فاعلية منظمات المجتمع المدني تتجسد من خلال تمتعها بالاستقلالية وتتعدد مصادر قوتها بتوفر نظام اجتماعي ديمقراطي تباح فيه درجات التنظيم والنشاط والحماية القانونية لعملها. فعلى الرغم من أن منظمات المجتمع المدني الأردني قد نشأت وترعرعت في إطار نظام عشائري إلا أن الدستور الأردني أكد على أن للأردنيين الحق في تأليف الجمعيات والأحزاب

---

[١] الأجندة الوطنية: جهد وطني متكامل نحو الأردن الذي نريد ٢٠٠٦ – ٢٠١٥ والمنشور على الموقع www.pm.gov.jo

السياسية بحيث ينظم القانون طريقة تأليف هذه الجمعيات والأحزاب ومراقبة مواردها[١]. كما أكد الميثاق الوطني على حق جميع الفئات في تنظيم نفسها ليؤكد ما ورد في الدستور الأردني من تأسيس الأحزاب والتنظيمات[٢].

وقد تم وضع محور في الأجندة الوطنية يسمى: "التنمية السياسية والمشاركة" بهدف توسع المشاركة السياسية وتعميق الشعور بالانتماء إلى المجتمع وذلك من خلال وضع مبادئ عامة للعمل السياسي فضلاً عن مراجعة التشريعات المتعلقة بالانتخابات والأحزاب والإعلام ومؤسسات المجتمع المدني وتمكين المرأة.

وتقدم الأجندة الوطنية بعض التوصيات، منها: وضع قانون عام ينظم وسائل الإعلام ويعتمد على التأكيد على حق الأردنيين في امتلاك وسائل الإعلام كأفراد ومن خلال مؤسسات أو جمعيات أو الأحزاب أو شركات خاصة أو عامة دون أية معوقات وضمن أحكام قوانين الهيئات المنظمة المختصة[٣].

كما تنص وثيقة الأردن على دعوة مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات ومنظمات أهلية لإعادة ترتيب سلم أولوياتها كل حسب اختصاصه مستوحية روح هذا المفهوم ومضامينه ساعية في رفع إسهامها في هذا المشروع النهضوي لبناء الأردن الحديث بتركيز العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وإيجاد الفرص الإنتاجية ومحاربة الفقر والبطالة وتحسين مستوى معيشة المواطن؛ كما أنها دعوة لجميع المؤسسات من أجل التوجيه الوطني لكافة قضايا الوطن.

وفي هذا الإطار تم تقسيم مؤسسات المجتمع المدني الأردني إلى ثلاثة أقسام هي:

---

[١] ينظر المادة ١٦ / ٢ / ٣ من الدستور الأردني.

[٢] الميثاق الوطني، مرجع سابق.

[٣] الأجندة الوطنية، مرجع سابق، ص ٩

١ – الأحزاب السياسية[١]

بعد صدور قانون الأحزاب الأردني رقم ٣٢ لعام ١٩٩٢ عادت الحياة الحزبية كجزء من عودة الحياة الديمقراطية مع إجراء الانتخابات النيابية عام ١٩٨٩. واستناداً لهذا القانون ظهرت الأحزاب بصورة رسمية ووصل عددها لما يقارب ٣٢ حزباً سياسياً، وتمحورت هذه الأحزاب في أربعة اتجاهات أو تيارات سياسية هي التيار القومي والتيار الإسلامي والتيار الوسطي.

ويمكن القول: إن الأحزاب السياسية في الأردن رغم مرور أكثر من ١٥ عاماً على إنشائها إلا أنها ما زالت تعاني من غياب البرامج العلمية وضعف الانتساب وارتفاع درجة "الشخصنة" وتدني مستوى المؤسسية فيها، هذا فضلاً عن هيمنة الموروث الثقافي التقليدي على عملية صنع القرار والعمل داخل هذه الأحزاب، وكل هذا ساهم في ضعف الإقبال على الأحزاب السياسية؛ ويذكر العزام أن محدودية دور الأحزاب الأردنية في الحياة السياسية وعدم فاعليتها في عملية التنمية السياسية والتحديث السياسي أكده مجموعة من القيادات الحزبية نفسها[٢].

وقد عرّف قانون الأحزاب السياسية لسنة ١٩٩٢ الحزب بأنه: "كل تنظيم سياسي يتألف من جماعة من الأردنيين وفقاً للدستور وأحكام القانون بقصد المشاركة في الحياة السياسية وتحقيق أهداف محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعمل بوسائل مشروعة وسلمية"[٣]. كما التزم هذا القانون بأحكام الدستور الأردني شأنه في ذلك شأن الميثاق الوطني،

---

[١] لمزيد من التفاصيل ينظر:

- مهنا يوسف حداد، اتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية / دراسة ميدانية، مؤتة للبحوث والدراسات، مج ٧، ع ٥، ١٩٩٢، ص١٠١.
- محمد المصالحة، التجربة الحزبية السياسية في الأردن، دراسة تحليلية مقارنة / بين تجربتي الخمسينات والتسعينات، عمان، دار وائل للنشر، ١٩٩٩، ص١٠٥ – ١١٨.
- نظام بركات، الأحزاب الأردنية وحقوق الإنسان، دراسة تحليلية لمواثيق الأحزاب، مرجع سابق، ص١ – ٦٢.

[٢] المرجع نفسه، ص ٢٤٨.

[٣] المادة ٣ من قانون الأحزاب السياسية رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢.

فنصَّ على أن للأردنيين الحق في تـأليف الأحـزاب السياسـية والانتسـاب الطـوعي إليهـا وفقـاً لأحكام القانون[١].

ويذكر بركات أن هناك إشارات ضمنية لبعض الحقوق والحريات في قانون الأحـزاب مـن خلال النص على الالتزام بالتعددية السياسية في الفكر والرأي والتنظيم التي تشير بصـورة غـير مباشرة إلى حرية الرأي والفكر وحرية تكوين المنظمات والأحزاب، كما أن نص القـانون علـى الالتزام بالدستور الذي خصص فصله الثاني لحقوق الأردنيين وواجباتهم[٢].

وتنص وثيقة "الأردن أولاً" على أن الأحزاب هي مؤسسات وطنيـة يتوجـب رعايتهـا كمـا يتوجب مخاطبة مكامن القوة في التجربة الحزبية الأردنية وعدم الاكتفاء بنقـد مظاهرهـا السـلبية وتشجيع اندماج الأحزاب السياسية لقيام كتل كبيرة لفسح المجال لتداول السلطة التنفيذيـة فيمـا بينها[٣].

٢ – النقابات المهنية

أخذت النقابات المهنية في الأردن شكلها التنظيمي في الخمسينات وكانت مرحلة التأسيس مواكبة لمرحلة المد التحرري العالمي ممـا انعكـس علـى هـذه النقابـات حتـى هـذه اللحظـة لأن مؤسسي النقابات كانوا جزءاً من الحياة السياسـية الأردنيـة، حتـى أصـبحت الحكومـة تـرى في النقابات قوة تسهم في صنع حالة ثقافيـة فكريـة في الأردن ممـا سـاعد في رفـع مسـتوى الـوعي الجماهيري لدى الناس على قضاياهم الوطنية[٤].

وقد بلغ عدد النقابات المهنية في الأردن (١٢) نقابة مهنية، وتشكل هـذه النقابـات – الـتي بات تعداد عضويتها ما يزيد على (١٢٨٥٣١) عضواً – القطاع الأوسـع تـأثيراً مـن بـين سـائر منظمات المجتمع المدني[٥].

---

[١] المادة ٤ من القانون نفسه.

[٢] نظام بركات، الأحزاب السياسية وحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص٢٠ – ٢١.

[٣] نص وثيقة الأردن أولاً، مرجع سابق

[٤] محمد نايل عبيدات، النقابات المهنية الأردنية / نظرة من الداخل، مطبعة الشعب، إربد، ١٩٨٩، ص ١٣ – ١٥.

[٥] عدد العضوية من خلال كشف من وزارة التمنية السياسية، ٢٠٠٦.

وقد نشأت النقابات المهنية كحالة فريدة تجمع ما بين كونها إطاراً رسمياً لمزاولة المهن وما بين كونها إطاراً قانونياً يدافع عن حقوق الأعضاء ومصالحهم، ولقد اقترب نشوء كل نقابة مهنية بسن قانون خاص بها وفق الآلية التشريعية النافذة في المملكة، وتشترط قوانين النقابات المهنية على المهنيين كافة أن يكونوا مسجلين في نقاباتهم كشرط إلزامي لممارسة المهنة[١]، حيث جسدت هذه النقابات ثقلاً سياسياً للفئات الوسطى إلى جانب ثقلها المهني والاجتماعي حتى بات العمل السياسي مظهراً من مظاهر عملها، وذلك بعد حرب حزيران عام ١٩٦٧، ولم يقتصر الدور السياسي على القضايا والمواقف الوطنية والقومية العامة كالدفاع عن الحريات والديمقراطية بل امتد عملها إلى مواقف خلاقة على الصعيد الوطني كبرنامج التصحيح الاقتصادي ومعاهدة السلام مع إسرائيل[٢].

وتنص وثيقة "الأردن أولاً" على أن النقابات المهنية بيوت خبرة عريقة تجربتها تحتسب للأردن لا عليه ولهذا فيجب أن تكون إجراءاتها الخاصة في إطار القانون ولا يجوز أن تتعارض مع القانون[٣].

---

[١] ينظر قوانين النقابات المهنية:

المادة الرابعة من قانون نقابة الأطباء الأردنية وتعديلاته رقم ١٣ لسنة ١٩٧٢ والمنشور على الصفحة ٧٦٤ من عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٣٥٧ بتاريخ ٦/ ٥/ ١٩٧٢

المادة الخامسة من قانون نقابة أطباء الأسنان وتعديلاته رقم ١٧ لسنة ١٩٧٢ والمنشور على الصفحة ٨٠٩ من عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٣٥٧ تاريخ ٦/ ٥/ ١٩٧٢.

المادة الثالثة من قانون نقابة الصيادلة وتعديلاته رقم ٥١ لسنة ١٩٧٢ المنشور عللي الصفحة ١٨٥٩ من عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٣٨ تاريخ ٥/ ١٠/ ١٩٧٢.

المادة السابعة من قانون نقابة المهندسين الزراعيين رقم ١٩ لسنة ١٩٩٨ المنشور على الصفحة ٣٧٩٤ من الجريدة الرسمية.

المادة العاشرة من قانون نقابة المهندسين الأردنيين رقم ١٥ لسنة ١٩٧٢ والمنشور في العدد رقم ٣٣٥٧ من الجريدة الرسمية الصادر في ٦/ ٥/ ١٩٧٢.

[٢] هاني الحوراني، وآخرون، دليل منظمات المجتمع المدني في الأردن، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، ٢٠٠٠، ص٧٥ – ٧٦.

[٣] نص وثيقة "الأردن أولاً"، مرجع سابق.

وهناك نظام داخلي لمجمع النقابات المهنية التي تضم نقابة المحامين والأطباء وأطباء الأسنان والمهندسين والمهندسين الزراعيين والصيادلة، بحيث يسمى هذا النظام حسب المادة الأولى منه نظام مجمع النقابات المهنية، كما أنه ينص في المادة الثالثة على: "يتمتع المجمّع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، وتتولى شؤونه الهيئة المشرفة وفقاً لأحكام هذا النظام ويمثله الرئيس لدى الجهات القضائية والإدارية وأمام الغير"، ويمارس المجمع نشاطاته لتحقيق الأهداف التالية:

أ - تقديم الخدمات للأعضاء ومنها الخدمات الاجتماعية والثقافية والترفيهية.

ب - تنظيم جهود الأعضاء في سبيل تحقيق الأهداف ذات النفع العام المنصوص عليها في قوانين النقابات.

بحيث يمارس المجمع نشاطات عدة تتولى مهمة تخطيط ودراسة النشاطات الدائمة والمؤقتة وذلك من خلال لجان تتكون من أعضاء النقابات الذين يملكون القدرات اللازمة ولديهم الرغبة والإمكانات للقيام بهذه النشاطات.

٣ – المنظمات والمؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان والمرأة والشباب والطفل والجمعيات الخيرية والأندية

يعد قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته من أهم القوانين المنظمة لعمل منظمات المجتمع المدني في الأردن، وهو القانون الذي تستند إليه السلطات في ترخيص معظم الجمعيات والمنظمات الاجتماعية والثقافية والرياضية، إضافة إلى قانون غرف الصناعة والتجارة والقوانين الخاصة ببعض المراكز مثل قانون المركز الوطني لحقوق الإنسان رقم ٧٥ لسنة ٢٠٠٢ وقانون الشركات رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ وقانون مؤسسة نهر الأردن رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠١.

وتُعدُّ الجمعيةُ الخيريةُ: أيَّ هيئة مؤلفة من سبع أشخاص فأكثر غرضها الأساسي تنظيم مساعيها لتقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين دون أن تستهدف من نشاطاتها أو عملها جني الربح المادي أو تحقيق المنفعة الشخصية أو تحقيق أهداف سياسية، بحيث لا يشمل هذا التعريف الجمعيات السياسية أو الجمعيات أو الهيئات التي تنشأ بموجب قانون خاص.

ثالثاً: دور مؤسسات المجتمع الأردني في نشر ثقافة حقوق الإنسان

في بداية التسعينيات أخذت الحكومة الأردنية تولي قضايا حقوق الإنسان اهتماماً أكبر، حيث بدأت المنظمات والجمعيات غير الحكومية العاملة بهذا المجال بالتشكل وفق أهداف وآليات مختلفة للدفاع عن الحريات العامة وتعزيزها ونشر ثقافة حقوق الإنسان.

وقد ساهمت هذه المؤسسات والجمعيات بدور فعال وكبير في الدفاع عن قضايا المواطنين والانتهاكات التي يتعرضون لها ونشر التوعية والثقافة في هذا المجال من خلال إقامة المحاضرات والندوات وورش العمل المتخصصة وتنظيم الدورات التدريبية لكافة فئات المجتمع المدني[1]. ومن ذلك:

١- تأسيس منبر للحوار الاجتماعي يجمع مفاهيم الحوار والرصد والتضامن، ويكون واسطة العقد بين حلقتي الحوار الوطنية والدولية، وكان من مهامه ما يلي:

أ- متابعة الحوار الاجتماعي القائم حول قضايا التنمية الإنسانية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

ب- توسيع نطاق مشاركة الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين والإعلاميين وإيلاء اهتمام خاص لمشاركة الشباب والنساء.

جـ- إصدار تقرير سنوي حول حرية المجتمع المدني الأردني يتناول رصد أنشطته وتطوره وسبل تذليل العقبات التي تواجهه، ويكشف عن احتياجاته في التدريب والدعم المالي والإعلامي وغيرها، والسبل المتاحة لتلبية هذه الاحتياجات.

د- أن يكون بمثابة بيت خبرة استشاري للمنظمات الأهلية.

هـ- التنسيق مع وسائل الإعلام بقطاعاتها المختلفة لحفز اهتمامها بمؤسسات المجتمع المدني ونشر الثقافة المدنية وعرض التجارب الناجحة بشكل دوري منتظم، وإثارة اهتمام

---

[1] لمزيد من التفاصيل ينظر: النظام الأساسي لمجموعة القانون من أجل حقوق الإنسان (ميزان) قانون مؤسسة نهر الأردن رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠١ المنشور في الجريدة الرسمية رقم ٤٤٩٦ بتاريخ ١٦/ ٧ / ٢٠٠١ قانون المركز الوطني لحقوق الإنسان المؤقت رقم ٧٥ لسنة ٢٠٠٢ والمنشور على الصفحة ٦٢٠٦ من عدد الجريدة الرسمية رقم ٤٥٧٧ بتاريخ ٢٣، ١٢، ٢٠٠٢.

الرأي العام بشأن قضايا مؤسسات المجتمع المدني ودورها في النهوض بالقضايا التي تمس الاهتمام المباشر للمواطنين.

٢- تأسيس معهد أردني مستقل لقياسات الرأي العام يقوم جهده على أساس علمي ووفق الأصول المرعية وإجراء دراسة معمقة حول خيارات تأسيسية من الناحيتين القانونية والعلمية ومصادر تمويله.

٣- إطلاق حملة لتأسيس صندوق تمويل عربي في شكل وديعة أو وقفية لصالح عدد من قطاعات المجتمع المدني في البلدان العربية التي تعاني من إشكاليات التمويل، خاصة خارج العواصم والمدن الرئيسة.

٤- دعم الدعوات الرامية إلى تعزيز جهود الرصد في مجالات الحريات العامة والتنمية والمساواة وفي مقدمتها:

أ-إنشاء مرصد للحريات الصحفية والإعلامية يتولى إصدار تقرير سنوي يرصد الحريات الإعلامية في ضوء مبادئ حقوق الإنسان.

ب-المبادرة إلى رصد المنظمات العاملة في مجال التنمية الإنسانية، وتبادل المعلومات بشأن التجارب الناجحة في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية عبر آلية منتظمة.

جـ-إنشاء آلية رصد دائمة في مجال إعمال حقوق المرأة وتمكينها وضمان تمتعها بكافة حقوق المواطنة، تتولى نشر تقارير دورية وتدعيم التواصل مع اللجنة المعنية بالقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

٥- ضرورة بلورة إطار يستوعب اهتمامات الشباب العربي، ويعزز حضورهم في مختلف القضايا التي تهم بلدانهم، كما يعزز القضايا العربية من خلال حضورهم في الملتقيات الدولية.

٦- دعوة مؤسسات المجتمع المدني إلى تعزيز مشاركة النساء في مواقع القيادة والمشاركة في صنع القرار، اتساقاً مع دعوتها للنهوض بحقوق المرأة وإزالة كافة أشكال التمييز ضدها.

٧-تأسيس إطار للتعاون والتنسيق بين المنظمات الأهلية العربية ونظيراتها في المهجر، خاصة في ظل الظروف الراهنة التي تتزايد فيها الحاجة لدعم الجسور التواصل مع العالم الخارجي من خلال دور هذه الجاليات.

٨-دعوة الأمم المتحدة لإنشاء مركز إقليمي عربي لدعم الجهود الحكومية وغير الحكومية لتعزيز احترام حقوق الإنسان من خلال التدريب والتوثيق.

٩- كفالة الآليات اللازمة لإشراك مؤسسات المجتمع المدني في عملية صنع القرار، وتطوير مجالات التعاون بينها وبين مؤسسات الدولة على المستويين الوطني والإقليمي.

١٠-العمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال التعليم والإعلام والثقافة، وتعريب قواعد المعلومات، والعناية بترجمة عيون التراث الإنساني المعنية بالحريات المدنية والسياسية.

إن الدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني الأردني في نشر ثقافة حقوق الإنسان إنما يتم من خلال:

أولاً: عملية التعليم من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية، وذلك بتنظيم الدورات التدريبية المتخصصة للدارسين والعاملين في مجال حقوق الإنسان أو لبعض المهنيين الذين يرتبط عملهم بحماية هذه الحقوق مثل: المحامين ورجال القضاء والشرطة والأطباء، أو لمن سيقومون بتدريس هذه الحقوق مثل: المعلمين، وقد تكون الدورات شاملة وقد تكون قاصرة على حق واحد أو نوعية معينة من الحقوق.

ثانياً: التوعية بحقوق الإنسان من خلال الندوات والمؤتمرات التي تتناول القضايا الحقوقية والنشرات والمجلات، وكذلك الكتيبات والتقارير والدراسات، وتنظيم الاحتفالات بمناسبات حقوقية محددة مثل اليوم العالمي للمدافعين عن حقوق الإنسان وغيره.

وقد تعزى قلة مساهمة الأحزاب السياسية في نشر ثقافة حقوق الإنسان إلى العديد من الأسباب التي تتمركز في عوامل ناتجة عن عدم تطور القوانين المتعلقة بها وعوامل ناتجة عن ثقافة المجتمع الأردني وعوامل أخرى ناتجة عن دور هذه الأحزاب.

ويذكر العزام[1] أن دور الأحزاب الأردنية في الحياة السياسية محدود وغير فاعل في عملية التنمية والتحديث السياسي، ومن ذلك نشر ثقافة حقوق الإنسان، بشهادة العديد من القيادات الحزبية، حيث ورد على لسان أمين عام حزب الوحدة الشعبية قوله: بناء الأحزاب هو بناء تاريخي وعمل جماعي، ولكن ما نراه على ساحتنا الأردنية الحزبية هو عمل قيادي فردي

[1] عبد المجيد العزام ، اتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج ٣٠، ع ٢، ٢٠٠٣، ص ٢٤٤ – ٢٦٣.، ص ٢٤٨.

تحكمه "الشخصنة" ولا تحكمه قواعد وجماهير الحزب والمبادئ، في حين يقول أمين عام الحزب الشيوعي الأردني: إن أسباب فشل الأحزاب السياسية ضعف الطبقة العاملة والوضع الاجتماعي القائم على القبلية والعشائرية، وأخيراً تخلف المجتمع بشكل عام والأجواء القمعية التي سادت لعشرات السنين، وأما أمين عام حزب جبهة العمل القومي فيقول: إن زيادة عدد الأحزاب إلى هذا الحد تتحكم به مطامع ذاتية للأفراد والمؤسسيين الذين وجدوا فرصة لإبراز مطامحهم السياسية والشخصية.

هذا وقد لخص أمين عام حزب الجماهير أسباب فشل المحاولات الائتلافية للأحزاب من خلال الأمور التالية: "شخصنة" الأحزاب، جمود بعض القيادات الأحزاب وتخبطها وتخلفها، تفشي أساليب "الفبركة" والمراوغة بين قيادات الأحزاب، بحيث أصبحت مدارس للخداع واتخاذ بعض الأحزاب من رأس المال والعشائرية أو مراكز قياداتها السابقة في السلطة عنواناً للقوة بدل برامج الحزب وجماهيريته[١].

وتضيف أسما خضر مجموعة من العوامل الداخلية التي أدت إلى إخفاق الأحزاب في التوسع والتأثير منها: غربة بعضها (الأحزاب) عن حقيقة المجتمع وتطلعاته واحتياجاته وأولوياته، في حين أنها ترى أن تنكّر هذه الأحزاب لهوية وسمات المجتمع الأردني الأصلية أو عجز هذه الأحزاب عن تحمل مسؤولياتها في السعي لتحقيق أهدافه وانحرافها عن هذه الأهداف في أداء عملها وفقدانها لمصداقيتها بسبب إخفاق القيادات وتركيزها على الشعارات وغياب المؤسسية والمشاركة وضعف إمكانيتها البشرية والمادية أدى إلى عجزها عن أداء عملها وخاصة في الوصول إلى الشارع وكسب المؤيدين[٢].

ولقد دخلت الأردن مرحلة مهمة من الانفتاح السياسي تمثلت في إلغاء الأحكام العرفية وعودة التعددية السياسية واستئناف الحياة البرلمانية وتوقف الحكومة عن التدخل المباشر في شؤون مؤسسات المجتمع المدني، كما صادق البرلمان الأردني على سبع اتفاقيات دولية لحقوق الإنسان، وحرصت الحكومة على تقديم تقارير دورية للأجهزة المختصة في المنظمات الدولية

---

[١] المرجع نفسه، ص ٢٤٧ – ٢٤٨.

[٢] أسما خضر ، حق المواطن بالمشاركة في إدارة الشان العام ، دراسة في الإطار القانوني المتعلق بالأحزاب السياسية ، مجموعة القانون من أجل حقوق الإنسان ، دراسة غير منشورة ، ص ٣٣-٣٤.

حول حقوق الإنسان في الأردن ومدى تطبيق الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة[١]. إذ شجعت هذه الأجواء على نشوء منظمات وهيئات تعنى بحقوق الإنسان والمرأة والشباب والطفل، إلا أنها لا زالت في وسط الطريق تعمل وتساهم من أجل تحقيق أهدافها من ناحية وتقف وتتعثر أمام المعوقات من ناحية أخرى.

إذ بدأت هذه المنظمات والهيئات بالمحاولة في نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع الأردني ، ومن أكثر هذه المنظمات عملاً من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان هي المنظمات والهيئات الخاصة بحقوق الإنسان ثم المنظمات والهيئات الخاصة في مجال المرأة.

إن مؤسسات المجتمع المدني الأردني بشكل عام تساهم بدرجة قليلة في نشر ثقافة حقوق الإنسان؛ ويعزى سبب ضعف مساهمة هذه المؤسسات في نشر ثقافة حقوق الإنسان إلى المعوقات والعثرات التي تواجهها الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والمنظمات والهيئات العاملة في مجال حقوق الإنسان والمرأة والشباب والطفل. وحتى الآن لم يتم وضع استراتيجيات لتعليم حقوق الإنسان فعالة على المستوى الوطني، بالرغم من أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد أعلنت بالإجماع دعمها عقد تعليم حقوق الإنسان والتصديق على المعاهدات التي تحوي بنود دخول تعليم حقوق الإنسان، حيث إن هناك فجوة بين الالتزامات والتعهدات داخل العقد، فإن استمرارية الأنشطة لما بعد العقد مسألة مهمة والعقد نفسه يشدد على أن تعليم حقوق الإنسان عملية مستمرة باستمرار الحياة.

إن مؤسسات المجتمع المدني الأردني موجودة ولكنها غير فاعلة في نشر ثقافة حقوق الإنسان وقد يكون السبب هو غياب الديمقراطية وغياب ثقافة حقوق الإنسان داخل هذه المؤسسات بالإضافة إلى أن ممارستها للديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان ليست بالمستوى المطلوب مما أدى إلى وجود العلاقة الطردية بين الممارسة لمبادئ حقوق الإنسان وبين المساهمة في نشر ثقافة حقوق الإنسان. ويضيف كولم ريجان[٢]: حتى يكون تعليم حقوق الإنسان ذا فاعلية وذا غايات مأمولة فإنه يجب أن يأخذ هذا التعليم أربعة أبعاد:

---

[١] هاني الحوراني ، مرجع سابق ، ص ٢٢٣.

[٢] كولم ريجان، في حوض البحر المتوسط ، في: الباقر العفيف وعصام الدين حسن (محررين). في الرهان على المعرفة ، مرجع سابق ، ص ٤٤

١. اكتساب وتنمية وممارسة القيم والميول الضرورية لقيام مجتمع عادل وديمقراطي وسلمي يحترم ويروج الحقوق الإنسانية للجميع.
٢. الانخراط في تنمية وممارسة الأفكار والإدراكات التي تعين على تفسير أصول تنوع الطبيعة الديناميكية للمجتمع.
٣. الانخراط في تنمية وممارسة المهارات والقدرات التي تعين على إدراك المجتمع ومناقشته القضايا ومعالجة المشكلات واتخاذ القرارات والعمل بشكل قانوني.
٤. العمل والحصول على الخبرات الضرورية التي تنطلق من هذه الخبرات والقيم والمهارات التي قد تسهم في تحقيق مجتمع سلمي وديمقراطي.

ويجب أن تكون ثقافة حقوق الإنسان متوافقة مع مبدأ عدم التقسيم والتجزئة والاعتماد المتبادل والارتباط المتبادل والأهمية المتساوية لجميع حقوق الإنسان المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وقد يكون سبب وجود العلاقة الطردية بين مجالات حقوق الإنسان هو الاهتمام العالمي بجميع الحقوق دونما تمييز أو تقسيم ، هذا فضلاً عن الترابط بين جميع الحقوق، حيث يقول الرشيدي[١]: إن الفصل بين الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ليس قاطعاً والملاحظ أن ثمة تداخلاً لا ينكر بين هاتين الطائفتين من الحقوق، ويضيف السيد[٢]: إن مفهوم حقوق الإنسان مفهوم لا يقبل التجزئة كما أن إنكار عالمية المفهوم والدعوة للتضحية بفئة من الحقوق على حساب فئة أخرى يقترن بإنكار بعض الحقوق ويبطئ في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الخاتمة

مما لا شك فيه أنه بالنظر إلى طبيعة وشكل مؤسسات المجتمع المدني الأردني ودورها، يتبين أن هناك علاقة طردية بين ممارسة حقوق الإنسان في كل من الأحزاب السياسية والنقابات المهنية ومؤسسات المجتمع المدني الأردني وبين المساهمة في نشر ثقافة حقوق الإنسان، كما أن هناك علاقة طردية في ممارسة حقوق الإنسان بين المجالات الثلاثة كل على حده.

---

[١] أحمد الرشيدي ، حقوق الإنسان دراسة مقارنة بين النظرية والتطبيق ، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ١٣٧ – ١٥٥.

[٢] مصطفى كامل السيد ، محاضرات في حقوق الإنسان ، مرجع سابق ، ص ٥٤

أما من ناحية العلاقة بين الممارسة لحقوق الإنسان والمساهمة في نشرها لثقافة حقوق الإنسان فلكي يكون هناك نشر لثقافة حقوق الإنسان من قبل مؤسسات المجتمع المدني بشكل صحيح وذي فعالية فإنه يتعين على المنادين بهذه الحقوق أن يعملوا بها أولاً.

إن دعاة حقوق الإنسان في العالم العربي هم نتيجة النظام الاجتماعي القائم يتذبذبون بين العمل لصالح هذه المؤسسات فيظهرون بمظهرٍ قومي تارة ومظهر إسلامي تارة أخرى، وما يعرضوه من أفكار إما أن تكون مستقاة من الثورة الفرنسية أو البريطانية ويتناسون مآسي العالم العربي وما فيه من تناقضات لا تتفق مع الآراء المطروحة، كما أن هذه المؤسسات تقف وراء شعارات نظرية ليس لها علاقة بالواقع، وكيف يمكن فهم حقوق الإنسان في مجتمعات لا تعرف لغة الحوار العلمي أو تعرف كيف نتفق معاً أو نختلف معاً؟

وكلما ترسخت وتزايدت مؤسسات المجتمع المدني كلما مهدت الطريق نحو المزيد من الديمقراطية، وكلما اتسع هامش الديمقراطية تعززت قدرة مؤسسات المجتمع المدني وزادت مشاركتها في قيادة المجتمع.

وقبل أن نبحث في آلية التنسيق بين منظمات حقوق الإنسان علينا أن نبحث في آلية التنسيق بين نشطاء حقوق الإنسان في الأردن، إن الخلافات بين منظمات حقوق الإنسان قائمة أحياناً على أساس شخصي، مثل الخلافات في المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الأردن التي كانت شخصية أكثر منها خلافاً على المبادئ، مما دعا البعض إلى الخروج منها وتأسيس منظمة جديدة، كما أن من أسباب تعثرهذه المنظمات أن تنشئة بعض أعضاء هذه المنظمات ليست على درجة تؤهلهم للعمل في هذا المجال. ومن ثم فالمجال ما زال مفتوحاً أمام المجتمع الأردني لنشر ثقافة حقوق الإنسان ولكن هذا يتطلب عدة شروط منها مثلاً:

١. وجود ثقافة سياسة قائمة على أساس المشاركة والحوار.
٢. مزيد من الانفتاح داخل المجتمع الأردني.
٣. التعددية الحزبية المفتوحة بمعنى تداول السلطة والسماح للنقابات والمؤسسات المختلفة بلعب دور في الحياة السياسية.
٤. تطوير المناهج التعليمية في كافة المراحل التعليمية بما يساهم في تعميق مفهوم حقوق الإنسان.

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

١- الوثائق

- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨٤/ ٤٩/ ١٩٩٤ والذي أعلن عقد التربية على حقوق الإنسان.

- قوانين النقابات المهنية

- المادة الرابعة من قانون نقابة الأطباء الأردنية وتعديلاته رقم ١٣ لسنة ١٩٧٢ والمنشور على الصفحة ٧٦٤ من عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٣٥٧ بتاريخ ٦/ ٥/ ١٩٧٢
- المادة الخامسة من قانون نقابة أطباء الأسنان وتعديلاته رقم ١٧ لسنة ١٩٧٢ والمنشور على الصفحة ٨٠٩ من عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٣٥٧ تاريخ ٦/ ٥/ ١٩٧٢.
- المادة الثالثة من قانون نقابة الصيادلة وتعديلاته رقم ٥١ لسنة ١٩٧٢ المنشور عللي الصفحة ١٨٥٩ من عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٣٨ تاريخ ٥/ ١٠/ ١٩٧٢.
- المادة السابعة من قانون نقابة المهندسين الزراعيين رقم ١٩ لسنة ١٩٩٨ المنشور على الصفحة ٣٧٩٤ من الجريدة الرسمية.
- المادة العاشرة من قانون نقابة المهندسين الأردنيين رقم ١٥ لسنة ١٩٧٢ والمنشور في العدد رقم ٣٣٥٧ من الجريدة الرسمية الصادر في ٦/ ٥/ ١٩٧٢.
- قانون مؤسسة نهر الأردن رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠١ المنشور في الجريدة الرسمية رقم ٤٤٩٦ بتاريخ ١٦ / ٧ / ٢٠٠١.
- قانون المركز الوطني لحقوق الإنسان المؤقت رقم ٧٥ لسنة ٢٠٠٢ والمنشور على الصفحة ٦٢٠٦ من عدد الجريدة الرسمية رقم ٤٥٧٧ بتاريخ ٢٣، ١٢، ٢٠٠٢

٢-الكتب

١- أحمد الرشيدي، حقوق الإنسان/ دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٣,

٢- أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢,

٣- إعلان القاهرة لتعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان، في: الباقر العفيف وعصام الدين محمد حسن (محررين): الرهان على المعرفة: حول قضايا وتعليم نشر ثقافة حقوق الإنسان مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٢

٤- بسام العموش الحقوق المدنية والسياسية للمواطن الأردني، في: رسلان بني ياسين ونظام عساف، الندوة الوطنية لحقوق الإنسان، المركز الثقافي الملكي، عمان ١٨ – ١٩ أيار ١٩٩٧، إربد جامعة اليرموك.

٥- عبد الغفار شكر، المجتمع المدني ودوره في بناء الديمقراطية، في: عبد الغفار شكر ومحمد مورو، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية، دار الفكر، دمشق، ,٢٠٠٣

٦- عبد الفتاح عمر، حقوق الإنسان والتحول الحضاري في العالم اليوم، القاهرة، ,٢٠٠٣

٧- عمارة بن رمضان، التخطيط التربوي في كيفية إدماج ثقافة حقوق الإنسان في مناهج التعليم، المجلة العربية لحقوق الإنسان، ع ٨، ,٢٠٠١

٨- كولم ريجان، التحديات التي تواجه تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان/ تجارب وخبرات عالمية في حوض البحر المتوسط، في: الباقر العفيف وعصام الدين محمد حسن (محرران): الرهان على المعرفة حول قضايا تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ,٢٠٠٢

٩- ليا ليفين، حقوق الإنسان/ أسئلة وإجابات، منشورات اليونسكو، الطبعة الرابعة.

١٠- مازن خليل غرايبة، المجتمع المدني والتكامل/ دراسة في التجربة العربية، دراسات استراتيجية، ع ٧٥، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، ,٢٠٠٢

١١- محمد المصالحة، التجربة الحزبية السياسية في الأردن، دراسة تحليلية مقارنة/ بين تجربتي الخمسينات والتسعينات، عمان، دار وائل للنشر، ,١٩٩٩

١٢- محمد علوان، حقوق الإنسان في ضوء القوانين الوطنية والمواثيق الدولية، الكويت، مطبوعات وحدة التأليف والترجمة والنشر، ,١٩٨٩

١٣- محمد علوان ومحمد موسى، القانون الدولي لحقوق الإنسان / المصادر ووسائل الرقابة، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر التوزيع، عمان، ٢٠٠٥

١٤- محمد نايل عبيدات، النقابات المهنية الاردنية / نظرة من الداخل، مطبعة الشعب، إربد، ١٩٨٩

١٥- مصطفى كامل السيد، محاضرات في حقوق الإنسان، القاهرة، جامعة القاهرة، ١٩٩٥ – ١٩٩٦

١٦- منصور العواملة، الوسيط في النظم السياسية، مج ٣، الكتاب الثاني، حقوق وواجبات الإنسان العامة، عمان، الجامعة الأردنية، ١٩٩٤

١٧- موسى شتيوي، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطن الأردني، في: رسلان بني ياسين ونظام عساف، ١٩٩٦
١٨- هاني الحوراني، وآخرون، دليل منظمات المجتمع المدني في الأردن، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، ,٢٠٠٠

٣-الدوريات

١- سليم اللغماني، المجتمع المدني ومتطلباته، المجلة العربية لحقوق الإنسان، ع ٣، ١٩٩٦
٢- سليم اللغماني، مفهوم حقوق الإنسان نشأته وتطوره، المجلة العربية لحقوق الإنسان، ع ١، ١٩٩٤
٣- الندوة العربية حول مكانة حقوق الإنسان في المناهج والكتب المدرسية بالتعليم الثانوي، القاهرة، المجلة العربية لحقوق الإنسان، ع ١٠، حزيران، ٢٠٠٣
٤- عبد المجيد العزام ، اتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، مج ٣٠، ع ٢، ٢٠٠٣
٥- مهنا يوسف حداد، اتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية / دراسة ميدانية، مؤتة للبحوث والدراسات، مج ٧، ع ٥، ١٩٩٢..

٤- أوراق غير منشورة

١- إبراهيم بدران ونبيه شقم، حول حقوق الإنسان في الأردن، أوراق غير منشورة، عمان ١٩٩٨
٢- أسما خضر ، حق المواطن بالمشاركة في إدارة الشأن العام ، دراسة في الإطار القانوني المتعلق بالأحزاب السياسية ، مجموعة القانون من أجل حقوق الإنسان ، دراسة غير منشورة.
٣- مروان الطيور الختالين وعمر زريقات، دراسة حقو ق الإنسان السياسية في الأردن، مجلس الأمة الأردني، الأمانة العامة للمجلس، ورقة غير منشورة.

٥- مواقع على الانترنت.

- الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان، حقوق الإنسان منشور على موقع:
http://demo.sakhr.com/wnsan/09/b07/001008.htm
- الميثاق الوطني الأردني منشور على الموقع:
www.jordan.jo/JMCdownloadcenter/pafiledb.php?action=download&id=%207
- الأجندة الوطنية: جهد وطني متكامل نحو الأردن الذي نريد ٢٠٠٦ – ٢٠١٥ والمنشور على الموقع
www.pm.gov.jo
- جميل هلال، حول إشكاليات نفهوم المجتمع المدني منشور على الموقع:
http://www.boell-meo.org/ar/web/219.htmal

- سناء السيد خليل، الدستور المصري ومبادئ حقوق الإنسان، على موقع الإنترنت:
http://www.tashreaat.com/view_studies2.asp?std_id=37
- صالح ياسر، بعض إشكاليات المجتمع المدني والمجتمع السياسي واليمقراطي، منشور على موقع الإنترت
http://ao-academy.org/wesima.articles/library-20060308-376.html
- لبنى عبد الرحمن الأنصاري، حول تعليم حقوق الإنسان، منشور على موقع الإنترنت
http://www.amanjordan.org.aman_studies/wmview.php?artid=754
- الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، التربية على حقوق الإنسان / ورقة خلفية والمنشور على الموقع الإنترنت:
.www.euromedrights.net/arabic/downlood/hre_bacground_ara.pdf

ثانياً" باللغة الإنجليزية

1- Books:

- Cnap Cakmak , the role of (NGOs) in the norm creation process in the field of human rights pr ,

2- Periodicals

- Raymond Hennebusch, stste and civil society in syria , midle east journal , vo. (47) , no. (2) , 1993.

ملف العدد

ملف العدد

المبادرة العربية للسلام ومحاولات إحياء عملية التسوية السياسية

لم تخرج نواتج قمة الرياض عام ٢٠٠٧ عن مسار الأحداث المتلاحقة التي سبقت انعقادها، فجاءت أسيرة تداعياتها وثمرة انعكاس تفاعلاتها الإقليمية والدولية، وهو ما تجلى بوضوح في المبادرة العربية للسلام التي أكدت القمة التمسك بها، بعد أن كانت الدول العربية قد أقرتها سابقاً في قمة بيروت عام ٢٠٠٢.

وقد نشطت جهود دبلوماسية سياسية عربية في الآونة الأخيرة لتنفيذ المبادرة "كخيار استراتيجي للأمة العربية" من أجل إحلال السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، عبر انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ والتوصل إلى حل عادل لقضية اللاجئين وفقاً للقرار الدولي ١٩٤ مقابل تطبيع العلاقات معها. وقد أتبعتْ تلك الجهود بطرح جامعة الدول العربية لآليات محددة لتنفيذها. كما شهدت المنطقة، في الفترة السابقة لانعقاد القمة تحديداً، حراكاً دبلوماسياً أميركياً نشطاً لتفعيل المبادرة السعودية للسلام.

غير أن تلك الجهود لم يُكتب لها نجاح الاستكمال والاستمرارية حتى الآن، بسبب الموقف الإسرائيلي المتحفظ على بعض بنود المبادرة، والذي أردف بممارسات عدوانية تصعيدية ضد الشعب الفلسطيني، إلى جانب الملاحظات والانتقادات العديدة التي وجهت للمبادرة وطالت ظروف توقيت وحيثيات طرحها وآليات تنفيذها، فضلاً عن الأوضاع الأخيرة التي شهدها قطاع غزة من اشتباكات متكررة وقعت بين حركتي فتح وحماس، انتهت بإحكام سيطرة الأخيرة على القطاع ورفضها التعاطي مع المراسيم التي أصدرها رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس بحل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية وتشكيل حكومة طوارئ برئاسة سلام فياض، حيث أعلنت حماس استمرار عمل حكومة الوحدة الوطنية.

---

* إعداد نادية سعد الدين، كاتبة وصحفية أردنية.

إن توتر الأحداث والمستجدات الأخيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل خاص وفي المنطقة بشكل عام، من شأنه أن يطرح تساؤلات حول مدى توفر إمكانيات نجاح المبادرة بالآلية التي تمارسها الجامعة العربية اليوم، في إحياء تسوية سياسية عادلة ودائمة للقضية الفلسطينية.

ويقصد بالمبادرة العربية للسلام تلك المبادرة التي أكدت الدول العربية على التمسك بها في قمة الرياض التي عقدت يومي ٢٨ و٢٩ آذار (مارس) ٢٠٠٧ لإحلال السلام والاستقرار في المنطقة وذلك بعد إقرارها سابقاً في قمة بيروت التي عقدت يومي ٢٧ و٢٨ آذار (مارس) عام ٢٠٠٢. وتنص المبادرة حرفياً على ما يلي:

إن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة المنعقد في دورته العادية الرابعة عشرة إذ يؤكد ما أقره مؤتمر القمة العربي غير العادي في القاهرة في حزيران (يونيو) ١٩٩٦ من أن السلام العادل والشامل خيار استراتيجي للدول العربية يتحقق في ظل الشرعية الدولية، ويستوجب التزاماً مقابلاً تؤكده إسرائيل في هذا الصدد، وبعد أن استُمع إلى العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز (كان حينها ولياً للعهد) الذي أعلن من خلالها مبادرته داعياً إلى انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، تنفيذاً لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ واللذين عززتهما قرارات مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ ومبدأ الأرض مقابل السلام، وإلى قبولها قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة عاصمتها القدس الشرقية، مقابل قيام الدول العربية بإنشاء علاقات طبيعية في إطار سلام شامل مع إسرائيل، وانطلاقاً من اقتناع الدول العربية بأن الحل العسكري للنزاع لم يحقق السلام أو الأمن لأي من الأطراف:

١ – يطلب المجلس من إسرائيل إعادة النظر في سياساتها، والجنوح للسلم معلنة أن السلام العادل هو خيارها الاستراتيجي أيضاً.

٢ – كما يطالبها القيام بما يلي:

أ- الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الجولان السوري وحتى خط الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، والأراضي التي ما زالت محتلة في جنوب لبنان.

ب- التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤.

ج- قبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ ٤/ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعاصمتها القدس الشريف.

٣ - عندئذ تقوم الدول العربية بما يلي:

أ- اعتبار النزاع العربي الإسرائيلي منتهياً، والدخول في اتفاقية سلام بينها وبين إسرائيل مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة.

ب- إنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار هذا السلام الشامل.

٤ - ضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة.

٥ - يدعو المجلس حكومة إسرائيل والإسرائيليين جميعاً إلى قبول هذه المبادرة المبينة أعلاه حماية لفرص السلام وحقناً للدماء، بما يمكن الدول العربية وإسرائيل من العيش في سلام جنباً إلى جنب، ويوفر للأجيال القادمة مستقبلاً آمناً يسوده الرخاء والاستقرار.

٦ - يدعو المجلس المجتمع الدولي بكل دوله ومنظماته إلى دعم هذه المبادرة.

٧ - يطلب المجلس من رئاسته تشكيل لجنة خاصة من عدد من الدول الأعضاء المعنية والأمين العام لإجراء الاتصالات اللازمة بهذه المبادرة والعمل على تأكيد دعمها على كافة المستويات، وفي مقدمتها الأمم المتحدة ومجلس الأمن والولايات المتحدة والاتحاد الروسي والدول الإسلامية والاتحاد الأوروبي.

في ضوء ما سبق، تحاول هذه الدراسة البحث في مدى إمكانية نجاح المبادرة ضمن الآليات العربية المطروحة اليوم في إحياء تسوية سياسية عادلة ودائمة للقضية الفلسطينية، وذلك من خلال تناول أبرز الجوانب المتعلقة بالمبادرة العربية للسلام، عبر توضيح الجهود الأميركية- العربية لإحياء المبادرة السعودية وما تسرب من معلومات حول اللقاءات التي عقدتها وزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس مع بعض وزراء خارجية الدول العربية ومسؤولين أمنيين، وموقف الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي تجاه المبادرة وحول كيفية التعامل معها. وتحاول الدراسة البحث في هذا الموضوع من خلال المحاور التالية:

أولاً: الجهود الأميركية والعربية لإحياء المبادرة العربية للسلام

ثانياً: آليات تفعيل المبادرة

ثالثاً: الموقفان الفلسطيني والإسرائيلي من المبادرة

رابعاً: آفاق نجاح المبادرة

الخاتمة

أولاً: الجهود الأميركية – العربية لإحياء المبادرة العربية للسلام

إن البحث في الجهود الأميركية–العربية لإحياء المبادرة العربية للسلام، يقتضي أولاً استعراض أبرز الأحداث التي سبقت انعقاد قمة الرياض عام ٢٠٠٧، مع تناول الظروف المحيطة بإعادة طرح تفعيلها مجدداً بعد مضي خمس سنوات تقريباً على إقرارها في قمة بيروت ٢٠٠٢.

وكما أشرنا سابقاً، فإن طرح المبادرة يعود ابتداءً إلى قمة بيروت ٢٠٠٢، حينما تقدم خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز (كان ولياً للعهد حينها) بأفكار وطروحات لحل الصراع العربي–الإسرائيلي وإحلال السلام في المنطقة، أتبعها بزيارة إلى واشنطن بهدف تحريك عملية السلام في الشرق الأوسط وفقاً للرؤية التي طرحها العرب في بيروت، في الوقت الذي كانت تتعرض فيه الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى تصعيد في العدوان الإسرائيلي، وفي مرحلة شهدت تذبذباً في العلاقات السعودية الأميركية بعد أحداث ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١[(١)]، دون أن يستقر مؤشرها حتى اليوم، مما دفع البعض إلى توصيف المبادرة بأنها ولدت من رحم تلك الأحداث في محاولة لتحسين صورة العرب في الولايات المتحدة الأميركية والعالم[(٢)]، فنجمت عن ديناميكية ضعف وسعي لإرضاء الآخر وليس عن استراتيجية واضحة، كما تضمنت سقفاً مطلبياً أقل عن ذلك الذي طالب به العرب في مبادرة فاس ١٩٨٢ حينما أعربوا عن استعدادهم بقبول ضمانات للسلام يضعها مجلس الأمن بين الطرفين[(٣)].

ودون الخوض في انعكاسات أحداث أيلول على القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي (فهذا ليس مكانها)، فإن الفترة اللاحقة على وقوعها اتسمت بالعمل وفقاً لرؤية

---

(١) شحاتة ناصر، "زيارة الأمير عبد الله لواشنطن..قراءة في الرؤية السعودية للسلام مع إسرائيل"، شؤون خليجية، العدد ٣٠، البحرين، صيف ٢٠٠٢، ص٩٨ – ٩٩.

(٢) لمزيد من التفاصيل ينظر: محمد خالد الأزعر، "السياسة الأميركية الفلسطينية بعد ١١ سبتمبر: محددات الاستمرارية والتغيير"، شؤون عربية، العدد ١٠٩، القاهرة، ربيع ٢٠٠٢، ص٤١ – ٤٣. وكذلك ينظر: ناصيف حتي، "النظام العربي بعد ١١ سبتمبر: التحديات والفرص"، شؤون عربية، العدد ١٠٩، القاهرة، ربيع ٢٠٠٢.

(٣) أحمد يوسف أحمد، "التداعيات العربية"، في ملف الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها، المستقبل العربي، العدد ٣٣٢، بيروت، تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٦، ص٣٨.

الرئيس الأميركي جورج بوش بتغليب العامل الدولي بمعنى "مطاردة الإرهاب" على العامل الإقليمي بمعنى السعي لإيجاد تسوية للقضية الفلسطينية، مع اعتناق المفهوم الإسرائيلي ذاته بضم الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات (قبل استشهاده في الحادي عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤) إلى معسكر "الشر الإرهابي" إلى جانب العراق وإيران وكورية الشمالية، ومطالبته وهو محاصر إسرائيلياً في مقر المقاطعة برام الله منذ ٢٠٠١ بالقبض على مرتكبي العمليات المسلحة ضد إسرائيل وتفكيك التنظيمات الوطنية المعارضة لأوسلو خاصة حركة المقاومة الإسلامية "حماس" التي كانت الإدارة الأميركية قد أدرجتها ضمن "قائمة الإرهاب" قبيل تصنيف الاتحاد الأوروبي لها في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠١ في خانة "الشبكات الإرهابية"، وذلك في إطار الربط بين المقاومة و"الإرهاب" وتصوير الانتفاضة الفلسطينية (التي اندلعت في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠) على أنها ظاهرة "إرهابية" أضيفت إلى قائمة "مكافحة الإرهاب" دولياً. كما سعت واشنطن إلى حصر الصراع العربي–الإسرائيلي في إطار فلسطيني–إسرائيلي، وتحويل الأطراف العربية إلى "وسطاء" لتجنب المواجهات المهددة لأمن واستقرار المنطقة العربية، مستفيدة من الحال العربي الواهن[٤].

وقد عمدت الدول العربية إلى تسويق تلك المبادرة في واشنطن وعواصم أوروبية أخرى بالرغم من رفض إسرائيل لبنودها المتعلقة بحق عودة اللاجئين وبمستوى وحدود الانسحاب، مما أنجب خريطة الطريق التي صاغتها اللجنة الرباعية الدولية (الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة) عام ٢٠٠٣، وذلك ضمن سياق محاولات عدم الإبقاء على جمود وتردي وضع العملية السلمية. وبالرغم من التحفظات الإسرائيلية الأربعة عشر على بنود الخطة، فقد وجدت الخطة ترحيباً من القيادة الفلسطينية والدول العربية بها باعتبارها الحل الوحيد المطروح آنذاك، على الرغم من أن هذه الخريطة لم تخرج بحسب بعض الآراء عن كونها "جراحة تجميلية لوجهات النظر الأميركية والإسرائيلية في ثمانينات وتسعينات القرن المنصرم

[٤] رفيق خوري، "المتغيرات السياسية وسبل المواجهة"، في ملف لبنان والعرب والعالم بعد ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، المستقبل العربي، العدد ٢٧٨، بيروت، شباط (فبراير) ٢٠٠٢، ص١٠٠ – ١٠٣.

وتعبيراً صارخاً عن عدم تكافؤ الفرص"[٥]. وقد جرى تضمينها بما بات يعرف برؤية الرئيس بوش حول حل "الدولتين" بإقامة دولة فلسطينية وتجميدٍ الاستيطان. وتهدف الخطة إلى إيجاد حل دائم للصراع العربي الإسرائيلي على أساس إقامة دولة فلسطينية مستقلة مع حلول عام ٢٠٠٥ وذلك ضمن ثلاث مراحل تتمثل في: إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة وإجراء إصلاحات والتوصل إلى اتفاقية أمنية لوقف العنف و"الإرهاب" وصولاً إلى إنشاء دولة فلسطينية بحدود مؤقتة ومن ثم عقد مؤتمر دولي لإطلاق مفاوضات فلسطينية إسرائيلية حول الحل النهائي[٦]. وقد تعرضت الخطة إلى العديد من الانتقادات التي حذرت من محاولات شطب حق عودة اللاجئين بإقامة دولة مؤقتة تحل محل الوضع النهائي، إضافة إلى خلوها من أي تصور محدد لشكل الحل الدائم، وعدم إجابتها على تساؤلات عديدة تتعلق بطبيعة الدولة الفلسطينية وحدودها وصلاحياتها ومساحتها وكيفية تطبيق عودة اللاجئين إليها[٧]. بينما أعلن شارون موافقته على الخطة مع ١٤ تحفظاً بشأن رفض حق العودة، والتأكيد على أن الدولة الفلسطينية هنا سوف تشكل الحل الوحيد لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين واستيعابهم[٨].

وتلخص الجديد في خريطة الطريق في مطالبتها بتطبيق الالتزامات الإسرائيلية بالتوازي وليس بالتوالي، وبتجميد الاستيطان، وإيرادها الدولة الفلسطينية خارج إطار الحل الدائم، أي الدولة قبل الحل[٩]، وتقديمها "الأمني" على "السياسي" ورهنها حل الصراع بإنهاء ما يسمى "بالعنف"

---

[٥] نصير عاروري، "الولايات المتحدة وتزويق السياسة الانفرادية من خريطة الطريق إلى الفصل الأحادي فإلى خطة أولمرت"، ترجمة منير العكش، المستقبل العربي، العدد ٣٣١، بيروت، أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٦، ص٣٠– ٣١.

[٦] لمزيد من التفاصيل ينظر: "نص بيان الرئيس بوش عن الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، العدد ١٤٩، القاهرة، تموز (يوليو) ٢٠٠٢، ص ١١٢-١١٣. وأيضاً: طارق فهمي، "خريطة الطريق: المواقف والتوجهات والمؤشرات"، السياسة الدولية، العدد ١٥٣، القاهرة، تموز (يوليو) ٢٠٠٣، ص ١٦٧ – ١٧٧.

[٧] بشارة، من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٣٤٤.

[٨] صبحي عسلي، "السياسة الأميركية تجاه خريطة الطريق"، السياسة الدولية، العدد ١٥٣، القاهرة، تموز (يوليو) ٢٠٠٣، ص ١٨٤ – ١٨٨.

[٩] بشارة، من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص٣٤٥.

وبقيادة فلسطينية تعمل بحزم ضد "الإرهاب"، ووقف الانتفاضة ومبادلتها "شرعية الاحتلال بإرهاب المقاومة".

ولم تمض أشهر قليلة، حتى صدرت رسالة الضمانات الأميركية التي وجهها بوش إلى شارون في ١٤ نيسان (إبريل) ٢٠٠٤ وأقرها الكونجرس في ٢٤ حزيران (يونيو) ٢٠٠٥ بأغلبية ٤٠٧ أصوات ومعارضة ٩ أصوات، ونصت على معارضة أميركية "لعودة اللاجئين إلى داخل إسرائيل"، وتعهد بعدم إجبار إسرائيل على الانسحاب إلى حدود حزيران (يونيو) ١٩٦٧ والإبقاء على الكتل الاستيطانية الكبرى. وهي بذلك تنسف قضايا مفاوضات الحل النهائي المتعلقة باللاجئين والقدس والحدود والمستوطنات والمياه.

ويلفت العضو العربي في الكنيست الإسرائيلي محمد بركة هنا إلى أن شارون قام بإرفاق كتاب الضمانات الأميركية مع خطة فك الارتباط الإسرائيلي الأحادي من قطاع غزة التي نفذتها في آب (أغسطس) ٢٠٠٥، وتقدم بهما معاً كوثيقة رسمية صادق عليها الكنيست بأغلبية كبيرة في تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٤. وينظر بركة إلى الخطة على أنها آلية إسرائيلية جديدة لإحكام سيطرتها على قطاع غزة من الخارج مع العمل على توسيع المستوطنات في الضفة الغربية وتكريس وجود جدار الفصل العنصري، وصولاً إلى قيام "دويلة" فلسطينية في القطاع مع مسؤولية فلسطينية على السكان في الضفة الغربية دون الأرض[١٠].

في خضم تلك الأحداث المتلاحقة وعلى وقع تداعياتها، وفي أعقاب هزيمة قوات الاحتلال الإسرائيلي أمام المقاومة اللبنانية في حربه على لبنان في تموز (يوليو) ٢٠٠٦، وقيام لجنة فينوغراد الإسرائيلية المكلفة بالتحقيق في أسباب الإخفاق الإسرائيلي بتحميل المسؤولية لرئيس الوزراء إيهود أولمرت ووزير الدفاع عمير بيرتس ورئيس هيئة الأركان دان حالوتس، نشطت الدبلوماسية السياسية العربية مجدداً لإعادة إحياء المبادرة. ويلاحظ أن تلك التحركات قد تكثفت في الشهرين السابقين تحديداً على انعقاد قمة الرياض عام ٢٠٠٧، بالرغم من أن تأكيد الالتزام بها قد سبق طرحه في قمم عربية سابقة سنشير إليها بعد قليل، كما سنرصد هنا أبرز الخطوات التي تصب في صعيد المبادرة على أن نقوم بتوضيح الجوانب المتعلقة بها التي تخدم الموضوع قيد البحث بعد إيرادها، وهي كالتالي:

---

[١٠] جريدة الغد اليومية، عمان، ١٩ / ١٠/ ٢٠٠٥.

- أكدت قمة تونس العادية التي عقدت في ٢٢/ ٥/ ٢٠٠٤ على أن تسوية القضية الفلسطينية والصراع العربي–الإسرائيلي يجب أن تقوم على أسس الشرعية الدولية والمرجعيات المتفق عليها والمتمثلة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبدأي الأرض مقابل السلام وعدم جواز الاستيلاء على الأرض بالقوة ومرجعية مؤتمر مدريد، مع الالتزام بمبادرة السلام العربية ورفض المواقف التي تتعارض مع قواعد الشرعية الدولية ومرجعيات عملية السلام، ودعوة اللجنة الرباعية لاستئناف العمل الجاد من أجل تحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط على أساس مبادرة السلام العربية وخطة خارطة الطريق[١١].
- لقد جرى الالتزام بمبادرة السلام العربية في قمة الجزائر العادية التي عقدت في ٢٢/ ٣/ ٢٠٠٥ باعتبارها المشروع العربي لتحقيق السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة، ورفض المواقف والممارسات التي تتعارض معها ومع قواعد الشرعية الدولية والمرجعيات المتفق عليها لعملية السلام، والتوصل إلى تسوية فلسطينية–إسرائيلية على أساس القانون الدولي والشرعية الدولية والمرجعيات المتفق عليها والمتمثلة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبدأي الأرض مقابل السلام وعدم جواز الاستيلاء على الأرض بالقوة ومرجعية مؤتمر مدريد، بما يقود إلى تمكين الشعب الفلسطيني من تحقيق استقلاله وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة كاملة وعاصمتها القدس الشرقية، والتأكيد على أن تحقيق السلام بين الجانبين الفلسطيني–الإسرائيلي يتم من خلال حل الدولتين على أساس حدود ١٩٦٧.
- كما أكدت قمة الخرطوم التي عقدت يومي ٢٨ و٢٩ آذار (مارس) ٢٠٠٦ على مركزية قضية فلسطين وعلى الخيار العربي لتحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط، كما أكدوا أيضاً على التمسك بالمبادرة العربية للسلام التي أقرتها القمة العربية في بيروت عام ٢٠٠٢ لحل الصراع العربي–الإسرائيلي وعلى أساس قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة[١٢].

---

[١١] أحمد يوسف أحمد، "أربعون عاماً من الصراع مع إسرائيل (١٩٦٥-٢٠٠٥)"، السياسة الدولية، العدد ١٥٣، القاهرة، تموز (يوليو) ٢٠٠٥، ٣٥ -٣٩.

[١٢] جريدة الغد اليومية، عمان، الثلاثاء، ٢٧/ ٣/ ٢٠٠٧.

كما شهدت المنطقة في الفترات السابقة على عقد قمة الرياض عدة تحركات تجاه إحياء المبادرة العربية للسلام، كان من أبرزها الآتي:

- في أوائل شهر كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٧، أجرت وزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس محادثات مع المسؤولين الإسرائيليين حول عملية السلام، والتقت رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس في رام الله واقترحت عليه إقامة دولة فلسطينية بحدود مؤقتة، كما أثارت هذا الموضوع مجدداً في عمان خلال لقائها بالملك عبد الله الثاني، غير أن كلا من جلالة الملك والرئيس عباس طالب بحل نهائي واضح يستند إلى قرارات الشرعية الدولية، ما دفع رايس إلى التصريح بأنها تسعى إلى إيجاد أفق سياسي في العلاقات الفلسطينية-الإسرائيلية[١٣].
- وفي التاسع من شباط (فبراير) ٢٠٠٧، أجرى وزراء خارجية وممثلو أعضاء اللجنة الدولية الرباعية مشاورات هاتفية حول الوضع في الشرق الأوسط والاتفاق الذي تم التوصل إليه بين حركتي فتح وحماس في أوائل الشهر نفسه بجهود من المملكة العربية السعودية وأسس لتشكيل حكومة وحدة وطنية، شريطة التزام الأخيرة "بنبذ العنف والاعتراف بإسرائيل وقبول الاتفاقيات والتعهدات السابقة بما فيها خريطة الطريق"، بحسب بيان صدر عن وزارة الخارجية الأميركية وقام مكتب السفارة الأميركية في عمان بتوزيعه.
- وفي شهر آذار (مارس) من العام نفسه، قاد كل من الأردن ومصر والسعودية تحركات عربية لإعطاء زخم جديد للمبادرة السلام، حيث عقد جلالة الملك عبد الله الثاني محادثات في العقبة في السابع عشر من الشهر نفسه مع ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة أكدا فيها على ضرورة الخروج بموقف موحد إزاء المبادرة العربية للسلام. أعقبه لقاء جمع وزراء خارجية الأردن ومصر والسعودية لدعم مبادرة السلام. وكان الملك قد بذل جهوداً دبلوماسية مكثفة خلال تلك الفترة لإعادة إطلاق العملية السلمية، محذراً من أن "التلكؤ في حل الصراع على أساس الدولتين يهدد أمن المنطقة واستقرارها"[١٤]، وشملت تحركات جلالته على الساحة الأميركية خطاباً ألقاه في جلسة مشتركة للكونجرس الأميركي كرسه لحشد الدعم الأميركي للتحرك بفاعلية لكسر الجمود الحاصل في

[١٣] جريدة الشرق الأوسط، لندن، ١٤/ ١/ ٢٠٠٧. وأيضاً ينظر: جريدة الحياة، لندن، ١٥/ ١/ ٢٠٠٧.

[١٤] جريدة الغد، عمان، ١٨/ ٣/ ٢٠٠٧.

المفاوضات السلمية وبدء مفاوضات مكثفة للوصول إلى السلام المرتكز إلى تلبية الحقوق الفلسطينية وخصوصاً حق إقامة الدولة المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني[١٥].

- وفي التاسع عشر من آذار (مارس) من العام نفسه، أجرت وزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس مشاورات هاتفية مع نظرائها في اللجنة الدولية الرباعية بشأن إحياء العملية السياسية في منطقة الشرق الأوسط، وحول الموقف من حكومة الوحدة الوطنية في ظل انقسام الآراء حيال كيفية التعامل مع حماس، بين إصرار واشنطن على قصر التعامل مع الوزراء غير "الحمساويين" في الحكومة وهو أمر جسده أول لقاء للقنصل العام في القدس المحتلة جاكوب ويلز الذي التقى في العشرين من الشهر ذاته سلام فياض حين كان وزيراً للمالية في حكومة الوحدة قبل أن تناط به مهام رئاسة حكومة الطوارئ الفلسطينية، مقابل موقف أوروبي أقل تشدداً من الحكومة حيث التقى ممثل الاتحاد الخاص بالشرق الأوسط مارك أوتي وزير الخارجية الفلسطيني زياد أبو عمرو في رام الله، كما اجتمع نائب وزير الخارجية النرويجي ريموند يوهانسن مع رئيس حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية إسماعيل هنية (المُقال من قبل الرئيس عباس)، وهو أول مسؤول غربي يتصل بالحكومة مباشرة.

واستبقت اللجنة الرباعية الدولية جولة رايس إلى المنطقة بتجديد التأكيد على دعم جهود حل الدولتين كسبيل لإحلال السلام والأمن في المنطقة، ودعم جهود وزيرة الخارجية الأميركية في تيسير المباحثات بين الرئيس عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت من أجل التوصل إلى تحديد أوضح للأفق السياسي الخاص بإقامة دولة فلسطينية وإنهاء النزاع الفلسطيني–الإسرائيلي[١٦].

- لقد شهدت المنطقة في الأيام القليلة السابقة على انعقاد القمة تحركاً سياسياً أميركياً نشطاً تمثل في قيام وزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس في الرابع والعشرين من آذار (مارس) بجولة ثالثة إلى المنطقة خلال العام الجاري، شملت كل من مصر والأراضي الفلسطينية

---

[١٥] جريدة الغد، عمان، ٨/ ٣/ ٢٠٠٧.

[١٦] بيان صادر عن مكتب برامج الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأميركية في ١٩/ ٣/ ٢٠٠٧. عنوانه على الإنترنت:
http://usinfo,state.gov

المحتلة والأردن، بهدف "إحياء عملية السلام وإعادة طرح الخطة العربية للسلام والبحث عن سبل إحياء المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي من شأنها أن تدفع بقضية السلام إلى الأمام وتؤدي في نهاية المطاف إلى الحل القائم على أساس الدولتين الذي تؤيده كافة الأطراف في المنطقة" وفقاً لتصريحات أدلت بها رايس قبيل توجهها إلى المنطقة[١٧]. وقد التقت رايس في أسوان بنظرائها من الدول العربية التي بات يطلق عليها باللجنة العربية الرباعية وهي مصر والأردن والسعودية والإمارات، أعقبتها بلقاءات مع مديري استخبارات الدول ذاتها بحضور مسؤولي مخابرات أميركية والرئيس المصري حسني مبارك. وقد دعت رايس في لقاءاتها إلى "مصالحة عربية إسرائيلية قبل السلام"، باعتبارها خطوة مهمة لا تشكل فقط "عنصراً في توسيع السلام، ولكن أيضاً للمساعدة في تحديد المسار بين الفلسطينيين والإسرائيليين".. "وتسهيل التوصل إلى اتفاق سلام" بينهما.

وقد حاولت رايس خلال لقاءاتها مع المسؤولين العرب إقناعهم بتعديل المبادرة العربية للسلام بشكل يأخذ بالاعتبار التحفظات الإسرائيلية لجهة حذف البند المتعلق بقضية اللاجئين، وإعادة النظر في مستوى وحدود الانسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، مع تقديم خطوة تطبيع العلاقات مع إسرائيل قبل السلام. واعتبرت رايس أن العنصر الإيجابي في مبادرة السلام السعودية يكمن في "اعترافها بأن أي اتفاق فلسطيني–إسرائيلي يحتاج إلى إقرانه بصلح عربي–إسرائيلي"[١٨].

كما اجتمعت رايس في الخامس والعشرين من الشهر نفسه بكل من عباس في رام الله وأولمرت في القدس المحتلة، أكدت خلالهما على رؤية الرئيس بوش القائمة على حل الدولتين، ودعم الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي من أجل تجاوز العقبات وحشد التأييد الدولي لجهودهما من منطلق الالتزام بالسلام كأولوية قصوى بالنسبة للإدارة الأميركية ولأهمية إنشاء دولة فلسطينية مع توفير الأمن الدائم لإسرائيل وإنهاء النزاع الفلسطيني–الإسرائيلي. وأكدت ترحيبها بالمبادرة السعودية التي أطلقت عام ٢٠٠٢ وبضرورة البناء عليها كبرنامج سياسي وأسلوب لدبلوماسية فاعلة، ووصفتها بالمبادرة المهمة لأنها تضع

[١٧] بيان صادر عن مكتب برامج الإعلام الخارجي في وزارة الخارجية الأميركية في ٢٤ / ٣/ ٢٠٠٧.

[١٨] جريدة القدس العربي، لندن، ٢٥/ ٣/ ٢٠٠٧. وينظر كذلك: جريدة الحياة، لندن، ٢٥/ ٣/ ٢٠٠٧.

تصوراً شاملاً لصلح عربي–إسرائيلي كجزء متمم لأية تسوية فلسطينية–إسرائيلية"، وكررت ضرورة تواصل العرب مع إسرائيل وإنشاء علاقات طبيعية معها. ودعت إلى أن تكون برنامجاً سياسياً وأسلوباً لدبلوماسية فاعلة[١٩].

- وقد شهدت عمان في السادس والعشرين من الشهر نفسه حراكاً سياسياً نشطاً استبق بأربع وعشرين ساعة عقد مؤتمر القمة العربية في الرياض يومي الثامن والتاسع والعشرين من ذات الشهر، وذلك بمباحثات منفصلة أجراها الملك عبد الله الثاني مع كل من وزيرة الخارجية الأميركية ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس إلى جانب عقد لقاء ثنائي فلسطيني أميركي للمرة الثانية في غضون ساعات بعد مباحثات أجرتها رايس مع الرئيس عباس في رام الله ومع أولمرت في القدس المحتلة كل على حدة. وقد أكد الملك خلال اللقاءين "دعم الأردن لجهود الولايات المتحدة المبذولة في هذه المرحلة في سبيل إحياء عملية السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وحل الصراع وفقاً لصيغة حل الدولتين"، وشدد "حرص الأردن على اعتماد المبادرة العربية للسلام كأساس للمضي قدماً وإنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة التي تعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل والتي تضمن معالجة جوانب الصراع العربي–الإسرائيلي"، كما أوضح أهمية "استمرار التنسيق بين الإدارة الأميركية وجميع الأطراف العربية والدولية لضمان تحقيق تقدم ملموس يسهم في إعادة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي إلى طاولة المفاوضات"، معرباً عن أمله في أن "تتعامل إسرائيل بإيجابية مع مبادرة السلام العربية وأن تعمل على عدم إضاعة الفرصة التاريخية التي تمثلها المبادرة من حيث تحقيقها لتطلعات شعوب المنطقة بالعيش بأمن وسلام"، ودعاها إلى قبول المبادرة وإنهاء احتلال الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وأكد جلالته على أهمية "خروج قمة الرياض بمواقف ونتائج عملية تعالج التحديات والقضايا التي تواجه الأمة العربية في هذه المرحلة الصعبة والدقيقة"، مشدداً على أن "القضية الفلسطينية تشكل أساس النزاع في المنطقة".

في المقابل، أكدت رايس التزام الرئيس الأميركي جورج بوش بالحل القائم على أساس الدولتين، معربة عن حرصها على الاستمرار في جهودها الدبلوماسية لاستئناف

[١٩] جريدة النهار، بيروت، ٢٦/ ٣/ ٢٠٠٧. وأيضاً: جريدة القدس العربي، لندن، ٢٧/ ٣/ ٢٠٠٧.

عملية السلام، بينما نفى الرئيس عباس في تصريحات صحفية عقب اللقاء وجود أي تعديل على مبادرة السلام العربية وقال: "لا نقبل أي تعديل عليها أو تبديل"، مشيراً إلى أن رايس "لم تطلب إجراء تغيير أو تعديل على المبادرة" وإنما آليات لتفعيلها"[٢٠].

وبالرغم من التأكيد العربي على تبني المبادرة العربية للسلام كما هي دون تعديل، وهو الأمر الذي ورد في قرارات وزراء الخارجية العرب خلال اجتماعهم التحضيري للقمة وأيضاً في قرارات مؤتمر القمة (كما سنوضح بعد قليل)، غير أن ثمة تساؤلات أثيرت من وراء لقاءات رايس التي أجرتها مع وزراء خارجية اللجنة العربية الرباعية، ومع قادة مخابرات تلك الدول بهدف المطالبة بتعديل المبادرة بما يتوافق مع التحفظات الإسرائيلية عليها، وأيضاً من أجل محاولة "تلبين" موقف حماس تجاه مسألة الاعتراف بإسرائيل والالتزام بالاتفاقيات الموقعة سابقاً. وقد صدرت تصريحات أميركية وإسرائيلية تروج لتعديل المبادرة، وتوقعات من القادة العرب بتخفيف بعض بنودها خاصة تلك المتعلقة منها بقضية اللاجئين. وترجع المطالبات الأميركية الإسرائيلية بتعديل المبادرة إلى قمة الجزائر ٢٠٠٥ حينما طلبت من الدول العربية التركيز على التطبيع مباشرة والحوار مع إسرائيل، وعندما ظهرت مؤشرات على تأييد بعض الدول العربية كالأردن والمغرب وتونس للأفكار الأميركية، خرج الخلاف العربي بين المؤيدين والرافضين، وقد جرت معارضة شديدة من قبل الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى الذي قال: "لا سلام بدون ثمن"، وأنه "لا سبب للتعجل في إقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل" معتبراً أن تعديلها "خطأ استراتيجي قاتل"[٢١]. وقد نجحت الاتصالات التي أجرتها عدة دول عربية في الحفاظ على المبادرة كما هي دون تعديل في قمة الخرطوم ٢٠٠٦، ما أدى إلى ترحيب أميركي إسرائيلي بالمبادرة كأساس مقبول للسلام وقاعدة للنقاش، مع مطالبة العرب بإعادة طرحها في قمة الرياض[٢٢].

---

[٢٠] جريدة الغد، عمان، الثلاثاء ٢٧/ ٣/ ٢٠٠٧.

[٢١] أحمد يوسف أحمد، "أربعون عاماً من الصراع مع إسرائيل (١٩٦٥-٢٠٠٥)"، مرجع سابق، ٣٥ -٣٩.

[٢٢] جريدة الشرق الأوسط، لندن، ٣٠/ ٣/ ٢٠٠٦.

ثانياً: آليات تفعيل المبادرة

لقد جرى التأكيد على المبادرة العربية للسلام ووضع آليات محددة لتفعيلها خلال اجتماع وزراء الخارجية العرب التحضيري لأعمال مؤتمر القمة العربية في الرياض ٢٠٠٧. فقد أعاد الوزراء العرب في السادس والعشرين من آذار (مارس) تبني المبادرة كأساس للسلام مع إسرائيل، مع إضافة فقرة على الديباجة المقدمة لمشروع قرار المبادرة بالتشديد على شمولية الحل وعلى أن السلام العربي–الإسرائيلي كل لا يتجزأ، مع رفض إجراء أي تعديل عليها. وبحسب وزير الخارجية الأردني عبد الإله الخطيب فإن الاجتماع أكد على "إعادة تبني خطة السلام كما هي دون تعديل"، فيما قال نظيره السوري وليد المعلم: إنه "تقرر تشكيل فرق عمل ستتحرك مع المجتمع الدولي من أجل تنفيذها". ورأى وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل أن "الجهود التي بذلت سابقاً من شأنها أن تعزز فرص الخروج بموقف عربي قوي يدعم المبادرة العربية للسلام مع إسرائيل"[٢٣].

وقرر وزراء الخارجية العرب تشكيل فرق عمل لبدء اتصالات مع جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك إسرائيل، لتفعيل وتسويق المبادرة دولياً. وقد جاء هذا القرار في بند أقر بالإجماع بقصد تفعيل المبادرة. وقد تم تشكيل فرق العمل من اللجنة الوزارية التي كانت أقرت في بيروت ٢٠٠٢ برئاسة الأمانة العامة للقمة، على أن تتابع الجامعة تفعيل المبادرة.

وفي مؤتمر صحفي مشترك مع أمين عام جامعة الدول العربية عمرو موسى، نفى وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل "حدوث أي لقاء بين أي مسؤول سعودي مع مسؤولين إسرائيليين"، كما جدد نفيه "لوجود أي إملاءات أميركية على القمة بشأن القضية الفلسطينية"، مشيراً إلى أن الرئيس بوش "اتصل بقادة الدول الرباعية العربية ليؤكد لهم استمرار جهود الولايات المتحدة نحو السلام المبني على الحل الدائم على أساس وجود دولتين مستقلتين جارتين تعيشان بأمن وسلام"[٢٤].

وقد تمحور البيان الختامي للقمة العربية التاسعة عشرة حول تنفيذ مبادرة السلام مع إسرائيل دون أي تعديل، وضرورة تطبيق قرارات الشرعية الدولية القائمة على أساس الدولتين.

---

[٢٣] جريدة الغد، عمان، الثلاثاء ٢٧/ ٣/ ٢٠٠٧.

[٢٤] جريدة الشرق الأوسط، لندن، ٢٧/ ٣/ ٢٠٠٧.

وأجمع القادة العرب على أن "إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي يمثل مفتاح حل أزمات المنطقة، شريطة أن لا يكون ذلك بحلول أحادية الجانب تفرضها إسرائيل". ورفض البيان إقامة دولة فلسطينية بحدود مؤقتة لان ذلك "يلبي الأطماع التوسّعية لإسرائيل ويجعل من المستحيل إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة"، كما أكد القادة العرب على أن "السلام العادل والشامل في المنطقة لن يتحقق إلا بانسحاب كامل لإسرائيل من الأراضي العربية المحتلة إلى خط الرابع من حزيران يونيو ١٩٦٧، وقيام دولة فلسطينية متصلة ومستقلة وذات سيادة في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشرقية، فضلاً عن التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يُتفق عليه وفقاً لمبادرة السلام العربية وتطبيقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ وتحقيق الأمن للجانبين الفلسطيني والإسرائيلي". وبحسب البيان فإن "تحقيق السلام يجب أن يتم عبر مفاوضات مباشرة بين الإطراف على أساس المرجعيات المتفق عليها للسلام والمتمثلة، عدا المبادرة العربية للسلام لعام ٢٠٠٢، في قرارات الشرعية الدولية ومرجعية مؤتمر مدريد ومبدأي الأرض مقابل السلام وعدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة وخطة خريطة الطريق". ودعا البيان اللجنة الرباعية الدولية إلى "اتخاذ خطوات جادة والنهوض بمسؤولياتها في العمل على تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة، ورفض وإدانة التوجهات الإسرائيلية الأحادية الجانب التي تهدد بإنهاء عملية السلام"[٢٥].

وقد كلفت لجنة المبادرة العربية (١٣ وزيراً من وزراء الخارجية العرب) في اجتماع لها عقد بعد ثلاثة أسابيع على التئام قمة الرياض كلاً من مصر والأردن، اللتين وقعتا اتفاقيات سلام مع إسرائيل عامي ١٩٧٨ و١٩٩٤ على التوالي، الاتصال مع الأخيرة لتفعيل مبادرة السلام العربي. وقد تم توجيه الدعوة لإسرائيل لقبول المبادرة والشروع في مفاوضات جادة لتحقيق السلام الشامل وإقامة علاقات طبيعية مع العرب، كما وجهت الجامعة العربية الدعوة إلى عقد مؤتمر تحت رعاية الأمم المتحدة لإطلاق مفاوضات مباشرة وفق مرجعيات متفق عليها وبمشاركة اللجنة الرباعية الدولية والاتحاد الأوروبي. وقد جرى في اجتماع اللجنة اتخاذ قرار بعقد اجتماع غير عادي على المستوى الوزاري في النصف الأول من حزيران (يونيو) من العام الجاري. ودعت اللجنة إسرائيل إلى الموافقة على المبادرة والعودة إلى المفاوضات على كافة

[٢٥] جريدة الغد، عمان، ٢٧/ ٣/ ٢٠٠٧.

المسارات، وتطوير سياساتها من أجل إقامة السلام، وعبرت عن أملها في أن تؤيد الولايات المتحدة المبادرة وتعمل على تنفيذها[٢٦]. وكان وزراء خارجية عرب وأوروبيون بحثوا في بروكسيل في منتصف أيار (مايو) ٢٠٠٧ المبادرة العربية واتفقوا على دعم خطة السلام.

وفي ١٧ أيار (مايو) ٢٠٠٧، أجرت وزيرة الخارجية الأميركية كوندااليزا رايس محادثتين منفصلتين مع الرئيس الفلسطيني محمود عبّاس ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت للإعراب عن قلق الولايات المتحدة إزاء "أعمال العنف" الدائرة بين الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة، ودعتهما إلى "اتخاذ خطوات فاعلة لتحريك العملية السياسية". وفي الثلاثين من أيار (مايو) ٢٠٠٧، دعت اللجنة الرباعية الخاصة كُلاً من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي "للعمل بصورة إيجابية وبناءة لتشجيع الثقة المتبادلة وللمساعدة في إيجاد مناخ أكثر ملاءمة للتقدم باتجاه إقامة دولة فلسطينية". ورحبت باستمرار الحوار بين أولمرت وعباس، وحثتهما على "تركيز محادثاتهما على الأفق السياسي الأطول أمداً وعلى المشاغل الآنية التي تعتري علاقاتهما مثل حرية الحركة والوصول (للفلسطينيين)". وجاء في بيان الرباعية: "يجب على الفلسطينيين أن يشعروا بأن دولتهم (العتيدة) ستكون قابلة للحياة كما يتعين على الإسرائيليين إدراك أن دولة فلسطينية في المستقبل ستكون مصدر أمن لهم، لا مصدر تهديد". كما رحّب بيان الرباعية بتأكيد جامعة الدول العربية مجدداً على مبادرة السلام العربية وقال: "إنها توفر أفقاً سياسياً إقليمياً، ومرحّباً به، لإسرائيل، كما أن هذه المبادرة تعتبر مكملة لمساعي الرباعية وللأطراف أنفسها بالمضي نحو سلام متفاوض عليه وشامل وعادل ودائم، وطالب البيان الأطراف المعنية "بإظهار جديتها والتزامها حيال التوصل إلى سلام"، وتشمل مثل هذه المظاهر بحسبه وجود حكومة فلسطينية "تتعهد بنبذ العنف والاعتراف بإسرائيل وقبول اتفاقات والتزامات سابقة"، إضافة إلى "وقف إسرائيل لتوسيع المستوطنات وإزالة المواقع الاستيطانية غير المشروعة، كما تدعو لذلك خريطة الطريق". ولفت البيان إلى أن اللجنة تسعى من أجل إيجاد حل قائم على وجود دولتين وسلام شامل في المنطقة"، مشدداً على أهمية الحوار والمباحثات بين الفلسطينيين والإسرائيليين"[٢٧].

---

[٢٦] جريدة الشرق الأوسط، لندن، ١٩/ ٤/ ٢٠٠٧.

[٢٧] بيان صادر عن مكتب برامج الإعلام بوزارة الخارجية الأميركية في ١٧/ ٥/ ٢٠٠٧.

ثالثاً: الموقفان الفلسطيني والإسرائيلي من المبادرة

فيما يتسم الموقف الفلسطيني بالوضوح والعلنية من المبادرة العربية للسلام كجزء من موقف عربي عبّر عن نفسه أخيراً في قمة الرياض بتأكيد التمسك بالمبادرة كأساس للسلام مع إسرائيل، فإن الموقف الإسرائيلي تجاه المبادرة يتراوح بين الرفض والتحفظ تارة وبين القبول المشروط تارة أخرى.

فقد أعلنت رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية تبنيها للمبادرة العربية للسلام عند إقرارها في بيروت عام ٢٠٠٢، وجددت ذلك الموقف في قمة الرياض ٢٠٠٧، مشيرة على لسان رئيس دائرة المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات إلى أن هناك "موقفاً عربياً ثابتاً واستراتيجياً يتعلق بالقضية الفلسطينية يتمسك بمبادرة السلام العربية عام ٢٠٠٢"، مؤكداً على أن "السلام خيار استراتيجي يقوم على أساس انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس، وإذا أرادت إسرائيل الحصول على نتائج المفاوضات قبل أن تبدأ فإن هذه تكون إملاءات وليست مفاوضات"[٢٨]. كما كان الرئيس عباس قد أكد خلال لقائه برايس قبل مؤتمر القمة على ضرورة "استمرار المسار السياسي من أجل فتح أفق سياسي لتنفيذ رؤية الرئيس بوش حول إقامة الدولتين وتنفيذ مبادرة السلام العربية وخريطة الطريق"، مؤكداً الالتزام التام بالمبادرة[٢٩]. كما أكد الوفد الفلسطيني إلى مؤتمر القمة أن القمة العربية في الرياض لن تقوم بإحداث أي تغيير على مبادرة السلام السعودية التي تبنتها القمة العربية في بيروت عام ٢٠٠٢، وطالب القادة العرب "بتحديد آليات لرفع الحصار عن الشعب الفلسطيني خلال قمتهم في الرياض، واتخاذ قرار صريح وواضح يقضي بتسهيل التحويلات البنكية من الخارج لمناطق السلطة الوطنية". وتعقيباً على مطالبة رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت للقادة العرب بالتنازل عن حق العودة للاجئين، قال عريقات: إن رهانات أولمرت "فارغة"، مشدداً على أن "الرئاسة والحكومة والفصائل الفلسطينية مجمعة على ضرورة عدم إدخال أي تغيير على بنود المبادرة العربية، وتصر على تطبيق جميع قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، لا سيما قرار ١٩٤ الذي ينص على حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم، وترفض فكرة الدولة

---

[٢٨] جريدة الدستور، عمان، ٢٨/ ٣/ ٢٠٠٧.

[٢٩] جريدة الغد، عمان، ٢٧/ ٣/ ٢٠٠٧.

المؤقتة وتقديم أي تنازل في قضيتي القدس واللاجئين". ورأى أن إسرائيل تريد من خلال هذه المواقف "اقتطاع التنازل إثر التنازل من الشعب الفلسطيني دون أن تقدم أي مرونة في مواقفها"[٣٠]، فيما طالب مستشار رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية نبيل أبو ردينة "بمبادرات حقيقية وجادة قائمة على أساس المبادرة العربية"، معتبراً أن "إسرائيل ما زالت غير جاهزة للسلام أو قبول هذه المبادرة"[٣١].

في مقابل ذلك، أعلنت إسرائيل ابتداءً رفضها للمبادرة العربية عند إقرارها في بيروت، إلا أن مسؤولين إسرائيليين اعتبروا أخيراً أن المبادرة يمكن أن تشكل نقطة انطلاق وقاعدة مناسبة لإجراء مفاوضات مستقبلية مع ضرورة إجراء بعض التعديلات عليها. حيث قال رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت: إن إسرائيل ترى في المبادرة العربية للسلام "إشارات أولية للتفاهم من العالم العربي من قبل دول لم تكن لديها علاقات معنا في السابق، وتتفهم هذه الدول أن دولة إسرائيل هي قوة لا يمكن تجاهل وجودها ولا يمكن تجاهل مستقبلها"، غير أنه يطالب الدول العربية "بإخراج حق العودة من المعادلة"، معتبراً أن "موضوع حق العودة هو شرط غير مقبول مطلقاً لإسرائيل، وأنه لا يمكن إحراز تقدم في حال أصرت الدول العربية عليه"[٣٢]. وفي لقاء جمع الملك عبد الله الثاني مع أولمرت في العقبة في الذكرى التاسعة والخمسين لنكبة ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨، وفي كلمة ألقاها المسؤول الإسرائيلي خلال مؤتمر "الحائزين على جائزة نوبل" في البترا، وسط احتجاجات لمتظاهرين أمام مجمع النقابات المهنية بسبب زيارته إلى الأردن فيما تشهد الأراضي الفلسطينية المحتلة تصعيداً في العدوان الإسرائيلي، وبسبب عقد لقاء لنشطاء سلام إسرائيليين وفلسطينيين وأردنيين دعا له رئيس الوزراء الأردني الأسبق عبد السلام المجالي الذي وقعت في عهده اتفاقية السلام الأردنية–الإسرائيلية (١٩٩٤)، دعا أولمرت القادة العرب إلى "لقاء لبحث المبادرة العربية دون شروط مسبقة"، معتبراً أن "المبادرة العربية هي أفكار تقابلها أفكار إسرائيلية"، واعتبر أن الظروف غير مناسبة للتباحث مع الفلسطينيين حول قضايا الحل النهائي مع التأكيد على اللاءات الإسرائيلية الثلاث (اللاجئين والقدس والحدود).

---

[٣٠] جريدة الشرق الأوسط، لندن، ٢٨/ ٣/ ٢٠٠٧.

[٣١] جريدة الدستور، عمان، ١٦/ ٥/ ٢٠٠٧.

[٣٢] جريدة القدس العربي، لندن، ١٢/ ٣/ ٢٠٠٧.

فيما دعا الملك عبد الله خلال اللقاء أولمرت إلى "قبول المبادرة العربية للسلام القائمة على مبدأ الأرض مقابل السلام مع ضرورة الالتزام بها"، محذراً من أن "الوقت ليس في صالح الإسرائيليين أو الفلسطينيين"، وأكد على أن "هناك التزاماً عربياً بالسلام"، وأن "المبادرة العربية للسلام تشكل إطاراً مناسباً لحل النزاع العربي الإسرائيلي". ودعا إلى "وضع إطار زمني محدد لتطبيق المبادرة خلال فترة قريبة والدخول في مفاوضات تعالج كافة القضايا العالقة وصولاً إلى تسوية سياسية شاملة تنتقل بالمنطقة إلى مرحلة جديدة من التعايش المشترك والأمن والاستقرار"، وإلى "التحرك بشكل عاجل وجاد لإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني المستمرة منذ ستين عاماً جراء تواصل الاحتلال واتخاذ خطوات عملية لبناء جسور الثقة والتمهيد لإعادة إطلاق عملية السلام واستئناف المفاوضات مع الجانب الفلسطيني"[٣٣].

فيما أعربت وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني عن ترحيبها الحذر بنتائج اجتماع لجنة تفعيل المبادرة العربية للسلام، غير أنها اعتبرت أن هذه المبادرة "ليست كافية" للبدء في إجراء مفاوضات مباشرة مع الفلسطينيين. وقالت ليفني: إن إسرائيل مستعدة للقاء فريق عمل من جامعة الدول العربية، يتألف من الأردن ومصر، إلا أنها أعربت عن رغبتها في أن يشمل الحوار دولاً أخرى ليست لها علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل، حتى تشارك في العملية منذ البداية.. وعلى جامعة الدول العربية إبداء شيء من المرونة من أجل تعزيز الخطوات الإيجابية، وذلك بالموافقة على محادثات أوسع بدلاً من فرض الشروط"[٣٤].

وكانت ليفني قد التقت مع نظيريها المصري والأردني في القاهرة في العاشر من أيار (مايو) ٢٠٠٧، وأكدت أن "السياسة التي تنتهجها إسرائيل تهدف إلى إيجاد قاسم مشترك مع الفلسطينيين يسمح بإحراز تقدم في المسيرة السلمية ويوفر أفقاً سياسياً للفلسطينيين من خلال إقامة دولة فلسطينية مستقرة ومسالمة والمزيد من الأمن والأمان للإسرائيليين"، وتابعت القول إن "إسرائيل تنظر بإيجابية إلى المبادرة الأخيرة التي قدمتها السعودية باعتبارها وسيلة للتعاطي الإسرائيلي العربي الذي يستهدف دفع عملية السلام قدماً، وهذا تطور مهم ترحب به إسرائيل وهي على استعداد للتحاور مع دول عربية بغية دفع هذه المبادرة الإيجابية من حيث دعوتها إلى تطبيع العلاقات مع إسرائيل، ومع ذلك فإنها تتضمن بعض الجوانب الإشكالية مثل الإصرار على ما

---

[٣٣] جريدة الغد، عمان، ١٦و١٧/ ٣/ ٢٠٠٧.

[٣٤] جريدة الشرق الأوسط، لندن، ٣١/ ٣/ ٢٠٠٧.

يسمى بحق العودة الفلسطيني والبت السابق لأوانه في مسائل حدودية"، ورأت أن "إقامة الدولة الفلسطينية يجب أن يكون الحل لمطلب العودة الفلسطيني، مثلما وفرت إقامة دولة إسرائيل الحل لتطلعات أبناء الشعب اليهودي التاريخية إلى العودة إلى وطنهم... إن خطوط وقف إطلاق النار عام ١٩٦٧ لم تكن حدوداً دائمة ولم يكن هناك أي تواصل إقليمي بين قطاع غزة والضفة الغربية، أما إصرار جامعة الدول العربية فيما يتعلق بقضيتي اللاجئين والأراضي يظهر تطلعات غير واقعية لتحقيق مكاسب تتجاوز ما كان قائماً عام ١٩٦٧"[٣٥]. كما أجرت ليفني مباحثات مع الرئيس المصري حسني مبارك حول سبل إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط، وكيفية تعامل إسرائيل مع المبادرة العربية للسلام.

من جانبه، اعتبر وزير الإسكان الإسرائيلي مئير شتريت أن ثمة "عقبة كأداءَ تعرقل قبول الإسرائيليين بالمبادرة العربية اسمها "حق العودة"، فمعظم الإسرائيليين بحسبه لا يمكنهم قبول عودة معظم أو كل اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضٍ أصبحت الآن جزءاً من "دولة إسرائيل"، فلو قدر لجميعهم العودة إلى ديارهم، فلن تعودَ إسرائيل دولة ذات أغلبية يهودية". وبحسب وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق سيلفان شالوم "ليس هناك ما يمكن التحدث به مع الجانب العربي طالما يصرون على حق العودة"، ويقول: "على العرب الاعتراف بأن عليهم التخلي عن أحلامهم بالقضاء على دولة إسرائيل من الداخل". لكن عدداً من السياسيين والمحللين الإسرائيليين يرون أن مجرد تأكيد الزعماء العرب على مبادرة السلام السعودية يبرهن على أن "الجو في المنطقة قد تغير"[٣٦].

رابعاً: آفاق نجاح المبادرة

إن تطورات الأحداث المتسارعة التي استبقت عقد قمة الرياض كالتحركات الأميركية المكثفة والهجوم الدبلوماسي الإسرائيلي لإعطاء إشارات بقبول إسرائيل للمبادرة العربية للسلام في حال تعديلها، لا تنفصم عن المأزق الأميركي في العراق والهزيمة الأميركية الإسرائيلية أمام المقاومة اللبنانية وإخفاق مشروع الديمقراطية و"الشرق الأوسط الجديد" الذي وعدت رايس بولادته من خلال الحرب على لبنان، والذي يشكل امتداداً طبيعياً لمشروع "الشرق الأوسط

[٣٥] هآرتس (عبرية)، تل أبيب، ١١/ ٥/ ٢٠٠٧.

[٣٦] جريدة القدس العربي، لندن، ١٢/ ٣/ ٢٠٠٧.

الكبير" الذي أعلنه بوش بعد احتلال العراق، كامتدادٍ للمشروع الذي يحمل ذات العنوان والأهداف والذي بشر به شيمون بيرير (رئيس "دولة" إسرائيل حالياً) بعد الحرب الأميركية الأولى على العراق في أوائل تسعينات القرن المنصرم والتداعيات التي أفرزت مؤتمر مدريد (١٩٩١) وما تلاه من اتفاقيات منفردة مع إسرائيل.

إن المحاولات الأميركية السابقة للقمة رمت إلى فرض إملاءات على العرب بقبول تعديل المبادرة وفق التحفظات الإسرائيلية لبندي حق عودة اللاجئين وحدود ومستوى الانسحاب، وهو الأمر الذي اتضح جلياً في دعوة رايس مؤَيدةً من بريطانيا للجنة العربية الرباعية "بالانفتاح على إسرائيل قبل الخوض في مفاوضات نهائية بين الجانبين الفلسطيني الإسرائيلي لم يحن وقتها بعد"[٣٧]، وذلك خلال الجولة التي قامت بها إلى المنطقة وسط ترحيب اللجنة الدولية الرباعية بها في سبيل تحقيق السلام بين العرب وإسرائيل (كما أوضحنا سابقاً)، فيما علقت صحيفة التايمز في افتتاحيتها على الجولة بالقول: إن "واشنطن بدأت تبذل جهوداً حقيقية لإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط لم يسبق لها مثيل منذ وصول الرئيس الأميركي الحالي جورج بوش"، معتبرة أن "قمة الرياض تعتبر الأهم منذ غزو العراق"[٣٨]، بينما اعتبرت صحيفة واشنطن بوست بأن "الجهود الدبلوماسية الأميركية من شأنها أن تفضي إلى ولادة دولة فلسطينية"، معتبرة أن "المبادرة قد تؤسس للسلام والأمن في المنطقة وإنهاء النزاع العربي–الإسرائيلي"[٣٩].

إن الولايات المتحدة لا تهتم ببذل مجهود حقيقي نحو إحياء المسار التفاوضي بين العرب وإسرائيل خلال الفترة المتبقية على خروج إدارة بوش من البيت الأبيض بحسب آراء، فهذه الإدارة جاءت بأجندة تهمش من الصراع العربي-الإسرائيلي ومن تداعياته على المصالح الأميركية في الشرق الأوسط[٤٠]، بالرغم من حصول الديمقراطيين على الأغلبية داخل الكونجرس الأميركي في انتخابات نصف المدة الرئاسية التي جرت في الولايات المتحدة في السابع

---

[٣٧] جريدة الحياة، لندن، ٢٨/ ٣/ ٢٠٠٧.

[٣٨] جريدة التايمز(باللغة الإنجليزية)، لندن، ٢٦/ ٣/ ٢٠٠٧.

[٣٩] جريدة الواشنطن بوست (باللغة الإنجليزية)، واشنطن، ٣١/ ٣/ ٢٠٠٧.

[٤٠] عمرو حمزاوي، "السياسة الأميركية في الشرق الأوسط بعد الانتخابات الأميركية والحرب الإسرائيلية على لبنان"، المستقبل العربي، العدد ٣٣٤، بيروت، كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٦، ص١١.

من تشرين الثاني نوفمبر ٢٠٠٦، فنفوذ المحافظين الجدد سيستمر كأحد العوامل المهمة في صياغة السياسة الأميركية تجاه قضايا بعينها ومنها أمن إسرائيل[٤١].

ولم يكن الموقف الإسرائيلي الرافض لبعض بنود المبادرة خارج سياق السياسة الإسرائيلية، فمطالبة أولمرت للقمة العربية بإسقاط حق العودة من مبادرة السلام العربية كانت تعبر عن نهج فكري صهيوني يرفض حق العودة اللاجئين إلى ديارهم وأراضيهم التي هجّرتهم منها قوات الاحتلال عام ١٩٤٨، وهو الأمر الذي يظهر بجلاء في آراء العديد من الكتاب والمعلقين اليهود ومنهم عاموس غلبوع الذي وصف المبادرة العربية "بالخطة السيئة لإسرائيل" لأنها بحسبه "لا تشتمل على تفاوض بل إملاء وفرض على إسرائيل لقبول حق عودة اللاجئين والمستوى المحدد للانسحاب وتقسيم القدس"، معتبراً أن "هذه القضايا تحظى بإجماع صهيوني من اليمين واليسار"[٤٢]. بينما دعا السفير الإسرائيلي الأسبق في واشنطن زلمان شوفال إلى "التخلص من اللاجئين عبر الموافقة على إقامة الدولة الفلسطينية وتوطين البقية في أماكن تواجدهم"[٤٣].ويعتقد شلومو أفنيري أن "المبادرة لا تحتوي على دعوة إسرائيل للتفاوض بقدر ما تحمل دعوة لقبول المطالب الفلسطينية العربية التقليدية وعندها ستنظر العرب في مدى استعدادها لإجراء التفاوض مع إسرائيل في السلام والتطبيع"، ويرى أن "المبادرة لا تحتوي أية إشارة إلى تبادل مناطق أو تعديلات حدودية طفيفة تمكن جزءاً من المستوطنين من البقاء في أماكنهم، ومعنى ذلك أنه يجب على إسرائيل الموافقة قبل التفاوض على إجلاء ما يزيد على ٢٠٠ ألف إسرائيلي في الضفة الغربية"[٤٤]. وبالرغم من أن بعضهم كعكيفا الدار يرى أن "المبادرة تشكل أساساً للحوار يؤدي إلى تسويات دائمة وترتيب مكانة إسرائيل في المنطقة وتطويق وحسر نفوذ إيران في المنطقة، ولكن لإسرائيل خطوط حمراء في مسألة اللاجئين لا يمكن تجاوزها أبداً ولا يمكنها قبول حق العودة كأساس للحوار"[٤٥].

---

[٤١] المرجع نفسه، ص١٣. وينظر كذلك: خليل العناني، "السياسة الخارجية الأميركية تجاه العالم العربي: رؤية مستقبلية"، شؤون عربية، العدد ١٢٣، القاهرة، خريف ٢٠٠٥.

[٤٢] معاريف (عبرية)، تل أبيب، ٢٦/ ٣/ ٢٠٠٧.

[٤٣] هآرتس (عبرية)، تل أبيب، ١/ ٣/ ٢٠٠٦.

[٤٤] هآرتس (عبرية)، تل أبيب، ٢١/ ٥/ ٢٠٠٧.

[٤٥] هآرتس (عبرية)، تل أبيب، ٤/ ٣/ ٢٠٠٧.

ولعل هذا الأمر تجسد قبل سنوات في مقترحات الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون ورئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود باراك في قمة كامب ديفيد الثانية بحضور الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، والتي أصابها الفشل، ليس بسبب الموقف الفلسطيني المتعنت كما تزعم إسرائيل، وإنما بسبب اللاءات "الباراكية" بشأن القدس واللاجئين والمستوطنات الكبرى، في الوقت الذي لم تكن فيه إسرائيل مستعدة لإعطاء أكثر من ٨٠٪ لقيام "دولة" فلسطينية مع عرضها لاستئجار أراضي الغور لمدة ٩٩ عاماً بما يعني عملياً تملكها لها[٤٦]. ويرى بعض المحللين الإسرائيليين كعوزي بنزيمان[٤٧] بأن قضية اللاجئين الفلسطينيين شكلت العقبة الأساسية أمام نجاح قمة كامب ديفيد، حيث عرضت إسرائيل تنازلات رمزية منها إعادة بضعة آلاف من العائلات من لبنان خلال ١٥ عاماً تحت شعار جمع شمل العائلات، وتشكيل صندوق دولي لتعويض اللاجئين وتوطينهم في البلاد المضيفة، على أن يضاف إلى الاتفاق بند بوضع حد للصراع من شأنه أن يحررهم من كل مطلب مستقبلي بشأن أيٍّ من قضايا الوضع النهائي، مما يعني دفن أية مسؤولية إسرائيلية عن اللاجئين[٤٨].

ولا يختلف باراك في ذلك عن سابقيه أو لاحقيه من المسؤولين الإسرائيليين، فقد كان هو نفسه قد عرض صيغة تقضي بإعادة بضع عشرات الألوف من اللاجئين إلى داخل فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ في إطار لمّ شمل العائلات فيما يعود الباقي إلى الدولة الفلسطينية المستقبلية، غير أن فشله في انتخابات عام ٢٠٠١ أمام أرييل شارون حال دون تضمين الصيغة في إطار اتفاقية فلسطينية-إسرائيلية.

ومفهوم "لمّ شمل العائلات" كصيغة تختزل حق عودة اللاجئين وتسمح بعودة بضع آلاف منهم إلى "الدولة الفلسطينية المستقبلية" وليس إلى فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ التي تعرف "بإسرائيل"، قد تواترت الإشارة إليه كموقف إسرائيلي طُرح خلال المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف الخاصة باللاجئين التي تمخضت عن مؤتمر مدريد ١٩٩١، مما تسبب في فشل الاجتماعات

---

[٤٦] لمزيد من التفاصيل يُنظر: كميل منصور، "أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ والمواجهة الفلسطينية-الإسرائيلية"، دراسات فلسطينية، العدد ٤٩، بيروت، شتاء ٢٠٠٢، ص ٢٢-٢٣.

[٤٧] عوزي بنزيمان، أروقة السلطة..تعب المعركة، هآرتس (عبرية)، تل أبيب، ١١/ ٣/ ٢٠٠٠.

[٤٨] سليم تماري وريما حمامي، "إنتفاضة الأقصى: الخلفية والتشخيص"، دراسات فلسطينية، العدد ٤٥-٤٦، بيروت، شتاء وربيع ٢٠٠١، ص١١.

واقتصار عقدها على بضعة مرات فقط، فيما اعتمد ذات النهج الوزراء المتلاحقين كنتنياهو وشارون وأولمرت[٤٩] وكما جرى التأكيد عليه في المؤتمر الصهيوني الأخير الذي عقد في شهر كانون الثاني (يناير) الماضي في هرتسليا من حيث رفض حق العودة ورفض تقسيم القدس.

ويرى البعض كعزمي بشارة أن الصراعات المحتدمة بين معسكري اليمين واليسار خلال الانتخابات مثلاً، سواء أكانت رئاسية أم انتخابات كنيست، تدور في الأساس على السلطة وليس على القضية الفلسطينية التي تحظى بإجماع في نقاط رئيسة تكمن في رفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين ورفض السيادة العربية في القدس ورفض إزالة كتل الاستيطان الأساسية ورفض "الدولة الفلسطينية المتصلة والمستقلة"، إضافة إلى محورية العلاقة مع الولايات المتحدة وتشجيع الهجرة واستيعاب المهاجرين اليهود[٥٠]. وتبرز تلك النقاط الإجماعية بصورة أو بأخرى على لسان القادة والمسؤولين الإسرائيليين، فعندما أُعلن عن فوز شارون في انتخابات الرئاسة (٢٠٠١) وفي محاولة منه للالتفاف على الاتفاقيات الموقعة سابقاً مع الجانب الفلسطيني، عمد إلى إضافة مفهوم الدولة وبعض التواصل الإقليمي الفلسطيني بإزالة مستوطنات صغيرة ومعزولة داخل قطاع غزة إلى الأفكار المتعلقة بالمرحلة الانتقالية الممتدة، وذلك قبل الاتفاق على قضايا السيادة واللاجئين والقدس والحدود، من أجل تقليل نقاط الاحتكاك بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي قبل التوصل إلى حل دائم، بمعنى أن الدولة ستكون على جزء من الأرض كمرحلة انتقالية وليس كحل دائم، مع عدم التنازل عن القدس أو حق العودة. وموافقة شارون على مفهوم الدولة الفلسطينية لا يعبر عن تغير في المواقف، وإنما لأنها النتيجة المتحصلة من عدم إمكانية طرد الفلسطينيين في عملية تهجير جديدة، أو ضمهم إلى إسرائيل[٥١]. حيث تبقى "الدولة" بالنسبة لإسرائيل هي الطريق الأصوب لحل كافة الإشكالات المتعلقة بالفلسطينيين، على أن لا تتجاوز مساحتها أو مفهومها عن أصل مفهوم الحكم الذاتي -أي أصغر رقعة من الأرض بأكبر

---

[٤٩] جابر سليمان، "اللاجئون الفلسطينيون في مشاريع التسوية"، دراسات باحث، العدد ٦، بيروت، ربيع وصيف ٢٠٠٤، ص ١١٨ – ١٢٦.

[٥٠] بشارة، من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص٣٠٧-٣٠٨.

[٥١] المرجع نفسه، ص٣٣٠ ص٣٥٢.

عدد سكان من الفلسطينيين- مع ضمان عدم اتصالها جغرافياً أو تحقيق السيادة الفلسطينية عليها، أي كما يريد شارون، غزة و٤٠٪ من الأوصال المتبقية من الضفة الغربية.

ومع تسارع وتيرة قيام إسرائيل ببناء جدار الفصل العنصري بالرغم من قرار محكمة العدل الدولية الصادر في ٩ تموز (يوليو) ٢٠٠٤ والقاضي بهدمه وتعويض الفلسطينيين المتضررين به، فإن ثمة تساؤلات تثار حول إمكانية قيام دولة فلسطينية متصلة جغرافياً على ذات الأرض المحتلة عام ١٩٦٧، في الوقت الذي استكملت فيه إسرائيل حتى الآن بناء ١١٦ كم من الجدار، منها قرابة ٧٢ كم حول القدس المحتلة، وذلك من أصل ٦٥٠ كم منذ شروعها به عام ٢٠٠٢، وهي ترمي من ذلك إلى التأكيد على "الدولة المؤقتة" غير المتصلة جغرافياً. بينما تنشط عملية بناء المستوطنات وتهويد المدينة المقدسة وانتهاك المقدسات الإسلامية والمسيحية كما يحدث حالياً في الحفريات تحت المسجد الأقصى. ويبلغ عدد المستوطنين في الضفة الغربية حوالي ٢٨٠ ألف مستوطن ضمن ١٥٥ مستوطنة و١١٦ بؤرة استيطانية، فيما يصل عددهم في القدس المحتلة وحدها إلى زهاء ١٨٢ ألف مستوطن ضمن ١٥ مستوطنة. ويقطن غور الأردن قرابة ٣٠-٤٠ ألف فلسطيني ضمن مساحة تتجاوز المليون ونصف المليون دونم. وقد أقامت سلطات الاحتلال في المكان حوالي ٢٥ مستوطنة تضم ٥ آلاف مستوطن[٥٢].

إن كافة المقترحات التي نشطت أخيراً لإحداث حراك في العملية السياسية تتحدث عن دولة فلسطينية بلغة الوضع النهائي، وقد تكون دولة انتقالية ذات حدود مؤقتة كما ورد في خريطة الطريق، لن يتم تحديدها بصورة نهائية إلا في غضون عشرين أو ثلاثين عاماً، بحيث تأخذ مع قيامها قضايا الوضع النهائي بالتفكك حدّ التلاشي، فإذا قامت دولة فلسطينية من دون الاعتراف بحق العودة فإن اللاجئين سيعتبرون مواطنين في الدولة الفلسطينية[٥٣] حتى وإن كانوا يعيشون في الخارج، وبدلاً من أن يكونوا لاجئين سيكونون مهاجرين أو رعايا أجانب،

---

[٥٢] مركز الدراسات السياسية في بيت الشرق، الاستيطان قبل وبعد إتفاقيات أوسلو، بيت الشرق، القدس المحتلة، ٢٠٠٦.

[٥٣] عزمي بشارة، "مخاطر النظرة الأميركية–الإسرائيلية إلى الدولة الفلسطينية"، دراسات فلسطينية، العدد ٦٥، بيروت، شتاء ٢٠٠٦، ص ٢١ – ٢٢. وينظر أيضاً: نعوم تشومسكي، النظام الدولي الجديد والقديم: مع ملحق بمستجدات المأزق الفلسطيني حتى أوسلو، ترجمة صفوان عكاش، الطبعة الأولى، فصلت للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ٢٠٠٠، ص ٣٣٨.

فامتلاكهم جوازات سفر فلسطينية سوف يحل مشكلة المواطنة في الدول المضيفة، حيث ستكون لهم جنسية وجوازات سفر، وهكذا تصبح قضية اللاجئين قضية مهاجرين حيث إن لهم دولتهم ويستطيعون نظرياً العودة إليها إذا رغبوا ذلك. حتى مع قيام دولة في غزة وعلى ٤٠٪ من الضفة الغربية بحسب اقتراح شارون فإن المسائل المتصلة بالاحتلال ستختفي من خلال تغيير المصطلحات حيث يستعاض عن كلمة احتلال بعبارة خلاف أو نزاع بين دولتين، وستحل عبارة المهاجرين محل اللاجئين. فيما تزال المستوطنات المتوغلة في قلب الـ٤٠٪ من أراضي الضفة الغربية المخصصة للدولة الفلسطينية، أما المستوطنات الواقعة في الـ ٦٠٪ المتبقية من أراضي الضفة الغربية فسوف توسع[٥٤]. والوضع الذي سينشأ حينها دولة إسرائيلية موسعة تحتوي على مناطق كبيرة متصلة من أراضي الضفة الغربية، مقابل "كنتونات" مفتتة غير متصلة جغرافيا يحشر فيها الفلسطينيون والمسماة "بدولة". ولأن أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة لا يمكن لها استيعاب عدد اللاجئين الفلسطينيين، فإن مجرد طرح عودتهم إلى الدولة المستقبلية يشكل انتقاصاً من حقهم وتجاوزاً.

وبالرغم من ذلك كله، فقد أصرت الدول العربية على إعادة إحياء المبادرة العربية للسلام مجدداً من خلال قمة الرياض بعد رفض إسرائيل لها في قمة بيروت، وهي تنظر إليها بأهمية كبيرة عبرت عنها من خلال قمة العربية التي اعتبر وزير الخارجية السوري أنها "تبشر بمرحلة تضامن عربية مقبلة"، وهي ذات العبارات التي أطلقت من الوفود العربية التي أكدت التمسك بالمبادرة كأساس للسلام وإحلال الأمن والاستقرار في المنطقة وإنهاء الاحتلال ما يمهد لتسوية القضية الفلسطينية وإنهاء النزاع العربي الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس وإعادة الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧[٥٥]، بينما اعتبرت حركة حماس أنه لا يوجد في الساحة الفلسطينية اليوم مشروع مطروح سواء كان ذلك مبادرة عربية أو أميركية، فهناك ارتباك حقيقي في الكيان الصهيوني وقيادة ضعيفة لا تتمتع بشعبية تؤهلها للمضي في أي خيار سياسي أو عسكري وستبقى تعالج الأمور برؤية محدودة، ولعل السمة التي أحاطت بالقيادات في هذه

[٥٤] ينظر في ذلك: طاهر شاش، مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٣٠. وينظر كذلك: جميل هلال، "أسئلة ما بعد الانسحاب الإسرائيلي من غزة"، دراسات فلسطينية، العدد ٦٣، بيروت، صيف ٢٠٠٥، ص ٦ – ٨.

[٥٥] جريدة الغد، عمان، ٢٧/ ٣/ ٢٠٠٧.

المرحلة ليست فقط هزيمتها في لبنان وعدم قدرتها على تنفيذ مشروعها أحادي الجانب بل اعترتها موجة من الفساد المالي والأخلاقي ابتداءً من رئيس الدولة مروراً برئيس الوزراء ومديرة مكتبه وانتهاء بوزير العدل ورئيس الأركان، وهذا يجعل الأفق السياسي عند العدو الصهيوني مغلقاً في وجه المبادرة العربية أو الأميركية إن وجدت. أما الإدارة الأميركية فهدفها الأساس بحسب حماس هو تبريد المنطقة وإشاعة الهدوء وإحداث حراك سياسي لا معنى له، والتفرغ للملف الإيراني والعراقي مع التصوير على أنهم يتحركون ويبذلون جهداً في هذا السياق، ولكن الحقيقة أن ليس لديهم أي مشروع سياسي سوى الاستمرار في حصار الشعب الفلسطيني ومطاردة حماس والتحريض عليها والإصرار على تمزيق الشعب الفلسطيني إلى فريقين ودفعهم إلى المواجهة. أما المبادرة العربية فليست بحسب الحركة بالخيار المثمر وتسويقها كأنها بضاعة لا سوق لها والخطوات التي اتخذت في هذا السياق لن تؤدي إلى نتيجة وسنصل وشعبنا إلى خيار أن الوحدة الوطنية والمقاومة والصمود عنوان للمرحلة وهو عنوان متجدد لأنه المعالج الصحيح للاحتلال[٥٦].

وفي السياق ذاته، فقد تمحورت الملاحظات والانتقادات التي تعرضت إليها المبادرة في المسائل المتعلقة بتوقيت وحيثيات طرحها مجدداً بعد أن رفضتها إسرائيل مما حولها بحسب عزمي بشارة إلى "موقف عربي جديد وليس مبادرة سلام، وهو أمر خطير خاصة وأنهم يريدون تفعيل المبادرة من هذا الموقف الذي منه ستبدأ التنازلات خاصة فيما يتعلق بالتطبيع وشطب حق العودة دون أن تحرك إسرائيل ساكناً"[٥٧]، بينما ثمة من يعتبر أن القمة العربية، التي لم تطالب في بيانها الختامي بفك الحصار وإنما بإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني، لم تخرج عن كونها محاولة لتحسين الوضع العربي في المعادلات الإقليمية الحاكمة للقضايا العربية، بحيث يسمع الصوت العربي وتُراعى المصالح العربية ويعرف الجميع بأن التنازلات العربية التي يمكن تقديمها لن تكون بلا ثمن[٥٨]. إن محاولات تفعيل المبادرة لن يكتب لها النجاح والاستمرارية في ظل الموقف الإسرائيلي المعارض والمؤيد أميركياً مع غياب أو تغييب الدور الأوروبي، وبسبب ضعف آليات

---

[٥٦] جريدة الغد، عمان، ٢٠/ ٥/ ٢٠٠٧.

[٥٧] جريدة الغد، عمان، ٨/ ٤/ ٢٠٠٧.

[٥٨] حلقة نقاشية عن "قمة الرياض: تساؤلات واجبة"، المستقبل العربي، العدد ٣٣٩، بيروت، أيار (مايو) ٢٠٠٧، ص١٠٩.

تنفيذها لعدم وجود رؤية عربية محددة وواضحة، كما أن طريقة تناول القمة للقضية الفلسطينية لا يساعد على بناء أي مشروع، فالطريقة التي تعاملت بها القمة لا تضع الأساس للبناء عليها في المستقبل القريب، وإعادة تأكيد القمة على مبادرة السلام العربية أياً كانت المبررات والدوافع جاء في توقيت خاطئ تماماً، فضلاً عن أنها لن تنتج سلاماً من أي نوع بسبب الموقف الإسرائيلي الرافض. إن إناطة لجنة تفعيل المبادرة بإجراء الاتصالات اللازمة مع إسرائيل من أجل حملها على القبول بالمبادرة، قد يشي باحتمالات تعديلها بالرغم من النفي العربي المتواتر، غير أنه من المحتمل مضي اللجنة في مسار يمكن أن يؤدي إلى إعادة صياغة المبادرة بشكل ضمني وغير مباشر، ويحولها من مرجعية عربية للسلام إلى موضوع للمفاوضات والأخذ والرد بين العرب وإسرائيل، مما يؤدي إلى تعميق حالة الانقسام العربي وليس الخروج منها[٥٩]. إن القمة لم تتمكن من انتزاع القرار العربي من القوى الكبرى ولم تكن مؤهلة للقيام بذلك بهذا الدور، حيث كتب عليها التماهي مع مواقف القوى الدولية وبالتحديد مع الاتجاهات الأميركية، عدا عن أن قراراتها لم تكن بمستوى الأزمات التي تحيق بالنظام العربي الواهن، فيما يشي بندها المبهم المتعلق "بالتوصل إلى حل متفق عليه" بشأن قضية اللاجئين الفلسطينيين بفتح الخيارات أمام التوطين[٦٠].

الخاتمة

لن يُحسم الصراع العربي–الإسرائيلي عبر تسويات أو مشاريع مجتزأة كالمبادرة العربية للسلام، فحله يتطلب معالجة مسبباته المتمثلة في استعادة الأرض العربية المحتلة وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هُجروا منها عام ١٩٤٨ وعودة القدس وتفكيك المستوطنات، أي بمعنى إزالة الكيان الصهيوني بمرتكزاته العنصرية والتوسعية، وبدون ذلك فإن القضية الفلسطينية ستبقى عالقة دون تسوية، فيما ستظل المنطقة موئلاً لعدم الاستقرار والأمن. إن ثمة حاجة لاستراتيجية عربية بديلة للتعامل مع تداعيات المعطيات الجديدة التي أفرزتها الحرب الإسرائيلية على لبنان، تأخذ بالاعتبار ضمان استمرارية النضال والمقاومة باعتبارها سبيلاً للتحرر وتقرير المصير مع ضرورة إعادة البناء الداخلي.

---

[٥٩] المرجع نفسه، ص ص١١١-١١٦.

[٦٠] المرجع نفسه، ص ص ١١٢ – ١١٣.

التقارير والمقالات

قانون النفط العراقي على خلفية تذبذب وتآكل الدخل في الدول النفطية

القسم الأول - لمحة موجزة عن قطاع النفط العراقي

يثور حول قانون النفط في العراق خلاف عميق بين اتجاهين أساسيين، يرحب أحدهما بالوجود الغربي بقيادة الولايات المتحدة، في منطقة الخليج العربي، وبدعوة شركات النفط العالمية، وبخاصة الأميركية، لاستغلال نفط الخليج الذي يمثل نحو ثلثي الاحتياطيات العالمية. أما الاتجاه الثاني فيتَّعظ بالتجارب التي تحققت في ظل سيطرة تلك الشركات على النفط العربي وأدت إلى تآكل عوائده وتذبذبها الشديد مما يعرّض اقتصاد ورفاهية المنطقة للكثير من النتائج السلبية كما سنوضح في القسم الثالث من هذه الدراسة.

وبداية، لا بدَّ لفهم ما سوف نبديه من ملاحظات وتوصيات حول قانون النفط العراقي من تقديم خلفية موجزة للنفط العراقي الذي تمَّ تأميمه عام ١٩٧٢م، وانتفع بما تحقق في ظل حرب أكتوبر ١٩٧٣م من رفع السعر من ٣ دولارات إلى نحو ١٢ دولاراً، ومن ثَمَّ تراكمت لدى العراق وباقي دول الخليج فيوض نفطية كبيرة كان من الممكن استثمارها اقتصادياً للتحرر من السيطرة الغربية الأميركية، غير أن الغرب أفلح في إفشال المشروع العربي إذ اقتنصت مصارفه تلك الفيوض، وقامت بتجميد بعضها أو تآكلت قيمتها بالتضخم، كما نجح الغرب في حصار "أوبك" من نواح عدة أفقدها الكثير من قوتها التفاوضية. فمن ناحية استُدرجت الدول المصدرة للنفط لإنتاج فائض قامت الدول الغربية بالاحتفاظ به في صورة مخزون استراتيجي لمواجهة أي انقطاع للإمدادات ولاستخدامه في الضغط على الأسعار. ومن ناحية أخرى قام الغرب بترشيد استخدام النفط حيث أمكن خفض الاستهلاك العالمي بنحو ٦ ملايين ب/ ي،

---

* إعداد: دكتور حسين عبدالله، خبير اقتصاديات البترول والطاقة، وكيل أول لوزارة البترول المصرية للشؤون الدولية والعربية وممثلها فى المكتب التنفيذي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (١٩٧٤-١٩٩٢م)، وأستاذ اقتصاديات البترول بجامعة الكويت (١٩٦٩-١٩٧٤م).

كما قامت شركاته بتكثيف البحث عن النفط في دول خارج "أوبك" يحيث ارتفع إنتاجها بنحو ٨ ملايين ب/ ي، وكانت المحصلة: تقليص نفط "أوبك" من ٣١ مليون ب/ ي عام ١٩٧٩م إلى النصف، وانهيار السعر في ١٩٨٦م من ٢٨ دولاراً للبرميل إلى ١٣ دولاراً، مع استمرار تآكله خلال الفترة ١٩٨٦-٢٠٠٣م بحيث لم يتجاوز السعر ٥ خمسة دولارات مقوَّماً بدولار ١٩٧٣م الذي صححت فيه الأسعار من ٣ إلى ١٢ دولاراً.

من ناحية أخرى، ولكي تتبخر مدخرات الدول العربية التي تساندها فيما لو اضطرت لخفض إنتاجها من النفط مساندة للأسعار، قامت الولايات المتحدة - التي تستهلك ربع إنتاج العالم وتستورد ربع وارداته - ببث الوقيعة التي أدت إلى اشتعال الحرب بين العراق وإيران على امتداد الفترة ١٩٨٠-١٩٨٨م، وتحولت خلالها الدولتان من دول فيوض إلى دول مثقلة بديون باهظة. وبذلك فقدت قدرتها على تحمل انقطاع الإنتاج. ثم جاءت الطامة الكبرى بالتحريض الأميركى لصدام حسين كى يحتل الكويت، وتتابعت الأحداث التي جرّت المنطقة العربية إلى ما تعانيه اليوم من انكسار.

وتقدر الاحتياطيات المؤكدة للنفط العراقي بنحو ١١٢ مليار برميل، وهو ما يعادل ١٠٪ من الاحتياطيات العالمية، بالإضافة لنحو ١٠٠ مليار برميل كاحتياطيات محتملة. ويتميز النفط العراقي بضآلة مخاطر التنقيب عنه، نتيجة لاكتشاف عدد كبير من حقوله مما يجعله جاهزاً للإنتاج وبنفقات ضئيلة.

وقد بلغ ما تمَّ اكتشافه حتى الآن نحو ٧٨ حقلاً سوف تلحق بياناتها كملاحق بالقانون، وهي:

الملحق (١): ويضم ٢٧ حقلاً منتجاً حالياً وتتبع شركة النفط الوطنية العراقية INOC.

الملحق (٢): ويضم ٢٥ حقلاً تمَّ اكتشافها قرب التسهيلات الإنتاجية ولم تطور، وتتبع شركة INOC.

الملحق (٣): وبضم ٢٦ حقلاً تم اكتشافها بعيداً عن التسهيلات الإنتاجية ولم تطور، ولا تتبع INOC.

كما يضم الملحق (٤): المناطق الاستكشافية القابلة للتنقيب، ويبلغ عددها ٦٥ قطاعاً ولكن لم يتم بعد اكتشاف ما تحتويه من النفط.

وفي ظل الخطة الخمسية الأولى ١٩٧٦-١٩٨٠م ارتفعت القدرة الإنتاجية إلى ٣,٨ مليون ب/ ي عام ١٩٧٩م، كما كانت الخطة الثانية تستهدف بلوغ الإنتاج ٥,٥ مليون ب/ ي بحلول ١٩٨٣م إلا أن نشوب الحرب العراقية الإيرانية عطّل تنفيذها. مع ذلك حافظ الإنتاج على مستوى ٣,٥ مليون ب/ ي عام ١٩٩٠م، كما حافظت صادراته النفطية على ٣ ملايين ب/ ي خلال الربع الأول من العام المذكور، إلى أن تلقى الضربة المدمرة بنشوب حرب ١٩٩١م التي فرضت الحصار الدولي على العراق واقتصر إنتاجه على ما يفي باحتياجاته.

وبصدور قرار مجلس الأمن رقم ٩٨٦ عام ١٩٩٥م بالموافقة على برنامج النفط مقابل الغذاء عاد النفط العراقي يتدفق إلى الأسواق العالمية من ١٩٩٧م، محققاً نحو ٢,٣٤ مليون ب/ ي سنوياً خلال ١٩٩٨-٢٠٠٢م، وإن كانت تلك الفترة قد لُطِّخت بفسادٍ طال عائداتِه كما طال الهيئاتِ الدولية التي أشرفت على البرنامج.

وفي ٢٠٠١م بدأت محاولةٌ لتحديث صناعة النفط العراقية التي تهالكت بعد أن حُرِمت لأكثر من عشر سنوات من قِطَع الغِيار والأجهزة اللازمة لاستحداثها. وكان من أولويات تلك الخطة الحفاظ على قدرة إنتاجية في حدود ٣,٥-٤ ملايين ب/ ي بالجهود الذاتية، مع الاستعانة بشركات عالمية لإضافة قدرة إنتاجية جديدة.

ومرة ثالثة تدمر الطاقة الإنتاجية للنفط العراقي بالغزو الأميركى في مارس ٢٠٠٣م وما تلاه من تخريب، إذ انخفض إلى نحو ١,٣٤ مليون ب/ ي، كما عجز عن الوفاء باحتياجات المصافي المحلية مما اقتضى استيراد كميات متزايدة من المنتجات النفطية.

وتطول قصة الفساد الذي أحاط بالمشروعات الأميركية لإعادة تأهيل النفط العراقي من فساد على يد الشركات الأميركية بقيادة Halliburton التي كان يرأسها تشينى نائب الرئيس الأميركي، والذي انكشفت بعض أبعاده بالكتب التي أرسلها هنري واكسمان عضو مجلس النواب الأميركي إلى جوشوا بولتن مدير الموازنة الأميركية.

أما الآن، وبعد ان مضى على الاحتلال الأميركي أربع سنوات، فإن النفط العراقي ما زال يعاني من الكثير من المآسي وفقاً للتقرير الذي أعدته جهة رقابية أميركية US Government Accountability Office وأذيع جانب من محتوياته خلال شهر مايو ٢٠٠٧م. ولعل أخطر تلك المآسي أنَّ حجم ما يتمُّ نهبه من النفط العراقي يتراوح بين ١٠٠ و٣٠٠ ألف ب/ ي من جملة إنتاجه الذي يتعثر في حدود مليوني ب/ ي. وتتراوح قيمة النهب والسرقات بين ٥ و١٥ مليون

دولار يومياً على امتداد السنوات الأربع الماضية، أي بإجمالي قد يصل إلى ٢٤ مليار دولار كما أكده المفتش العام العراقي على لسان السيد/ عاصم جهاد المتحدث باسم وزارة النفط العراقية خلال برنامج "حديث الساعة" الذي بثته الإذاعة البريطانية BBC يوم السبت ٥/ ٥/ ٢٠٠٧م وشارك فيه السيد/ عاصم مع كاتب هذه الملاحظات.

وتعتبر تلك السرقات المنظمة أخطر ما يصيب النفط العراقي، فالتخريب الذي يلحق بالمعدات والأنابيب على أيدي المقاومة العراقية لا تتجاوز خسائره كميات محدودة، إذ يتوقف ضخ النفط فور انكسار الخط ويتم إصلاحه خلال فترة وجيزة، أما النهب المنظّم فيتجاوز تلك الكميات بمراحل، فضلاً عن اختلاف الهدف في الحالتين، بين هدف نبيل وبين آخر يتسم بالخسة.

وتتسم تلك الخسة في ضوء اعتماد العراق شبه المطلق على عوائده النفطية لتمويل احتياجاته، وبخاصة الكهرباء والوقود والمياه التي حرم منها المواطن العراقي. ففي عام ٢٠٠٦م بلغت موازنة الدولة نحو ٤٠ مليار دولار مَوّلتْ عوائد النفط نحو ٩٠٪ منها، ويتوقع أن يتكرر الموقف عام ٢٠٠٧م. يأتي هذا على خلفية الوعود الوهمية التي تلقاها العراق في مؤتمر مدريد أكتوبر ٢٠٠٣م، وتعهدت فيه الولايات المتحدة بتقديم منحة ١٩ مليار دولار، كما بلغت جملة التعهدات ٣٣ مليار، وذلك لإعادة تأهيل قطاع النفط الذي قدرت نفقاته بنحو ٥٦ مليار دولار. فأين تلك المنح والتعهدات؟! وعلى أية صورة تمَّ ما أنفق منها؟! وكيف يمكن للمواطن العراقي مواجهة تضخم يبلغ ٦٠٪ سنوياً ودينار عراقي تهاوت قيمته إلى ١٢٦٠ لكل دولار، بينما كان يعادل ٣ دولارات قبل أن يقع في الفخاخ الأميركية؟!

القسم الثاني - توصيات حول مشروع قانون النفط

في ضوء ما تقدم يمكن إبداء الملاحظات التالية حول مشروع القانون الذي أودع مجلس النواب العراقي بعد أن وافق عليه مجلس الوزراء، ويتوقع أن يثور حوله الكثير من الخلاف السياسي والاقتصادي:

أولاً – تأجيل اعتماد القانون إلى أن يتم إعداد منظومة نفطية متكاملة

بداية نرى إرجاء التصديق على القانون في الوقت الحاضر وذلك للأسباب التالية:

(١) يحيل القانون في مواضع مختلفة إلى قوانين مكملة تصدر مستقبلاً، ومن أمثلتها قانون شركة النفط الوطنية العراقية، وقانون وزارة النفط الذي سيتم بمقتضاه إعادة هيكلة وارتباط

الشركات والوحدات التنظيمية بالوزارة (المادة ٧ ب)، ثم ملاحق للقانون تتضمن نماذج للعقود التي يتم التعاقد على أساسها مع الشركات[١]، سواء كانت عقود خدمة، أو عقود تطوير وإنتاج، أو عقود اقتسام الإنتاج PSA (المادة ٨ ت). ولما كانت تلك القوانين تعتبر أجزاء من منظومة نفطية متكاملة، فإنه يحسن إرجاء إصدار القانون الحالي إلى أن تُعدَّ القوانين المرتبطة به وتصدر جميعها في منظومة متكاملة، تفادياً لوقوع تناقضات بين أجزاء المنظومة تعيد من جديد مناقشة القانون الأساسي وتعديله.

(٢) يعاني قطاع النفط العراقي في الوقت الحاضر من فساد مستفحل على نحو ما ذكرنا. ومن المعروف أن الفساد المحلي لا ينتعش إلا إذا التقى بفساد دولى، إذ يصعب تسويق ما يُنهب من النفط داخل الدولة المنتجة وإنما يلزم تصريفه في أسواق خارجية بمعرفة أفراد أو شركات أجنبية. ومن هنا فإن التوسع في إنتاج النفط العراقي – وهو ما يستهدفه القانون المعروض – في ظل الاحتلال الجاثم على صدر العراق من شأنه التشجيع على اتساع حلقة الفساد الحالي ولا يترك مجالاً لمن يرغب في محاربته، إذ تتكاتف حلقات الفساد الداخلية مع نظيرتها الأجنبية لنهب مزيدٍ من الثروات النفطية.

(٣) ولعل مما يساند فكرة التأجيل ما جاء في تقرير US Government Accountability Office السابق الإشارة إليه مؤكداً عدم وجود أجهزةٍ لقياس النفط المنتج في الحقول وفي أرصفة الشحن والتحميل (وهي الأجهزة المشار إليها في المادة الرابعة، الفقرات ٣٠ و٣٢ و٣٣ من مشروع القانون)، ومؤكداً أيضاً على أن ما يوجد من تلك الأجهزة لا يعمل بالكفاءة المطلوبة. ولذلك نوصي بعدم التعاقد مع شركات أجنبية – حتى لو صدر هذا القانون الآن – قبل أن يتمَّ إصلاح تلك الأجهزة والتأكد من أنها تعمل بالكفاءة المطلوبة.

(٤) وإذ تقضي أحكام القانون الدولي بعدم شرعية ما يُبرَم من اتفاقيات تتعلق بالثروات الطبيعية للدولة الخاضعة لاحتلال أجنبي، فإن ذلك من شأنه تثبيط رغبة الشركات العالمية ذات السمعة الطيبة في الإقدام على إبرام اتفاقيات نفطية مع العراق في ظل قانون يصدر أثناء خضوعه لاحتلال أجنبي، خاصة بعد أن صدَّق مجلس الأمن على وصف الولايات المتحدة بـ"دولة احتلال". ولن يجدي في ذلك ما نصّتْ عليه المادة (٨ ث) من ضرورة بذل

[١] ينظر فى شرح مختلف العقود البترولية الفصلين الرابع والخامس من كتابنا "مستقبل النفط العربي"، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يونيو ٢٠٠٦.

الجهود الحثيثة من أجل ضمان التطوير العاجل والفعّال للحقول المكتشفة غير المطورة كلياً أو جزئياً عند تاريخ صدور هذا القانون بالتعاون مع شركات نفط ذات سمعة محمودة.

(٥) هذا، وتتفق توصيتنا بتأجيل القانون – مع اختلاف الأسباب – مع توصية تقدَّم بها للبرلمان العراقي بتاريخ ٥/ ٣/ ٢٠٠٧ ووقعها نحو ٦٠ من خبراء النفط العراقيين المقيمين بالخارج. فقد طلب هؤلاء الخبراء بموجب خطاب مفتوح عقب المناقشات التي دارت في اجتماع عُقد بالأردن يوم ١٧/ ٢/ ٢٠٠٧م إرجاء النظر في القانون إلى أن يمكنهم وغيرهم من المواطنين العراقيين مناقشة مشروع القانون ومعالجة أوجه النقص التي تشوبه، وذلك في إطارٍ من الشفافية والحرص على الصالح العام.

ثانياً – ملاحظات شكلية حول مشروع القانون

هناك عيوب شكلية في صياغة المشروع المعروض ومن أمثلتها:

(أ) أن لغة القانون تسهب في الوصف باستخدام ألفاظ غير محددة المعنى فنياً، مما يفسح المجال لالتقاط ما يحمل منها معانيَ مختلفة ويطلق الخلاف حول تفسيرها، وذلك على خلاف اللغة القانونية المستخدمة في قوانين النفط في مختلف الدول التي تتسم بالدقة واستخدام لغة فنية ذات تعريفات محددة ومعانٍ متفقٍ عليها، مما لا يسمح بالاختلاف في تفسيرها.

(ب) أن الموضوع الواحد جرتْ معالجته بالتجزئة في أكثر من مادة، واستخدمت في كل موضع لغةً قد تفتح المجال للاختلاف حول تفسيرها. ومن أمثلة ذلك تناول وزارة النفط تحت المادة (٥ ث) ثم تفصيلاً تحت المادة (٧). كما توزعت معالجة شركة النفط الوطنية العراقية بين المادة (٥ ج) والمادة (٦).

ثالثاً – ملاحظات موضوعية حول مشروع القانون

ومما يُلاحظ على القانون من الناحية الموضوعية ما يلي:

(١) إن أهمّ النقاط السلبية: عدمُ النص على سلطة مجلس النواب في التصديق على الاتفاقيات التي تُبرَم مع الشركات الأجنبية للتنقيب عن النفط وتطويره وإنتاجه، وذلك خلافاً للقاعدة العامة المستخدمة تقريباً في جميع الدول النفطية، وهي: ضرورة صدور كل اتفاقية بقانون – سواء كانت اتفاقية اتحادية أو اتفاقية إقليمية – وذلك لضمان موافقة ممثلي

الشعب على الاستثمار الأمثل لثروة الشعب الأساسية التي تمثل عائداتها أكثر من ٩٠٪ من موارد الدولة. ولا يكفي في ذلك أن يُعهد بهذه المسؤولية إلى "المجلس الاتحادي للنفط والغاز" كما تقضي بذلك المادة (٥ ت)، إذ لا يعدو هذا المجلس أن يكون جزءاً من السلطة التنفيذية، التي تخضع لرقابة الهيئة التشريعية وفقاً للمبادئ الدستورية الثابتة.

(٢) أما النص في المادة (٥ أولاً) على مصادقة مجلسِ النواب على الاتفاقيات النفطية الدولية التي تُعقد مع الدول فإنه لا يشمل العقود التي تُبرَم مع الشركات للتنقيب عن النفط والتي ينبغى صدورها بقانون.

(٣) تقضي المادة الثانية من مشروع القانون بأن يُستثنى من الخضوع له تكرير البترول وتصنيع الغاز واستخداماتهما الصناعية، وكذلك خزن ونقل وتوزيع المنتجات النفطية. ونحن لا نرى مبرراً لاستثناء هذه الأنشطة من الخضوع للقانون. وإذا كان لا بُدَّ من معالجتها بطرق تتفق مع طبيعتها فلا مانع من استصدار قانون خاص بها يلحق بالمنظومة النفطية المتكاملة التي أشرنا إليها فيما سبق.

(٤) يُلاحظ أن مسؤوليات ووظائف وزارة النفط قد تمَّ تحجيمها في نطاق أقل مما يمنح عادة لها في دول نفطية مماثلة، كما سُلختْ من إشراف الوزارة شركةُ النفط الوطنية التي صارت تتبع المجلس الاتحادى للنفط والغاز. وهذه نقطة إيجابية ورؤية سليمة بعدم إخضاع الشركات التنفيذية للوزارة، وقصر مسؤوليات الوزارة على تمثيل سلطة الدولة، ومن ثَمَّ تضيق الفرص المتاحة لنمو الفساد.

(٥) كذلك يدخل في نطاق الإيجابيات: فصلُ نشاط شركة النفط الوطنية العراقية INOC واقتصاره على عمليات التنقيب والإنتاج دون تسويق هذا الإنتاج. فكما تقضي المادة (٥ ج أولاً) تلتزم تلك الشركة ببيع حصتها من النفط الخام إلى شركة تسويق النفط SOMO بسعر التسليم الذي يُغطي الكلفة بالإضافة إلى ربح معقول يمكِّنُ الشركةَ من التطور بصورة حيوية في مجالي التنقيب والإنتاج. ذلك لأن توزيع العمل بين شركتين تتخصص كل منهما في مجالها من شأنه رفع الكفاءة الإنتاجية ووضع الخبرات البشرية المتخصصة حيثما ينبغى أن تكون تحت إدارة مستقلة، بينما يؤدي دمج النشاطين تحت إدارة واحدة إلى انخفاض الكفاءة وتهيئة الفرص لانتشار الفساد كما يحدث في الدول التي اختارت دمج النشاطين، على تفصيل لا يتسع المجال لمعالجته.

(٦) يجب أن تتضمن المادة (٦ ثالثاً) نصاً يتيح إعطاء الأولوية للشركة الوطنية في الحصول على ترخيص للتنقيب والإنتاج في مناطق جديدة خارج المناطق الخاضعة لعملياتها متى تعادلت شروطها مع شروط الشركات الأجنبية المنافسة.

(٧) هذا، وأوصي من واقع الخبرة الشخصية في التفاوض على إبرام العقود النفطية على أن يُنصَّ في كل قانون يصدر باعتماد العقود التي تُبرَم مع الشركات على ما يلي:

إذا حدث بعد تاريخ السريان تغيير في التشريعات أو اللوائح القائمة والمطبقة في الدولة مما يكون له تأثير مهم على المصالح الاقتصادية في غير صالح الشريك الأجنبي، حينئذ يتفاوض الطرفان لتعديل الاتفاقية بما يعيد التوازن الاقتصادي الذي كان موجوداً في تاريخ السريان. ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تؤدي هذه التعديلات إلى انتقاص أو زيادة في حقوق والتزامات الشريك الأجنبي عما تمَّ الاتفاق عليه عند تاريخ السريان.

رابعاً – استقلالية وكفاءة ووحدة القرار العراقي

(١) يبقى أهمّ شرط لضمان الحرص على الصالح العام في قطاع النفط؛ وهو نزاهة واستقلالية القائم بالتفاوض على العقود التي تُبرَم مع الشركات للتنقيب عن النفط وتنميته وإنتاجه. ذلك لأن أنموذج العقد المعتمد بالقانون يترك فراغات لا تُملأ إلا بالتفاوض. ومن ذلك كمثال حجم ما يحصل عليه الشريك الأجنبي سداداً للنفقات التي يقوم بإنفاقها على التنقيب والإنتاج، ومدة استرداد تلك النفقات، وحجم ما يحصل عليه الشريك الأجنبي كحصة في الإنتاج مقابل أرباحه، وأسعار الغاز الذي تحصل عليه الدولة من نصيبه لأغراض الاستهلاك المحلي، وحجم ما تلتزم به الشركة المنتجة كإتاوة Royalty تحصل عليها الدولة بمجرد استخراج النفط مقابل نضوبه وباعتبارها ثمناً للخام مستقلاً عن التكاليف وذلك بصرف النظر عمّا يلحق بالنفط من ربح أو خسارة. كذلك يقضي مشروع القانون بتصفية الشركات المؤهلة للتعاقد على التنقيب والتطوير في صورة قائمة مختصرة Short list (المادة ٩ ب سابعاً).

(٢) وفي اعتقادنا أنه سيكون صعباً، إن لم يكن مستحيلاً، أن يحتفظ المفاوض العراقي باستقلال قراره أثناء التفاوض مع الشركات في ظل احتلال أميركي سيحاول دون شكٍّ إسناد أهم

أنشطة النفط العراقي للشركات الأميركية وبشروط سخية تخدم الاقتصاد الأميركي أكثر مما تخدم الاقتصاد العراقي.

(٣) تتضمن المادة ١٠ (آليات التفاوض والتعاقد) مدداً قصيرة للتفاوض وتقييم العقود، تُلزَم بها الأجهزة المشاركة في تلك العمليات. وتشمل تلك الأجهزة شركة النفط الوطنية، والهيئة الإقليمية، والوزارة، والمجلس الاتحادي، ومكتب المستشارين المستقلين الذي يتبع المجلس. ويقضي النصّ باعتبار الاتفاقية موافَقاً عليها تلقائياً إذا انقضت المدد المقررة دون إجابة. وفي رأينا إن تلك المدد تقيد قرار التقييم وتحد من كفاءته، وخاصة عندما تزدحم الاتفاقيات في وقت واحد نتيجة لطرح عدد كبير من القطاعات في المناقصات العامة. ولذلك نوصي بعدم تحديد مدد لهذه الأنشطة وتركها لتقدير الجهات القائمة بها التي يفترض بها أنها تتمتع بجانب كبير من الخبرة والمسؤولية، مما يجعلها أكثر دراية بالمصلحة العامة.

(٤) أخيراً، يتردد في وسائل الإعلام أن حكومة إقليم كوردستان KRG تعترض على القانون وتحاول الانفراد بالسيطرة على الحقول الواقعة في نطاق الإقليم بدءاً بإبرام الاتفاقيات مع الشركات الأجنبية وانتهاء بالعوائد النفطية، وأن تلك الحكومة تهدد باستئناف التفاوض مع الشركات وإبرام التعاقد معها إذا لم يصدر القانون محققاً لمطالبها. وفي هذا المجال نرى أن السيطرة على قطاع النفط يجب أن تكون مركزية وأن تجزئته بين سلطات مختلفة داخل الدولة الواحدة يؤدي إلى نتائج سلبية خطيرة لا يتسع المجال لسردها. ومن التجارب التي تؤكد رؤيتنا ما قام به شافيز رئيس فنزويلا من إصلاحات في قطاع النفط الذي استقطبته الشركات الأميركية على امتداد عشرين عاماً وحرمت الدولة من ثمار ثروتها الطبيعية الأساسية، حتى وهي في أشد الحاجة إليها. وكان من أهم تلك الإصلاحات إستعادة مركزية السلطة المشرفة على قطاع النفط. وقد قمنا بشرح أبعاد تلك التجربة بالتفصيل في دراستنا المنشورة بعنوان "**فنزويلا.. الدولة الرائدة بين مصدري النفط**"، في التقرير السنوي "**الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية**"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بدار الأهرام المصرية، يناير ٢٠٠٧م.

القسم الثالث - عوائد الدول النفطية في ظل السيطرة الغربية

لا يتسع المجال لشرح التجارب التي مر بها النفط العربي في ظلِّ سيطرة الشركات العالمية الكبرى على استغلاله عبر ما يزيد على نصف قرن، ويكفي أن نشير هنا إلى أن تلك الشركات حرصت على ألا تتجاوز عوائد الدول النفطية ٣٠ سنتاً للبرميل مقوَّمة بدولار عام ١٩٤٧م وذلك عبر ربع القرن السابق على حرب اكتوبر ١٩٧٣م التي أعادت بعض التوازن لأسعار النفط الاسمية برفعها من ٣ إلى ١٢ دولاراً.

كذلك عملت تلك الشركات على تزويد الاقتصادات الغربية بما كانت تحتاجه لإعادة بنائها بعد الحرب العالمية الثانية بحيث ارتفع إنتاج النفط العربي من مليون ب/ ي عام ١٩٥٠م إلى نحو ٢٢ مليون ب/ ي في منتصف عقد السبعينات.

وتطول القصة بحيث تتناول حرمان الدول المنتجة من ثمار صناعة تكرير النفط التي حرصت الدول الغربية على توطينها في أراضيها، وما ارتبط بتلك الصناعة من نمو مذهل في الصناعات البتروكيماويات التي تبلغ القيمة المضافة فيها نحو ٢٦٠٠ دولار إذا حُوِّل برميل من النفط إلى منتجات بتروكيماوية جاهزة للاستهلاك النهائي.

لذلك، وفي حدود ما تسمح به هذه الدراسة الموجزة، سوف نتناول بعض الآثار السلبية التي ارتبطت بترك مقاليد الصناعة للدول الصناعية الغربية وشركاتها العالمية، وخاصة الشركات الأميركية، التي يبدو أن قانون النفط العراقي قد فُصِّل بحيث يعطيها الأولوية في استغلال النفط العراقي على امتداد المستقبل المنظور.

أولا – تذبذب العائدات النفطية

يعتمد حجم الدخل القومي في الدول المصدرة للنفط، كما تعتمد موازنات الدولة، بدرجة كبيرة، على العائدات النفطية التي تعتمد بدورها على أسعار النفط الحقيقية وعلى حجم إنتاجه وصادراته، وهو ما يتضح من الجدول التالي[١] (السعر بالدولار، والعائدات بمليار دولار، والصادرات بمليون برميل يومياً):

[١] د. حسين عبدالله: مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦م. جداول الملحق (١) و(٢٤) و(٣٥).

التاريخ أو السنة	السعر الاسمى	السعر بدولار ١٩٧٣م	نصيب الدولة بدولار اسمي	صادرات "أوبك"	العائدات مقومة بدولار ١٩٧٣م
١٩٧٠	١,٨٠		٠,٩١	٢٢,١٠	٧,٣٤
أول أكتوبر ١٩٧٣	٣,٠١	٣,٠٥	٢,٠٠		
يناير ١٩٧٤	١١,٦٥	٩,٦٨	٩,٢١	٢٨,٨٠	٨٠,٤٤
أول يوليو ١٩٧٧	١٣,٦٦	٨,٦٧	١٢,١٦	٢٩,٠٦	٨١,٨٦
أول يونيو ١٩٧٩	١٨,٠٠	٩,٠٤	السعر-التكلفة	٢٨,٥٨	٩٤,٣٠
١٩٨٠	٢٨,٦٤	١٣,٢٦	"	٢٤,٥١	١١٨,٦٣
١٩٨١	٣٢,٥١	١٥,٥٥	"	٢٠,٢١	١١٤,٧١
١٩٨٤	٢٨,٢٠	١٤,٦٦	"	١٣,٩٢	٧٤,٤٩
١٩٨٦	١٣,٥٣	٥,٥٠	"	١٥,٠٩	٣٠,٢٩
١٩٨٧	١٧,٧٣	٦,٢٥	"	١٤,٦٣	٣٣,٣٨
١٩٨٨	١٤,٢٤	٤,٧١	"	١٣,٢٦	٢٢,٨٠
١٩٩١	١٨,٦٢	٥,١٨	"	١٩,٩٢	٣٧,٦٦
١٩٩٤-١٩٩٩	١٦,٨٥	٤,٨٦	"	٢٣,٣٦	٤١,٤٤
٢٠٠٠	٢٧,٦٠	٧,٧٩	"	٢٥,٠٦	٧١,٢٥
٢٠٠١	٢٣,١٢	٦,٥٨	"	٢٣,٨٨	٥٧,٣٥
٢٠٠٣	٢٨,١٠	٦,٥١	"	٢٣,١٩	٥٥,١٠
٢٠٠٤	٣٦,٠٥	٧,٥٨	"	٢٥,٨٤	٧١,٤٩
٢٠٠٥	٥٠,٦٤	١٠,٤٢	"	٢٧,١٩	١٠٣,٤٢

ويلزم في البداية توضيح الفرق بين السعر الاسمي للنفط Nominal price وبين السعر الحقيقي Price in real terms الذي يعبِّر عن تطور السعر عبر فترة زمنية بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي والتغير في سعر صرف الدولار الذي يُتخذ أساساً لتسعير النفط.

وإذ تعتبر المجموعة الصناعية الغربية أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والإنماء OECD الشريك التجاري الرئيس في مبادلة النفط بالسلع التي تصدرها تلك المجموعة إلى دول "أوبك"[١]، فإن تطور الأسعار في الجانبين يمكن أن يكشف عن القيمة الحقيقية لأسعار النفط معبراً عنها بدولارات ثابتة القيمة عند عام ١٩٧٣م وهو العام الذي صححت خلاله أسعار النفط بفضل الانتصار العربي في حرب أكتوبر من ٣ إلى ١١,٦٥ دولاراً للبرميل.

في ضوء ما تقدم، وكما يتضح من الجدول السابق يمكن رصد التفاوت الكبير بين السعر الاسمي، معبراً عنه بدولارات جارية Current dollars، وبين السعر الحقيقي معبراً عنه بدولارات عام ١٩٧٣م والذي يدخل في حسابه استبعاد عامل التضخم وتقلبات سعر صرف الدولار في مواجهة العملات الرئيسة. وكمثال على ذلك فإن السعر الاسمي في عام ٢٠٠٥م قد بلغ ٥٠,٦٤ دولاراً في المتوسط، بينما لم يتجاوز السعر الحقيقي ١٠,٤٢ دولارات وهو ما يعادل خُمس السعر الاسمي.

كذلك يوضح الجدول السابق تقلبات السعر حتى بعد تصحيحه في ظل حرب أكتوبر ١٩٧٣م، إذ تراوح في صورته الحقيقية بين ذروة بلغت نحو ١٥,٥٥ دولاراً عام ١٩٨١م وبين قاع تدنى إلى نحو ٤,٨٦ دولاراً في المتوسط خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٩م. كما يوضح الجدول التذبذب في حجم صادرات "أوبك" النفطية التي ارتفعت في بعض السنوات إلى ٢٩ مليون ب/ ي وتدنت في سنوات أخرى إلى ١٣ مليون ب/ ي. واتسمت بالتقلب في أغلب السنوات.

ويرجع التذبذب الشديد لأسعار وصادرات النفط في أغلب السنوات إلى سياسات الدول الصناعية الغربية التي حاصرت "أوبك" في دور المنتج المكمل Residual producer الذي يحدد إنتاجه بحجم فجوة العجز بين الطلب العالمي على النفط وبين إنتاج الدول غير الأعضاء في "أوبك". ومن مقتضى هذا الدور أن يتعرض إنتاج "أوبك" لتقلبات الطلب العالمي من ناحية، كما يتعرض، من ناحية أخرى، لتقلبات الإنتاج خارج "أوبك".

---

[١] استوردت المجموعة الغربية فى عام ٢٠٠٠م نحو٧١٪ من واردات العالم النفطية والنسبة نفسها من صادرات "أوبك". كما أن ما تنفقه دول "أوبك" من عائداتها النفطية فى أسواق المجموعة الصناعية الغربية للحصول على السلع والخدمات أو للاستثمار لا يقل – في تقديرنا– عن تلك النسبة، ومن ثَمَّ تعتبر تجارة النفط بين الجانبين أقرب إلى كونها مبادلة سلعية حيث يتحدد توزيع الربح وفقاً لتطور معدل التبادل التجاريTerms of trade.

ومن ناحية ثالثة يتعرض لتقلبات المخزون التجاري والمخزون الاستراتيجي للنفط SPR الذي تُديره الشركات العالمية نيابة عن الحكومات الغربية بقيادة الولايات المتحدة.

وكان من نتائج تلك التقلبات المتعددة الجوانب، سواء في حجم الصادرات، أو في سعر التصدير، في صورتيه الاسمية والحقيقية، أن تذبذبت بشدة عائدات "أوبك" النفطية، معبراً عنها بدولارات ثابتة القيمة عند ١٩٧٣م. ومن ذلك ارتفاع تلك العائدات إلى قمة بلغت في عام ١٩٨٠م نحو ١١٩ مليار دولار، ثم تدنيها إلى هاوية لم تتجاوز ٢٣ مليار دولار عام ١٩٨٨م.

خلاصة لما تقدم

١) إذا كان الدخل القومي في الدول المصدرة للنفط يعتمد بدرجة كبيرة على حجم عائدات النفط في صورتها الحقيقية، وليس في صورتها الاسمية، وذلك نتيجة لارتفاع نصيب تلك العائدات من الناتج المحلي الإجمالي ومن موازنة الدولة، ومن باقي الأنشطة الاقتصادية؛

٢) وإذا كانت بعض الدول النفطية قد تراخت في استثمار فيوضها النفطية في بناء صرح صناعي وتجاري توازن عائداته ما يطرأ على عائدات النفط من تدنٍ في بعض السنوات، وآثرت أن تودع فيوضها النفطية في الدول الغربية كودائع مصرفية تتعرض للتجميد أو تتآكل قيمتها نتيجة للتضخم وتدهور قيمة الدولار؛

٣) وإذا كانت بعض تلك الدول لم تقم بإنشاء صندوق موازنة Equilibrium Fund لكي تضيف إليه الفيوض وتلجأ إليه لمواجهة العجز؛

٤) وإذا كانت تلك الدول تلجأ أحياناً لاسترضاء مواطنيها بتوزيع جانب من الفيوض النفطية عليهم في صورة نقدية أو في صورة سلع وخدمات استهلاكية لا تضيف الكثير إلى القاعدة الإنتاجية؛

٥) إذا كان الأمر كذلك، فإن دَخْلَ ورفاهية المواطن في الدول النفطية – ومنها العراق – سوف يتوقفان في نهاية المطاف على عوامل لا تخضع لسيطرة الدولة المنتجة للنفط، بل تحكمها سياسات الدول المستهلكة للنفط وشركاتها العملاقة، بما تنطوي عليه تلك السياسات من تقلبات الاقتصاد في تلك الدول والتي تنعكس مباشرة على حجم الطلب العالمي على النفط ومن ثم على حجم صادراته وأسعاره وعائداته كما يتبين من الجدول السابق.

ثانياً – المبالغة في تقدير عائدات النفط

على الرغم من ضآلة حجم عائدات "أوبك" النفطية، معبراً عنها بصورتها الحقيقية كما أوضحنا، إلا أن بعض الهيئات البحثية الغربية تحاول تضخيم تلك العائدات وتصوير دول "أوبك" في صورة الدول التي تثرى على حساب الدول المستوردة للنفط، وهو ما نراه مجانباً للصواب. فقد قامت هيئة معلومات الطاقة الأميركية (Energy Information Administration (EIA بتقدير عائدات "أوبك" باستخدام دولارات ثابتة القيمة عند مستواها عام ٢٠٠٥ مع إغفال أثر اختلاف حجم الصادرات النفطية في أعوام المقارنة، وذلك على النحو الذي يوضحه الجدول التالي.

غير أن الصورة تختلف تماماً إذا استخدمنا دولارات ثابتة القيمة عند مستواها في عام ١٩٧٣م، وهو العام الذي صححت خلاله الأسعار من ٣ دولارات للبرميل إلى ١١,٦٥ دولاراً بفضل الانتصار العربي في حرب أكتوبر ١٩٧٣م. وتختلف الصورة أيضاً إذا أدخلنا في الاعتبار اختلاف حجم الصادرات النفطية، وهو ما أغفلته دراسة EIA.

ففي عامي ١٩٨٣م و١٩٨٤م لم تتجاوز صادرات "أوبك" ١٤ مليون ب/ ي، بينما ارتفعت تلك الصادرات في عام ٢٠٠٤م إلى نحو ٢٥ مليون ب/ ي. وبحساب بسيط يتضح أن ما حققته "أوبك" من عائدات عام ٢٠٠٤م مقابل تصدير ٢٥ مليون ب/ ي لم يتجاوز بدولارات ثابتة القيمة عند مستوى ١٩٧٣م نحو ٧٧ مليار دولار، وهي القيمة نفسها التي حققتها "أوبك" في كل من عامي ١٩٨٣م و١٩٨٤م بالدولارات الثابتة القيمة نفسها مقابل تصدير ١٤ مليون ب/ ي.

الخلاصة

ويستخلص مما تقدم، أنه بافتراض أن صادرات لا يتجاوز حجمها في عام ٢٠٠٤م نظائرها في عامي ١٩٨٣م و١٩٨٤م (أي ١٤ مليون ب/ ي وليس ٢٥ مليون ب/ ي)، فإن حصيلة صادرات "أوبك" النفطية في عام ٢٠٠٤م لا تتجاوز ٤٤ مليار بدولارات ١٩٧٣م وليس ٣٣٨ ملياراً كما ضخمتها دراسة EIA باستخدام دولارات ٢٠٠٥م ودون اعتبار لاختلاف حجم الصادرات كمياً.

والخلاصة، إن محاولة تضخيم عائدات "أوبك" باستخدام دولارات هبطت قيمتها بعامل التضخم على مدى ثلث قرن، مع إغفال الزيادة التي طرأت على حجم صادرات "أوبك" النفطية وتقدر بنحو ٧٩٪، قد يوحي بأن دول "أوبك" قد انضمت إلى مجموعة الدول الصناعية الغربية

وصارت مطالبة بالعمل على خفض أسعار النفط، مع أن تلك الأسعار قد تدنت في صورتها الحقيقية إلى أقل من ٥ دولارات على امتداد الفترة ١٩٨٦-٢٠٠٠م.

عوائد النفط وفق تقدير هيئة معلومات الطاقة الأميركية EIA (الوحدة = مليار دولار ثابت القيمة عند مستواه عام ٢٠٠٥م)					
الدولة	١٩٨٠	١٩٩٨	٢٠٠٤	٢٠٠٥[1]	٢٠٠٥[2]
الدول العربية أعضاء "أوبك"					
السعودية	٢١١,٧	٣٩,٧	١١٥,٦	١٥٠,١	١٦٤,٧١٠
الإمارات	٣٨,٢	١٠,٩	٣٠,٢	٣٩,٠	٤٩,٧٠٠
الكويت	٣٨,٠	٩,١	٢٧,٤	٣٦,٩	٤٢,٥٨٣
قطر	١٠,٩	٣,٩	١٣,٥	١٧,٠	١٨,٦٣٤
العراق	٥٤,٨	٧,٦	١٨,٢	١٩,٣	٢٣,٤٠٠
الجزائر	٢٦,١	٦,٤	٢٢,٧	٢٩,٨	٣٢,٨٨٢
ليبيا	٤٥,١	٦,٧	١٨,٢	٢٣,٩	٢٨,٣٢٤
جملة	٤٢٤,٨	٨٤,٣	٢٤٥,٨	٣١٦	٣٦٠,٢٣٣
باقي أعضاء "أوبك"					
إيران	٢٦,٦	١١,٩	٣٢,٢	٤١,٠	٤٨,٢٨٦
نيجيريا	٤٨,٤	٩,٩	٢٩,٨	٣٧,٧	٤٦,٧٧٠
فنزويلا	٣٦,٨	١٣,٥	٢٩,٨	٣٥,٥	٤٨,٠٥٩
أندونيسيا	٣٠,١	٣,٥	٠,٦	- ٠,٤	٩,٢٤٨
إجمالي "أوبك"	٥٦٦,٦	١٢٣,٢	٣٣٨,٣	٤٢٩,٨	٥١٢,٥٩٦

في ضوء ما تقدم، وحتى مع توفر بعض الفيوض النفطية رغم ارتفاع المديونية في بعض دول الخليج، يثور السؤال: هل يعد استثمار تلك الفيوض في الدول الغربية، وبخاصة في الولايات المتحدة، أضمن الوسائل لتوفير استثمارات آمنة تضمن تلبية احتياجات المنطقة خلال فترة ما بعد نضوب النفط، أم أن تنويع مناطق الاستثمار، والتوسع في اختيار

[1] تقديرات EIA قبيل انتهاء عام ٢٠٠٥م ولذلك يشوبها قدر كبير من "اللايقين".

[2] تقديرات "أوبك" بعد انتهاء عام ٢٠٠٥م ولذلك تعتبر أقرب إلى الواقع وإن كان يلزم مضي بعض الوقت قبل أن تعتبر مؤكدة.

الفرص الإنتاجية الآمنة داخل الدول العربية، من شأنه خفض المخاطر المحيطة بالاستثمارات؟

وتبدو أهمية السؤال في ضوء ما يحدث في الدول الغربية، وبخاصة في الولايات المتحدة، من إخضاع الاستثمارات العربية للقيود بدعوى الحرب ضد "الإرهاب"، وخاصة عقب حادث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م. هذا بالإضافة إلى المواقف غير المرحبة بتلك الاستثمارات متى اتخذت شكلاً منتجاً، ومن ذلك أن شركة "دبي العالمية للموانئ" كانت قد اشترت عدداً من الموانئ الأميركية من شركة "P&O" البريطانية بمبلغ ٦,٨ مليار دولار، لكنها واجهت دعوى قضائية ضدها، كما اعترضت إحدى لجان "مجلس النواب" الأميركي على الصفقة باعتبار أن وضع الموانئ الأميركية في أيدي جهات شرق أوسطية يهدد أمن الولايات المتحدة. وبذلك أرغمت الشركة الإماراتية على بيع موانئها الأميركية إلى شركة " AIG للاستثمار العالمي" وهي شركة أميركية. وحتى صفقة البيع هذه لم تسلم من المشكلات.

ويستخلص مما تقدم أن الدول الغربية، بقيادة الولايات المتحدة، لا ترحب بالاستثمار العربي والخليجي إلا إذا جاء في صورة ودائع مصرفية تعيد إقراضها لتثرى مما تربحه نتيجةً لفروق الفوائد، كما يمكنها إخضاع حركتها للرقابة والقيود، وتستطيع متى شاءت أن تجمدها كما حدث مع دول عديدة ومنها ليبيا التي لم يفرج عن ودائعها إلا بعد أن اقتنص الغرب منها تعويضات بمعدلات باهظة بدعوى مسؤولية ليبيا عن طائرة لوكربي، وقامت ليبيا بتسليم مشروعها النووي بالكامل للولايات المتحدة.

إن استعراض ما تحقق من استثمارات في ظل الطفرات السابقة للفيوض النفطية يؤكد أن أغلب الدول المصدرة للنفط قد لجأ إلى أسلوب التنمية القطرية والإنفاق الاستهلاكي لتلك الفيوض. ولا يتسع المجال لشرح الآثار السلبية لتلك السياسة الانطوائية، وحاصة بعد أن أخذ العالم يتجه إلى اندماج الكيانات الاقتصادية الصغيرة لكي يخلق منها كيانات كبرى تستطيع التعامل مع منافسيها من الشركات المتعددة الجنسية العابرة للقارات. وهنا ينبغي أن يؤخذ مأخذ الجدّ مخاطر الاستثمار في الدول الغربية، وبخاصة الولايات المتحدة، التي صار هاجسها الأول محاربة "الإرهاب" وإلصاق التهمة – بالباطل – بكل من هو عربي أو مسلم. ومتى توصلنا إلى إدراك تلك الحقيقة، ودققنا في أبعادها، استطعنا أن نرى نوافذ استثمارية تستحق الانفتاح عليها بدراسة جدوى المشروعات المتاحة في إطار من "**التكامل الإنتاجي الحقيقي**"، سواء توفر هذا الإطار في منطقة الخليج أم في منطقة أوسع على الصعيد العربي الشامل.

أوروبا وقضية الحصار على الشعب الفلسطيني

بعد التوصل إلى إعلان مكة في ٨/ ٢/ ٢٠٠٧م عمَّت موجة من التفاؤل بقرب إنهاء الحصار المالي الأوروبي المفروض على الشعب الفلسطيني، واستبشر كثيرون آنذاك بالأثر الإيجابي للتفاهمات الفلسطينية الداخلية على تغيير المواقف الأوروبية والدولية التي سعت لعزل حكومة حماس من خلال سياسة عقاب جماعي للشعب الفلسطيني، يمكن اختزالها في معادلة جديدة هي: "الخبز مقابل التنازل عن الحقوق".

ربما لا يختلف اثنان على أن توحيد الصف الفلسطيني، وتوسيع مساحة الاتفاق والتفاهم على حدٍّ أدنى من الفعل، هو من المداخل الأساسية لإدارة الصراع مع العدو ومعسكر الداعمين له، ولكن ذلك لا يبدو كافياً وحده لكسر حلقات الحصار الغربي على حكومة الوحدة الفلسطينية التي واجهت -حتى قبل تنصيبها رسمياً- موقفاً غربياً صارماً يطالبها بالالتزام بشروط مجحفة لضمان إرضاء الطرف الإسرائيلي، لكي يعترف بالحكومة طرفاً مفاوِضاً.

وبعد مرور أكثر من أربعة أشهر على اتفاق مكة لم يتزحزح الحصار المالي الدولي إلا قليلاً، وبقي قائماً على أساس صلب هو: شروط اللجنة الرباعية الدولية، التي اتضح الآن تماماً أنها تهدف إلى تثبيت أمريْن متداخليْن هما: عدم السماح لحركة التحرر الفلسطينية بتعديل الميزان التفاوضي، وضمان الأمن الإسرائيلي الذي يعني ضمناً إسقاط البعد السياسي للقضية الفلسطينية، مما يسمح ببقاء الحلول الإسرائيلية– الأميركية المعروضة لتسوية القضية الفلسطينية التي تتمحور حول "الحل الأمني" الذي يدور حول تصفية كل أشكال المقاومة المسلحة والشعبية أو المدنية.

إن تطور الأحداث في غزة على مدار عام ونصف تقريباً يكشف أن كثيراً من الأطراف الداخلية والإقليمية والدولية لم تتقبل بعد الانتصار الانتخابي لحركة حماس، وهي لا ترغب في التسليم بنتائجه على النظام السياسي الفلسطيني الذي لا زال يمرُّ بمرحلة خاصة من تطوره بفعل

* إعداد أمجد أحمد جبريل، كاتب وباحث فلسطيني.

دخول حماس إلى قلب السياسة الفلسطينية وحيازتها لأوراق مهمة في التأثير على القرار الوطني الفلسطيني، وهي حركة جاءت إلى الحكم برصيد شعبي وتريد تصحيح مسار عملية التسوية الجارية بعدما تبيَّن أن إسرائيل لا تريد العودة إلى حدود ٥ حزيران ١٩٦٧م، أو حل الصراع العربي-الإسرائيلي، وإنما المساومة على ما تم احتلاله في ذلك العام، لتعميق الفجوة بين الرؤى الفلسطينية حتى تدفع الفلسطينيين إلى الصراع الذي يزيدهم تهميشاً حتى تستطيع دولة الاحتلال فرض سياسة الأمر الواقع.

ولعل السبب الرئيس الذي فُرض الحصارُ على حكومة حماس من أجله، ثم امتد الحصار إلى حكومة الوحدة الوطنية، هو إدراك إسرائيل لفشل سياساتها طيلة عقد ونيف في احتواء حركة التحرر الفلسطينية؛ إذ عادت الأمور إلى نقطة البداية مع محاولات حماس للنهوض بالحركة الوطنية الفلسطينية ورفضها الاعتراف بإسرائيل أو التخلي عن برنامج المقاومة؛ وهذا هو السبب الحقيقي لسرعة التحرك الدبلوماسي الإسرائيلي لمحاصرة أية حكومة تكون حماس طرفاً فيها أو قائدة لها، وهو أيضاً ما دفع الولايات المتحدة لتوظيف كل نفوذها لتنظيم حصار دولي حول الحكومة، حتى لو أدى ذلك لتجويع شعب بأكمله، مخافة أن يؤدي نجاح حماس الانتخابي إلى إضعاف موقع إسرائيل ضمن مشروع "الشرق الأوسط الكبير"، الذي تتولى فيه مهمة الضبط الأمني- الاستراتيجي[١].

لقد أحاط بحركة حماس -حتى في وجود حكومة الوحدة الوطنية- مناخ شديد التعقيد كان -ولا زال- يفرض على الحركة تقديم إجابات وطرح مواقف تُجرِّدها من أوراق قوتها وتحرمها من خصائص المناورة المطلوبة للتعامل مع المتربصين بها على أكثر من صعيد، الذين يستخدمون أدوات مختلفة؛ أولها: إطلاق يد الآلة العسكرية الصهيونية في غزة كما رأينا فيما سمي"عملية أمطار الصيف"، ثم في مجزرة بيت حانون (نوفمبر ٢٠٠٦م)، وفي عدة مرات تالية. وثانيها: الحصار والتضييق الاقتصادي وتجويع الشعب الفلسطيني عقاباً له على خياره الديمقراطي. وثالثها: المراهنة على إقصاء حماس سياسياً عبر استنزاف قوتها في صراعات داخلية مع تيار التسوية في حركة فتح. ورابعها: محاولة إضعاف نفوذها في حكومة الوحدة من خلال عزل وزرائها ومقاطعتهم. وخامسها: المسارعة إلى تطويق قطاع غزة وتشديد الرقابة على مداخله ومخارجه بمجرد قيام حركة حماس بالاستيلاء على مقار الأجهزة الأمنية في القطاع.

قضية رفع الحصار إذن هي تعبير عن مستوى آخر من الصراع بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي على الساحتين الأوروبية والدولية، كما أنها تكشف عن كيفية توظيف القوى الدولية لآلية المساعدات الاقتصادية لتحقيق أهدافها السياسية وإجبار الخصوم على الرضوخ للضغوط الخارجية.

والحقُّ أن قضية رفع الحصار مسألة تنطوي على أبعاد مركَّبة تكاد تجسِّد طبيعة القضية الفلسطينية خصوصاً في شق التعامل الدولي والعربي معها على الصعيدين السياسي والاقتصادي، ولهذا السبب كان رفع الحصار أحد الأولويات الأهم لدى حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية التي تشكَّلت في١٧/ ٣/ ٢٠٠٧م، وكان من شأن نجاح الجهد الفلسطيني في هذا الصدد أن ينعكس على الملفات الأخرى المهمة وخصوصاً الملف الأمني وتخليص الساحة الفلسطينية من حالة الفوضى الأمنية.

يسعى هذا التقرير إلى إلقاء الضوء على بعض المواقف الأوروبية الأخيرة، ومدى صدقيتها في التعبير عن تغيُّر السياسة أو المقاربة الأوروبية المتبعة بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية قبل ما يزيد على أربعة عشر شهراً. ثم يتطرق التقرير إلى الصراع الدائر بين الدبلوماسيتين الفلسطينية والإسرائيلية حول كسب المساندة الأوروبية.

أولاً: قراءة في بعض المواقف الأوروبية من إعلان مكة وحكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية

ثمة سؤال يتكرر دائماً عن درجة استقلالية أو تبعية الدور الأوروبي في عملية التسوية للولايات المتحدة، وهناك شكوك تدور حول فعالية هذا الدور وقدرته في توظيف إمكاناته الاقتصادية للتأثير على مسار التسوية السلمية للصراع العربي-الإسرائيلي وصولاً إلى حل شامل وعادل لهذا الصراع، وهو سؤال يفرض نفسه بقوة بعد توقيع إعلان مكة، لا سيما أن متابعة ملفات أخرى ذات صلة تثبت وجود درجة من التناغم والتفاهم-لكيلا نقول توزيع الأدوار المدروس- بين المواقف الأوروبية والأميركية، خصوصاً فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني.

وبسبب عدم قدرة الاتحاد الأوروبي على صياغة سياسة خارجية وأمنية واحدة، فإن النمط المعتاد للسياسات الأوروبية يقوم على متابعة التطورات الفلسطينية بعين المراقب والتعليق عليها بإصدار بيانات حذرة ذات صياغات دبلوماسية فضفاضة أو عامة، تسمح لبعض دول الاتحاد الصغيرة بهامش اختلاف نسبي لا يشكل في المعتاد خرقاً للموقف الأوروبي العام الذي تهيمن عليه الدول الكبرى في الاتحاد. وفي هذا السياق يجب التفرقة بين هذا الموقف العام الذي تغلب عليه العمومية، وبين المواقف التفصيلية لدول الاتحاد التي تكون أكثر وضوحاً في معالجة الجزئيات والتفاصيل.

وبالرغم من ترحيب الاتحاد الأوروبي بإعلان مكة، وتصريح مارك أوتي-المبعوث الأوروبي للشرق الأوسط- في ١١/ ٢/ ٢٠٠٧م بأن الاتحاد سيتعامل بشكل إيجابي مع اتفاق مكة، إلا أن كريستينا غالاش-الناطقة باسم مفوض السياسة الخارجية للاتحاد خافيير سولانا- قالت: إن الاتحاد سيراقب عن قرب كيفية امتثال الحكومة الجديدة للمبادئ التي وضعتها الأسرة الدولية لاستئناف المساعدات والعلاقات مع الفلسطينيين.

وانتظاراً لما ستسفر عنه التطورات في الموقف الأميركي من هذا الموضوع، جاء البيان الصادر في ختام قمة الاتحاد الأوروبي في بروكسل ٨-٩/ ٣/ ٢٠٠٧م بلغة عامة أيضاً حيث نصّ على استعداد الاتحاد للعمل مع حكومة فلسطينية شرعية تتبنى برنامجاً يعكس مبادىء الرباعية الدولية، كما جاء في البيان أن القمة الأوروبية تهنىء نفسها على الاتفاق الذي أبرم في مكة في شأن تشكيل حكومة وحدة فلسطينية، وحيَّا البيانُ الدورَ الذي لعبته السعودية والقادة العرب في مسار المصالحة الفلسطينية.

أما على صعيد مواقف الدول فرادى فإنه بالإمكان التمييز بين عدة مجموعات:

المجموعة الأولى

فرنسا وأسبانيا وإيطاليا والسويد وأيرلندا وجميعها حضَّت بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية على استئناف سريع للمساعدات الأوروبية المباشرة.

ومما يلفت النظر في الموقف الفرنسي مطالبة رئيس وزرائها دومينيك دوفيلبان في ١٦/ ٣/ ٢٠٠٧م باتخاذ خطوات لإعادة بناء الثقة مثل: إطلاق الأسير الفلسطيني جلعاد شاليت، وتسليم عائدات الضرائب للفلسطينيين، ووقف إطلاق الصواريخ الفلسطينية، وتحديد أفق محدد

لقيام دولة فلسطينية مما يساعد على إنشاء ديناميكية سياسية حقيقية. وطالب دوفيلبان بإعادة تقديم المساعدات كاملة إلى الفلسطينيين، ودعا أيضاً إلى تنظيم مؤتمر دولي لبحث إيجاد إطار للتسوية تشارك فيه الدول العربية المعتدلة[٢].

وربما يمكن تفسير مواقف هذه المجموعة بأنها ترى "أن إعلان مكة اعترف ضمناً بحق إسرائيل في الوجود من خلال احترامه للاتفاقات السابقة"، كما صرح بذلك وزير الخارجية السويدي كارل بيلت في ٩ / ٣/ ٢٠٠٧م[٣].

ولعل الرغبة في تشجيع جهود الدول العربية المعتدلة- وخصوصاً السعودية- هو الدافع الأهم لدعوة هذه المجموعة الأوروبية الفرعية إلى استئناف المساعدات إلى الفلسطينيين، بل إن بعض الدبلوماسيين الأوروبيين دعا إلى أن يضغط الاتحاد الأوروبي في اتجاه إقناع الولايات المتحدة بإعادة النظر في شروط الرباعية الدولية بهدف دعم الجهود الدبلوماسية السعودية لإحياء عملية التسوية.

وفي هذا الصدد كتب انطونيو باديني-سفير إيطاليا في مصر- مقالة في صحيفة الحياة بتاريخ ١٦ / ٣/ ٢٠٠٧م دعا فيها إلى مراجعة شرطين من شروط الرباعية لأنهما يسيران ضد مبدأ العدالة، ويتناقضان مع الهدف نفسه الذي يسعيان إلى تحقيقه، (وهما شرطا الاعتراف الصريح بإسرائيل، والموافقة الرسمية على جميع الاتفاقات الموقعة حتى الآن). وقال: "إن ما يجب أن يهم الرباعية وإسرائيل هو الرغبة الواضحة لدى حماس في السعي إلى الخيار التفاوضي والحل السلمي. ويكون التخلي عن العنف و"الإرهاب" هو بالتالي الشرط الوحيد الذي يمكن أن تضعه الأطراف بصورة مشروعة على أساس من التعامل بالمثل، في الوقت الذي تجري فيه العملية التفاوضية".

المجموعة الثانية

ألمانيا وبريطانيا وتعكس تصريحات المسؤولين فيهما درجة أكبر من التشدد حيال مسألة الالتزام بشروط الرباعية.

وبسبب تولي ألمانيا الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي (أول يناير ٢٠٠٧- آخر يونيو ٢٠٠٧) اكتسب موقفها أهمية خاصة، علماً بأن حضورها ونشاطها الدبلوماسي تزايد كثيراً اعتباراً من لحظة العدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان صيف ٢٠٠٦م. وكانت المستشارة

الألمانية أنجيلا ميركل قد أشارت في ٩/ ١٢/ ٢٠٠٦م إلى أن بلادها ستبدأ مساعي جديدة للسلام في منطقة الشرق الأوسط بمجرد توليها رئاسة الاتحاد[٤]؛ وبالفعل قامت المستشارة بزيارتين إلى المنطقة (الأولى في أوائل فبراير والثانية في أول ابريل٢٠٠٧م) وزارت فيهما عدداً من العواصم المهمة لتحريك عملية التسوية، ومن بينها القاهرة والرياض ورام الله وتل أبيب.

ومن الواضح أن الجهود الألمانية تنصرف إلى إطلاق عملية التسوية من جديد لكن بدون أي رؤية واضحة لمستقبلها، وهي تحاول جاهدة صياغة موقف أوروبي مشترك في مسألة استئناف المساعدات حتى لا تتزايد الخلافات بين أعضاء الاتحاد حول هذه القضية في ظل رئاستها له. وقد رحبت أنجيلا ميركل بنتائج قمة الرياض التي أعادت التأكيد على المبادرة العربية، ودعت الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي إلى عدم إضاعة فرصة استئناف محادثات السلام، وصرحت في ١/ ٤/ ٢٠٠٧م بأن أوروبا يجب عليها البناء على هذه المبادرة، وإحياء الجهود الدبلوماسية للجنة الرباعية للسلام في الشرق الأوسط[٥].

أما بريطانيا فقد أجرت اتصالات واسعة مع المسؤولين السعوديين والرئيس أبي مازن بمجرد توقيع إعلان مكة، وأبدت ترحيبها به باعتباره جزءاً من عملية وليس النهاية، وبوصفه سيراً في الاتجاه الصحيح.

ولكن مسؤولين في الخارجية البريطانية اعتبروا أن المقالة التي كتبها خالد مشعل في صحيفة الجارديان ١٣/ ٢/ ٢٠٠٧م ليست ما تودُّ بريطانيا سماعه، فالاعتراف بإسرائيل شرط لايقبل التأويل، ومبادىء الرباعية ليست أموراً يمكن التوصل إلى حلول وسط في شأنها.

وفي محاولة لإضعاف وزراء حماس في حكومة الوحدة، تبنَّت بريطانيا رأياً يقول بمتابعة الاتصالات مع وزراء فتح ومقاطعة وزراء حماس، ولكن هذا الموقف -على تشدده- لم يعجب وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني التي اتصلت بنظيرتها البريطانية مارجريت بيكيت بعيد تشكيل حكومة الوحدة لتذكيرها بأنه يجب النظر إلى الحكومة الفلسطينية كجسم واحد، محذرة إياها من استئناف المساعدات الدولية المجمَّدة، والتأكيد على وجوب أن تبقى الشروط الدولية قائمة كحدٍّ أدنى لتنال الحكومة الفلسطينية الشرعية[٦].

المجموعة الثالثة

وتضم النرويج وسويسرا. والحقيقة أن الموقف النرويجي يظل هو الأكثر تميُّزاً في كل المواقف الأوروبية؛ فقد قررت أوسلو تطبيع علاقاتها السياسية والاقتصادية مع حكومة الوحدة الفلسطينية، والتقى نائب وزير الخارجية النرويجي ريموند يوهانسن بالسيد إسماعيل هنية رئيس الحكومة في مكتبه بغزة في ١٩/ ٣/ ٢٠٠٧م في سياق التعبير عن موقف النرويج الداعم للحكومة الجديدة سياسياً واقتصادياً، ولكنه طالبها بالعمل على وقف أعمال العنف، وإيجاد حل لقضية جلعاد شاليت، واعتبر أن ذلك من شأنه الإسهام في استئناف عملية السلام المجمدة.

وإثر اجتماع وزير المال الفلسطيني د.سلام فياض مع وزير الخارجية النرويجي يوناس غار ستور في أوسلو١٢/ ٤/ ٢٠٠٧م، أكَّد الأخير استعداد النرويج لاستئناف مساعداتها المباشرة للسلطة الفلسطينية بمجرد انتهاء السلطة من وضع آلية مصرفية لتلقيها، وكان الوزير فياض قد أخفق في الحصول على تعهد مماثل من الاتحاد الأوروبي أثناء زيارته لبروكسل في ١١/ ٤/ ٢٠٠٧[٧].

والجدير بالذكر أن سبب تمايز الموقف النرويجي يكمن في أنها ليست عضواً في الاتحاد الأوروبي. فضلاً عن اعتماد النرويج على قائمة الأمم المتحدة للمنظمات "الإرهابية"، والتي لاتشمل حركة حماس، بعكس الدول الأوروبية الأخرى التي تلتزم بقرارات الاتحاد الأوروبي التي اتخذها بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ومنها:

اللائحة الأوروبية لـ"الإرهاب" المعلنة في ٢٨/ ١٢/ ٢٠٠١ التي شملت كتائب عز الدين القسَّام –الجناح العسكري لحركة حماس– وسرايا القدس وبعض الأفراد المنتمين إلى حزب الله

ثم قرار الاتحاد الأوروبي في ٦/ ٩/ ٢٠٠٣ بإدراج الجناح السياسي لحركة حماس على قائمة المنظمات "الإرهابية" –الذي جاء استجابة لضغوط إسرائيلية وأميركية –وترتب عليه اتخاذ الاتحاد إجراءات تتضمن عدم منح تأشيرات دخول أو خروج لقيادات حماس، واعتقالهم إذا ما وصلو إلى أراضي الاتحاد، واتخاذ إجراءات ضد أي منظمة خيرية أوروبية تساند حماس.

ويبقى مهماً أن هذا التحليل للمواقف الأوروبية ينسحب على المواقف الرسمية فقط، فهناك برلمانيون أوروبيون يعارضون استمرار التضييق على حماس والشعب الفلسطيني.

وثمة منظمات غيرحكومية عدة (مثل: منظمة أوكسفام البريطانية غير الحكومية) تدعو إلى رفع الحصار[٨]، فضلاً عن أنشطة جمعيات الصداقة العربية-الأوروبية التي تتبنى مواقف مختلفة عن الحكومات الأوروبية.

وحتى في ظل الحصار على حكومة حماس السابقة التقى وزير الدولة لشؤون اللاجئين في حكومة حماس –د. عاطف عدوان- في برلين ثلاثة من النواب الألمان في مايو٢٠٠٦، وكان كريستوف هورستل عضو مجلس جمعية الصداقة الألمانية–العربية صرح في ١٧/ ٥/ ٢٠٠٦ أنه يعارض بشدَّة سياسة المقاطعة غير الديمقراطيَّة لحكومة حماس التي تتبعها دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، خصوصًا أنها "تدفع الفلسطينيين نحو المزيد من التطرف". وأسَّس "رابطة السلام" في ميونخ بهدف الضغط لاستئناف عملية التسوية[٩].

والواقع أن التأمل في المواقف الأوروبية غير الرسمية يكشف عن إمكانية العمل على إيجاد مساحات من العلاقات والدعم للقضية الفلسطينية، ولكنها تشير أيضاً إلى غياب عربي مذهل عن الالتفات إلى أهمية هذا المستوى الذي تتحرك فيه جماعات ضغط صهيونية ويهودية ببراعة وتخطيط حقيقيين[١٠].

ومن الواضح أن إسرائيل تراقب بدقة شديدة أية تدفقات مالية للأراضي الفلسطينية، إلى حد الشك حتى في منظمات الإغاثة الإنسانية، مثلما ادعى بيان صادر عن مكتب إيهود أولمرت أواخر مايو ٢٠٠٦، بأن منظمة الإغاثة الإسلامية البريطانية (Islamic Relife) هي "مستودع مقنَّع للإرهاب"، واتهمها بدعم حركة حماس خصوصاً من خلال إياز علي (المشرف على مشاريع تعليمية يمولها الاتحاد الأوروبي في الأراضي الفلسطينية)، وهو ادعاء رفضته المنظمة فضلاً عن وزارة التنمية الدولية البريطانية [١١].

ثانياً: النشاط الدبلوماسي الفلسطيني بين عوائق الحركة وضعف التأثير في القرار الأوروبي

اتجهت الدبلوماسية الفلسطينية بعد توقيع اتفاق مكة إلى تكثيف حركتها نحو أوروبا في محاولة لكسر الحصار الاقتصادي المفروض على الشعب الفلسطيني.

كانت أولى الجهود الفلسطينية هي مباحثات نبيل عمرو -المستشار السياسي للرئيس الفلسطيني- في بروكسل مع مفوض السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي خافيير سولانا

(١٢/ ٢/ ٢٠٠٧) التي أطلعه فيها على تفاصيل اتفاق مكة. وقد أدلى نبيل عمرو بتصريحات متفائلة مفادها أن الاتحاد يتبنى موقفاً إيجابياً من الاتفاق، ومن خلال الاتصالات يمكن تطوير هذا الموقف بشكل أفضل. وحول رغبة الاتحاد في اعتراف حماس بكل الاتفاقات الموقعة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، دعا عمرو إلى عدم الاستعجال في طلب صيغ صعبة من حماس، مشيراً إلى أن الشؤون السياسية ترجع في النهاية إلى منظمة التحرير الفلسطينية، وقال: إن الصيغة السياسية التي تمَّ التوصل إليها في اتفاق مكة كافية للبناء عليها، ويمكن أن تتطور في المستقبل بحيث توفر المناخ الملائم لدعم الشعب الفلسطيني[١٢].

كما قام الرئيس محمود عباس بجولة أوروبية أواخر فبراير ٢٠٠٧، وكان البعض لا زال يعتقد أن الخلاف في وجهات النظر بين أعضاء اللجنة الرباعية بعد اجتماعهم في برلين (٢١/ ٢/ ٢٠٠٧) حول كيفية التعامل مع حكومة الوحدة الفلسطينية -التي كانت قيد التشكيل- يمكن أن يتطور بضغط فلسطيني وعربي إلى حد رفع الحصار لكن ذلك لم يتحقق)١٣).

وبالرغم من زيارات المسؤولين الفلسطينين المتعددة للعواصم الأوروبية، إلا أن محصلتها كانت ضعيفة بشكل عام. أضف إلى ذلك أن الملاحظة السابقة حول إهمال العمل المدني والمستوى غير الرسمي تنطبق أيضاً على الجهد الفلسطيني لرفع الحصار مثلما تنطبق على الجهد العربي.

لقد كان من أخطاء حكومة الوحدة إهمال تفعيل دور فلسطينيي الشتات في مسألة الضغط لرفع الحصار وتجنيد موارد مالية لدعم إخوانهم في الداخل، والحقيقة أن هذه المسألة كانت تستحق الدراسة والتفكير في آليات لتنفيذها، وقد تنبَّه لذلك السيد إسماعيل هنية حينما دعا المشاركين في مؤتمر الفلسطينيين في أوروبا إلى العمل بعزيمة وجد على رفع الحصار الغربي على الشعب الفلسطيني في الداخل.

وقد حثَّ رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل الهنية المشاركين في المؤتمرالذي انعقد في مدينة روتردام الهولندية على أن لا ينسوا أن لديهم أهلاً في الداخل بحاجة للعون والمساعدة. وقال في كلمة مسجلة عرضت بالفيديو مخاطباً مؤتمر الفلسطينيين في أوروبا: "إنكم تتحملون مسؤولية كبيرة وعبأً ثقيلاً في العمل على مساعدة أهلكم في الأرض المحتلة"، واستعرض هنية في كلمته الأوضاع الصعبة التي يعيشيها فلسطينيو الداخل والحصار الذي يرزح تحته الشعب الفلسطيني[١٤].

وكانت الحكومة الهولندية رفضت منح إسماعيل هنية تأشيرة دخول إلى هولندا لحضور المؤتمر في ظل الحصار الذي أقره كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على حكومة الوحدة الفلسطينية، كما منعت بلجيكا السيد باسم نعيم وزير الشباب والرياضة في الحكومة من عبور أراضيها لحضور ذات المؤتمر(١٥).

ومع الإقرار بالصعوبات المتعددة التي أحاطت بعمل حكومة الوحدة الفلسطينية إلا أنها لم تستطع الاستفادة -إلى حد كبير- من الشخصيات المستقلة فيها، والتي تتمتع بكفاءات مهنية عالية جعلتها تدرك مبكراً صعوبة المهمة الملقاة على عاتقها إلى حد تعبير وزير المالية د. سلام فياض أنه يرى أن مشاركته في حكومة الوحدة "مهمة وطنية" نظراً لأن حركتي فتح وحماس توافقتا على اسمه كوزير للمال. وقد صرح بأنه في سعيه لرفع العقوبات سيتوجّه أولاً إلى الدول العربية، وثانياً إلى دول الاتحاد الأوروبي.

وقد زار د.سلام فياض المفوضية الأوروبية في بروكسيل (١١/ ٤/ ٢٠٠٧) للبحث في سبل التغلب على الأزمة المالية الخطيرة التي يعاني منها الشعب الفلسطيني، لكن مفوضة العلاقات الخارجية بينيتا فيريرو فالدنر أوضحت أن الاتحاد مستعد لتقديم التعاون الفني فقط، وليس استئناف المساعدة المالية الأوروبية المباشرة، وهو الأمر الذي تطالب به الحكومة الفلسطينية الجديدة. وقالت أيضاً: "علينا الحكم على الحكومة من خلال أفعالها (...) إن إعادة الحوار لا تعني الاستئناف المباشر للمساعدة، والاتحاد الأوروبي في حاجة إلى وقت لاتخاذ قرار سياسي في هذا الصدد". وذكَّرت فالدنر بأن على الحكومة الاستجابة للشروط الثلاثة التي وضعتها اللجنة الرباعية.

وبالرغم من تقدير الاقتصاديين لمهنية د.فياض ونجاحه في إدخال إصلاحات جوهرية على النظام المالي الفلسطيني في تجربة سابقة عام ٢٠٠٢، إلا أن الأمل في قدرته على تحقيق خرق كبير في الحصار الدولي يبقى محدوداً.

ومن الصعوبات الإضافية أمام رفع الحصار، الحركة الدبلوماسة الإسرائيلية النشطة التي تعمل بلا كلل ولا ملل في الساحتين الأميركية والأوروبية لإقناع هذه الدول بعدم استئناف المساعدات الدولية للفلسطينيين، لأن ذلك يقضي على احتمال أن تعترف حكومة الوحدة الوطنية بإسرائيل (وهو احتمال ضعيف بحسب التقديرات الإسرائيلية نفسها).

وقبيل تشكيل حكومة الوحدة الفلسطينية أنفقت وزيرة الخارجية الإسرائيلية ومساعدوها وقتاً طويلاً في الاتصال بالمسؤولين الأوروبيين لمنع حدوث انهيار تام للموقف الدولي من الحكومة الفلسطينية يقود في نهاية المطاف إلى الاعتراف بها، خصوصاً أن المساعي الإسرائيلية لإقناع بريطانيا والولايات المتحدة بعدم الاتصال بوزراء فتح والمستقلين في الحكومة باءت بالفشل(١٦).

ثالثاً: إلى أين تتجه المواقف الأوروبية من الحصار بعد انهيار حكومة الوحدة الفلسطينية

لقد ضيَّع الاتحاد الأوروبي فرصة ثمينة لدفع عملية التسوية والانفتاح على الطرف الفلسطيني بسب انصياعه للضغوط الأميركية والإسرائيلية في مقاطعة وزراء حماس التي تحظى بشرعية انتخابية لا مراء فيها، وبالرغم من امتلاك المفوضية الأوروبية وسائل ضغط مهمة (كونها وقَّعت اتفاق الشراكة مع إسرائيل، فضلاً عن مساهمتها الكبيرة في دعم السلطة الفلسطينية مالياً)، إلا أن دور الاتحاد الأوروبي بقي ضعيفاً، وقد يكون من المفارقات اللافتة - التي تستحق أن تعالج في دراسات مطوَّلة- أن يتراجع هذا الدور مع تسارع خطوات التكامل بين دول الاتحاد.

ولعل إحدى الجهات الأساسية التي يجب توجيه اللوم إليها في ضعف الموقف الأوروبي هم أعضاء البرلمان الأوروبي الذين تجنبوا في كثير من الأحيان التحركَ في اتجاه ناقد لمواقف حكوماتهم بخصوص مقاطعة حركة حماس ونوابها ووزرائها. وبالمقارنة فقد كان البرلمان الأوروبي في فترات سابقة أكثر فاعلية حتى انه تولى منذ عام ١٩٨٨ دور المحفِّز للموقف الأوروبي في عدة أمور مثل: تشجيع الصادرات الفلسطينية، ودعم المؤسسات التربوية الفلسطينية، وانتقاد السياسات الإسرائيلية القمعية بشدة، وتجميد البروتوكولات المالية الأوروبية مع إسرائيل، بل واتهام إسرائيل بإفشال حظوظ السلام(١٧)، فضلاً عن القرار التاريخي الذي اتخذه البرلمان الأوروبي في ١١/ ٣/ ١٩٩٩ وأعلن فيه شرعية إعلان الدولة الفلسطينية، وهو قرار تأكَّد مجدداً في "إعلان برلين" المهم الصادر عن المجلس الأوروبي الاستثنائي في ٢٦/ ٣/ ١٩٩٩(١٨).

لقد وجَّهت منظماتٌ أوروبية غير حكومية اللومَ إلى المواقف الأوروبية في اندلاع الصراع الداخلي في قطاع غزة الذي انتهى بسيطرة حماس على القطاع، ومن بين هذه المنظمات منظمة "كريستيان ايد تشاريتي" Christian Aid Charity التي أدانت سياسة توني بلير في منطقة الشرق الأوسط خصوصاً أن سياسة عزل حماس أسهمت في انهيار الاقتصاد في غزة، الأمر الذي ساعد على إيجاد مناخ من اليأس، وفاقم العنف في النزاع الداخلي بين الفلسطينيين. لكن مارغريت بيكيت وزيرة الخارجية في حكومة بلير رفضت هذه الاتهامات، وقالت: إن الحكومة البريطانية وشركاءنا في المجموعة الدولية التزموا عملية السلام في الشرق الأوسط، ومازلنا ملتزمين بها[١٩].

والحقيقة أن إعلان الاتحاد الأوروبي عن عودته لتقديم المساعدات إلى حكومة الطوارئ برئاسة د. سلام فياض حتى قبل أن يُعلن عن تشكيلها الرسمي، يُضعف من مصداقية دور الاتحاد في عملية التسوية لأنه يُظهر أنه معنيٌ فقط بتشجيع التوجهات الفلسطينية والعربية المساندة لفكرة الحوار أو التفاوض مع إسرائيل، بغض النظر عن فكرة الديمقراطية أو نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية (يناير ٢٠٠٦).

خاتمة

بالرغم من براعة الصياغات الدبلوماسية الأوروبية، إلا أن الموقف الأوروبي الرسمي لا يبدو بعيداً عن الموقف الأميركي؛ فكلاهما لم يرفع الحصار عن حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، وإنما تمَّ الاكتفاء بتقديم الحد الأدنى من المساعدات الإنسانية أو الإغاثية التي تمنع انهيار الوضع الفلسطيني بالكامل، واللجوء إلى أدوات وسيطة لا تعبّر عن الاعتراف بحكومة الوحدة مثل زيارة الوفد البرلماني الأوروبي إلى غزة ولقائه بالسيد إسماعيل هنية في ١/ ٥/ ٢٠٠٧.

ومن شأن هذا المسلك الأوروبي أن يؤدي إلى قناعة متزايدة داخل الشارع الفلسطيني بأن الفارق بين المواقف الأوروبية والأميركية هو فارق في الدرجة وليس في النوعية، بمعنى أن كلا الطرفين أقرب إلى وجهة النظر الإسرائيلية مع اختلافات طفيفة لا تغير من حقيقة التوافق الأطلسي في المقاربة الأمنية للقضية الفلسطينية بما يسقط بُعدها السياسي والتحرري.

ويبدو من تصريحات قادة حماس أن هناك رغبة في إعادة تفعيل العمق الشعبي في المقاومة، وهو ما ألمح إليه السيد إسماعيل هنية في خطاب نيل الثقة أمام المجلس التشريعي في

١٧/ ٣/ ٢٠٠٧، ثم عاد وأكّد بعد انتهاء قمة الرياض في ٣٠/ ٣ أن الحكومة الفلسطينية تدرس خياراتها في حال استمر الحصار على الشعب الفلسطيني، وحدَّد مهلة ثلاثة أشهر لرفعه.

وفي المعنى نفسه تحدث السيد خالد مشعل بعد لقائه الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد عمرو موسى في ٢٨/ ٤/ ٢٠٠٧ حيث حذَّر من استمرارالحصار على الشعب الفلسطيني الذي يمكن أن يؤدي إلى الانفجار، لا سيما أن الخطوات التي تمت على صعيد رفعه كانت بطيئة، كما أكَّد على أن تكون أولى خطوات كسر الحصار عربية، وبعد ذلك فإن الأوروبيين سيسيرون في الاتجاه نفسه.

ولكن يبدو أن تقديرات قادة حماس بخصوص مسألة رفع الحصار لم تكن دقيقة؛ فمن جهة أولى: لم تتحرك الدبلوماسيات العربية بشكل كافٍ لرفع الحصار، كما لم يطرأ على الموقف الأوروبي تغير يُذكر. ومن جهة ثانية: لم يؤدِ الرهان على ربط مسألتيْ التزام كتائب عز الدين القسام بالتهدئة مع رفع الحصار إلى النتيجة المرجوة فلسطينياً، ومن جهة ثالثة: كان التوافق الفلسطيني الذي تمَّ في اتفاق مكة هشَّاً، ولم يتمكن من الصمود لفترة طويلة، مما أضعف الدبلوماسية الفلسطينية الساعية إلى فك الحصار.

ربما يمكن القول -بعد سيطرة حماس على قطاع غزة، وتزايد احتمال الفصل الجغرافي والسياسي بين الضفة الغربية وغزة-:إن الطريق لاستعادة الحقوق الفلسطينية لا زال طويلاً، لأن هناك خللاً حقيقياً في الإدارة السياسية الفلسطينية للصراع مع معسكرالاحتلال والداعمين له؛ إذ بات الخلاف الداخلي بين القيادات الفلسطينية يُنذر بتضييع التضحيات الكبيرة التي تحملها هذا الشعب منذ وقوعه تحت الاحتلال.

في كل الأحوال، لا يمكن اختزال القضية الوطنية الفلسطينية في الصراع بين حركتي فتح وحماس، والحاجة الآن ماسَّة لقراءة صحيحة لما يجري؛ فسياسات الاحتلال تزداد عنصرية بمرور الوقت، وليس من سبيل إلى تغيير ذلك إلا بتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية وترجمتها بإعادة تفعيل منظمة التحرير، وإحياء ثقافة المقاومة الكفيلة بتحطيم آليات السيطرة الإسرائيلية، وبلوغ قدر من الاستقلالية الاقتصادية والمجتمعية بما يسمح بتجاوز السيناريو المخطط له من قِبل إسرائيل، الذي يقوم على إضعاف وتفتيت السلطة الفلسطينية بما يمكِّن الاحتلال من تنفيذ مخططاته.

الهوامش

١- راجع بلال الحسن، لماذا يحاصر العالم حكومة حماس؟، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٦٧، صيف ٢٠٠٦، ص٣٧-٣٨.

٢- صحيفة الحياة ١٨/ ٣/ ٢٠٠٧,

٣- صحيفة الحياة ١٠/ ٣/ ٢٠٠٧,

٤- صحيفة الحياة ١٠/ ١٢/ ٢٠٠٦,

٥- صحيفة الأهرام ٢/ ٤/ ٢٠٠٧,

٦- صحيفة الحياة ١٩/ ٣/ ٢٠٠٧,

٧- صحيفة الحياة ١٣/ ٤/ ٢٠٠٧,

٨- صحيفة الحياة ١٤/ ٤/ ٢٠٠٧

٩- صحيفة الحياة ١٨/ ٥/ ٢٠٠٦,

١٠- للمزيد من التفاصيل حول نشاطات المنظمات والمؤسسات المساندة لإسرائيل في أوروبا انظر: د. علي اوحيدة، الاتحاد الأوروبي: الحضور الإسرائيلي وأزمة اللوبي العربي، الملف العربي الأوروبي (باريس: مركز الدراسات العربي-الأوروبي)، العدد ٦٥، يناير ١٩٩٨/ رمضان ١٤١٨، ص ٢٧-٢٩,

١١- صحيفة الحياة ١/ ٦/ ٢٠٠٦,

١٢- صحيفة الأهرام ١٣/ ٢/ ٢٠٠٧.

١٣- صحيفة الحياة ٢٢/ ٢/ ٢٠٠٧.

١٤- الجزيرة نت ٥/ ٥/ ٢٠٠٧ على الرابط:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/84A6AE69-CCD6-4030-8989-145405DDD559.htm

١٥- المصدر السابق.

١٦- صحيفة الحياة ٢/ ٣/ ٢٠٠٧ و١٩/ ٣/ ٢٠٠٧.

١٧- راجع د. بشارة خضر، أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، ترجمة: منصور القاضي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يوليو٢٠٠٣، ص ٥٩٥,

١٨- المصدر السابق، ص ٦١١-٦١٢,

١٩- صحيفة الشرق الأوسط ١٨/ ٦/ ٢٠٠٧.

اتجاهات الاقتتال الفلسطيني: خطة أميركية لإسقاط حماس

لم يكن لأحد أن يتوقع النهاية التي أسفر عنها الاقتتال الداخلي الذي اندلع في منتصف كانون الأول الماضي بين حركة حماس من جهة وحركة فتح والأجهزة الأمنية التابعة للرئيس الفلسطيني محمود عباس من جهة أخرى؛ والذي أفضى إلى سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، وإصدار أبي مازن قراره بحل حكومة الوحدة وتشكيل حكومة طوارئ بدلاً منها. وإن كانت هذه النتيجة قد شكلت مفاجأة للأطراف ذاتها التي كانت متورطة في القتال، فإنها في المقابل شكلت صدمة للأطراف الخارجية التي راهنت على هذه القتال ونتائجه، وتحديداً إسرائيل والولايات المتحدة.

وعلى الرغم من أن عناصر حركتي فتح وحماس هم الذين تورطوا في القتال، إلا أن هناك براهين ودلائل تؤكد أن هذا الإقتتال كان في الحقيقة تتويجاً للعديد من المخططات المتداخلة التي تورطت في بلورتها كل الأطراف التي اعتبرت أنها متضررة من فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية الأخيرة وتشكيلها الحكومة، وتحديداً إسرائيل والولايات المتحدة، وبعض التيارات داخل حركة "فتح"، والمؤسسة الأمنية في السلطة الفلسطينية؛ وبالتالي فقد جاء الدفع بالشعب الفلسطيني إلى أتون الاقتتال الداخلي كآخر آلية عمل تسمح بتحقيق الهدف الأمريكي الإسرائيلي بالتخلص من حكم حركة حماس، بعد أن بات واضحاً أن آليات العمل الأخرى مثل: الحصار والمقاطعة وقطع المساعدات الاقتصادية والقمع الإسرائيلي، فشلت في تحقيق هذا الهدف.

الخطط الأمريكية الإسرائيلية لإسقاط حكومة حماس

بالنسبة لكل من إسرائيل والولايات المتحدة كان هناك الكثير من الأسباب التي تجعل من إسقاط حكومة حماس وتغييب الحركة عن دائرة الفعل السياسي، هدفاً استراتيجياً من الطراز الأول؛ فبالنسبة لإسرائيل، اعتبر رئيسُ شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية الأسبق

* صالح النعامي، كاتب وباحث فلسطيني.

عاموس مالكا أن فوز حركة حماس أعاد إسرائيل إلى "المربع الأول"، معتبراً أن فوز الحركة يمثل "قمة فشل الحركة الصهيونية في إقناع العرب بالتسليم بشرعية وجودها"[١]. أما الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس فقد اعتبر أن بقاء حركة حماس في الحكم يعني عدم قدرة إسرائيل على تمرير أي اتفاق تسوية يضمن تحقيق مصالحها الاستراتيجية في الضفة الغربية[٢]. وفي مناسبة أخرى اعتبر بيريس أن العالم "سيرتكب خطأً كبيرًا في حال سمح بنجاح تجربة حركة حماس في الحكم"، معتبراً أن نجاح حركة حماس في الحكم يعني أن العالم قد سلم بنشوب حرب دينية في المنطقة، ومشدداً على أن إفشال حكومة حماس مهمة تقع على رأس أولويات الحكومة الإسرائيلية[٣]. وينوه كبير معلقي القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي أمنون إبراموفيتش إلى أن فوز حركة حماس مثل نهاية "عصر التسويات المريحة" لإسرائيل، مشيراً إلى أنه في ظل حكومة حماس، فإنه "لن يحلم" أحدٌ في إسرائيل بالحديث عن دولة فلسطينية مؤقتة، أو خطة "الانطواء"، وغيرها من الخطط.

لكن إلى جانب كل هذه المسوغات لا يمكن تجاهل أن فوز حركة حماس مثّل في الواقع نهاية طريق حزب "كاديما" الحاكم. فهذا الحزب تلقى ضربة قوية بفوز حركة حماس، إذ إن الأغلبية الساحقة من الإسرائيليين ربطت بين خطة "فك الارتباط" أحادية الجانب التي قادتها حكومة الحزب بزعامة رئيس الوزراء السابق أرئيل شارون وبين فوز حركة حماس. ويعبر عن ذلك بشكل واضح وجلي وزير الإسكان الإسرائيلي مئير شطريت، أحد قادة الحزب، الذي يقول: إن الجمهور الإسرائيلي يعتقد أننا سلمنا قطاع غزة إلى حركة حماس، لذلك فإننا نتوقع أن يعاقبنا في الانتخابات القادمة[٤]. وهناك من الساسة الإسرائيليين، مثل وزير الخارجية الإسرائيلي السابق سيلفان شالوم، من اعتبر أن إسرائيل مطالبة بعدم السماح بنجاح تجربة حكومة حماس حتى لا تشكل مثالاً يُقتدى به في العالم العربي، الأمر الذي قد يدفع بالإسلاميين إلى الحكم في مناطق أخرى في عواصم عربية أخرى[٥]. ومما لا شك فيه أن الإدارة الأمريكية تشترك مع تل

---

[١] يديعوت أحرنوت ٢٢-٢-٢٠٠٦

[٢] مقابلة مع إذاعة الجيش الإسرائيلي بتاريخ ١-٣-٢٠٠٧

[٣] مقابلة مع الإذاعة الإسرائيلية العامة بتاريخ ٦-١٢-٢٠٠٦

[٤] معاريف ٢٣-٨-٢٠٠٦

[٥] مقابلة مع القناة التلفزيونية الإسرائيلية العاشرة

أبيب في النظرة إلى فوز حركة حماس، بل إن هناك شواهد تدلل على أن الإدارة الأمريكية كانت أكثر تصميماً من إسرائيل على إفشال حكومة حماس تمهيداً لإسقاطها؛ ويدلل محضر اللقاء الذي جمع وزيرة الخارجية الأمريكية كوندليزا رايس بنائب رئيس الوزراء الإسرائيلي إفيغدور ليبرمان، الذي نشرته صحيفة "معاريف" الإسرائيلية على ذلك، حيث إن رايس توجهت لليبرمان عدة مرات خلال اللقاء قائلة: "عليكم سحق حماس"[١]. في الوقت نفسه، أبلغت رايس الحكومة الإسرائيلية أنها طالبت الدول العربية بمحاصرة حكومة حماس ومقاطعتها؛ وبالتنسيق مع إسرائيل استطاعات الإدارة الأمريكية تمرير قرار داخل اللجنة الرباعية التي تشكلت لرعاية خطة خارطة الطريق، وتضم كلاً من الاتحاد الأوروبي وروسيا الاتحادية، والأمم المتحدة، بالإضافة للولايات المتحدة، يقضي بمطالبة الحكومة الفلسطينية بالوفاء بثلاثة شروط قبل أن يتم الاعتراف بها، وهي: الاعتراف بإسرائيل، والالتزام بالاتفاقيات التي وقعتها السلطة الفلسطينية، ونبذ الإرهاب. وبالفعل قادت الولايات المتحدة الحصار على الشعب الفلسطيني لمعاقبته على خياره الديموقراطي، وإن كانت إسرائيل لم تنتظر التحرك الدولي، فقامت بُعيد الإعلان عن فوز حركة حماس، بتجميد تحويل مستحقات الضرائب التي تجبيها لصالح السلطة الفلسطينية والتي تبلغ قيمتها حوالي ٥٥ مليون دولار، وهو ما يكفي لدفع نصف مرتبات موظفي السلطة الفلسطينية.

وثيقة للأمم المتحدة تكشف تفاهماً بين أبي مازن وأمريكا على العمل على إسقاط حماس

ومما لا شك فيه أن الذي يكشف أنه كان ثمة اتفاق مسبق بين مقربي أبي مازن والإدارة الأمريكية على افتعال الاقتتال الداخلي ضد حركة حماس، هي الوثيقة التي قدمها نائب الأمين العام للامم المتحدة ومبعوثه إلى الشرق الأوسط، إلفيرو دي سوتو، إلى الأمين العام بان كي مون في نهاية خدمته التي امتدت لمدة ٣٠ عاماً، التي تتهم الإدارة الأمريكية بأنها عملت منذ البداية على إسقاط الحكومة الفلسطينية التي تشكلت بعد الانتخابات التشريعية، بأي ثمن، حتى لو كان ذلك بثمن حرب أهلية دامية[٢]. ونقلت "هآرتس" عن سوتو قوله في الوثيقة: "أريد أنه كان من الممكن تشكيل حكومة وحدة وطنية على غرار الحكومة التي شكلت في أعقاب اتفاق مكة

[١] معاريف ٢٢-١-٢٠٠٧

[٢] صحيفة هآرتس ١٩-٦-٢٠٠٧

بعد الانتخابات التشريعية في الضفة الغربية وقطاع غزة". وأضاف: "كان هذا سيحدث لولا أن قادت الولايات المتحدة الرباعية إلى اشتراط شروط غير ممكنة، وإلى معارضة حكومة الوحدة مبدئياً"، قائلاً: إن الإدارة الأمريكية دفعت منذ الانتخابات وحتى التوقيع على اتفاق مكة إلى مواجهة بين فتح وحماس. وأشار سوتو إلى أنه خلال اجتماع اللجنة الرباعية الذي عُقد قبل أسبوع من لقاء مكة، حيث كانت المواجهات على أشدها بين حركتي فتح وحماس، قال المندوب الأمريكي في اللجنة مرتين: "أُحب هذا العنف، فهو يعني أنه يوجد فلسطينيون يقاومون حماس"، على حد تعبيره. وأردف سوتو في وثيقته ليدلل على تواطؤ أبي مازن وجماعته مع المخطط الأمريكي قائلاً: "إن المستشارين المقربين من أبي مازن كشفوا لنا على نحو خاص عن أنهم صاغوا مبادرة لحل حكومة حماس؛ لقد خططوا لفعل ذلك باستفتاء شعبي يُطلب فيه إلى الفلسطينيين أن يصادقوا على تأييد حل دولتين على أساس اتفاق أوسلو. وكما في عدة حالات في الماضي، آمن الأمريكيون الذين يصغون إلى ثلة صغيرة من الفلسطينيين، يقولون لهم ما يريدون سماعه، آمنوا أن أبا مازن كان مستعداً لتحدي حماس. ولم يعرفوا تقدير الرجل وميزان القوى الذي واجهه"، على حد تعبير الوثيقة.

ومن خلال هذه الوثيقة التي نشرتها أيضا صحيفة الصندي تايمز اللندنية، نستطيع أن نفهم السبب؛ فعلى الرغم من موافقة حماس وحكومتها على وثيقة الوفاق الوطني، التي بلورتها مجموعة من قادة الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، ووافقت عليها الفصائل الفلسطينية، كتحرك فلسطيني هدف إلى إحداث شرخ في الموقف الدولي، فإن الموقف الإسرائيلي الأمريكي ظل رافضاً البحث في أي خطوة أقل من قبول حركة حماس بشروط اللجنة الرباعية، كما هي. وبالنسبة لإسرائيل، فإن قبول حماس بهذه الشروط لا يكفي لرفع الحصار عنها والإفراج عن مستحقات الضرائب الفلسطينية، فوزير الأمن الداخلي الإسرائيلي آفي ديختر، يقول: إنه إلى جانب وجوب قبول حركة حماس بشروط اللجنة الرباعية، فإنها مطالبة أيضاً بتفكيك ذراعها العسكري "كتائب عز الدين القسام"، وأن تضمن حكومتها تفكيك الأذرع العسكرية لحركات المقاومة الأخرى[1].

[1] الإذاعة الإسرائيلية العامة ٢٩-٦-٢٠٠٦

اللافت أن الحكومة الإسرائيلية قد توقعت أنه في غضون ١٠٠ يوم من الحصار المتواصل، أن حكومة حركة حماس ستنهار[١]، لكن عندما تبين أن الحصار لم يفلح في إسقاط الحكومة، عمدت إسرائيل إلى استغلال حادثة أسر الجندي الإسرائيلي "جلعاد شليت" لمحاولة تحطيم الحكومة الفلسطينية وحركة حماس، فبدعوى الرد على أسر "شليت": قامت إسرائيل بتنفيذ عشرات الحملات العسكرية في جميع أرجاء قطاع غزة ضد البنى التنظيمية والعسكرية لحركة حماس، إلى جانب قصف الوزارات والمؤسسات الحكومية، والجمعيات الخيرية التي تدعي المخابرات الإسرائيلية أنها تتبع الحركة. وفي الضفة الغربية، قامت إسرائيل باختطاف ٤٠ وزيراً ونائباً فلسطينياً.

لكن هذا التحرك أدى إلى نتائج عكسية، كما يجزم رئيس شعبة الاستخبارات الإسرائيلية عاموس يدلين، الذي قال: إن الحملة العسكرية زادت من التفاف الجماهير الفلسطينية حولها[٢]. إلى جانب ذلك، فقد أدت الحملة العسكرية وسقوط المدنيين إلى تناسي الناس آثار الحصار المفروض عليهم.

والذي فاجأ الإسرائيليين بشكل خاص حقيقةُ أن الإجراءات المتمثلة في الحصار والمقاطعة وقطع المساعدات لم تفشل فقط في إسقاط حكومة حماس، بل إنها كشفت عن مصدر آخر من مصادر الخطر، وهو تآكل الفروق الأيديولوجية بين أنصار حركتي حماس وفتح. وحسب النتيجة التي خلص إليها بحث أجراه قسم "دراسات تاريخ الشرق الأوسط"، في جامعة حيفا فإن المزيد من أجنحة حركة فتح العسكرية "تدير ظهر المجن للمفاهيم الوطنية وتنتقل إلى الأيديولوجيا الدينية–الإسلامية". وأضافت الدراسة: "إذا كان صراع فتح ضد إسرائيل يطرح بتعابير الصراع الوطني، فإن أجنحة كبيرة من فتح اليوم تتحدث عن الجهاد: الحرب المقدسة الدينية"[٣].

إزاء ذلك انتقلت إسرائيل والولايات المتحدة إلى بلورة الخطط التي تجمع بين المركبات الاقتصادية والأمنية والسياسية من أجل إسقاط حكومة حماس، وهناك من الخطط ما بُلوِر بواسطة الإسرائيليين والأمريكيين على أمل أن يتم العثور على شريك فلسطيني.

---

[١] هآرتس ٥-٢-٢٠٠٦

[٢] الإذاعة الإسرائيلية العامة ١٩-٦-٢٠٠٦

[٣] معاريف ٩-١-٢٠٠٦

خطة إليوث أبرامز

تعتبر هذه الخطة أخطر وأهم خطة وضعتها الإدارة الأمريكية لإسقاط حكومة حركة حماس، وكل الخطط التي بلورت في أعقابها تعتمد عليها. وتنبع أهميتها لأنها وضعت وبلورت في ظل وجود شريك فلسطيني أساسي، وبدعم عربي، مقدم من مصر والأردن. وعلى الرغم من أن كبار قادة الإدارة لم يتحمسوا لهذه الخطة في البداية، إلا أنها مهّدت الطريق أمام توجه الإدارة الأمريكية لتمويل مخططات إسقاط حكومة حماس. في الوقت نفسه، فإن الشخص الذي أشرف على بلورتها هو إليوث أبرامز نائب مستشار الأمن القومي الأمريكي، الذي يوصف بأنه من أبرز المحافظين الجدد في إدارة بوش، وهو صاحب تأثير في عملية صنع القرار أكبر بكثير مما يتيحه المنصب الذي يتبوؤه.

وقد كشف النقاب عن هذه الخطة شخصيتان أمنيتان بارزتان، هما أليستر كروك، المنسق الأمني السابق للاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط، ومارك بيري، وهو جنرال أمريكي متقاعد. وقد كشفا عن هذه الخطة في موقع (conflict forum)، ونقلته صحيفة "الشرق الأوسط" اللندنية بتاريخ ١١-١-٢٠٠٧. وتقضي الخطة بتسليح وتدريب مقاتلي "فتح" ليواجهوا مقاتلي "حماس" في شوارع غزة والضفة الغربية، من أجل التخلص من حكومة "حماس" وإعادة السلطة بشكل تام إلى حركة فتح، بمساعدة الأجهزة الأمنية التي تخضع لتأثير محمد دحلان، الذي عيّنه أبو مازن مؤخراً سكرتيراً لمجلس الأمن القومي. وأشار التقرير إلى أن الخطة تتضمن إقامة مراكز تدريب لعناصر الأمن الموالية لأبي مازن في كل من رام الله وبالقرب من أريحا. ووفقاً لبنود الخطة، فقد قامت كل من مصر والأردن بتزويد عناصر الأمن التابعة لأبي مازن بالسلاح.

وكما يؤكد كروك وبيري، فقد قام أبرامز بوضع الخطة مع مجموعة من مسؤولي البيت الأبيض، وبمشاركة فاعلة من المستشار الاقتصادي للرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات محمد رشيد، الذي يعتبر من أوثق مقربي دحلان. ويضيف التقرير أن رايس عملت على توفير الأجواء لتطبيق الخطة من خلال الظهور بمظهر القلق من انتشار الفوضى في الأراضي الفلسطينية، وذلك لإظهار عجز "حماس" بما يتناسب مع خطة أبرامز، أما مبعوثها إلى الشرق الأوسط دايفيد ويلش فإنه أكثر المتحمسين للخطة، ويسوقها على أساس أنها "جزء من مبادرة وزارة الخارجية للشرق الأوسط الجديد".

العلاقة بين سلوك أبي مازن والأجهزة الأمنية تجاه حماس واندلاع الاقتتال

مما لا شك فيه أن الخطط الأمريكية الإسرائيلية أوجدت في البيئة الفلسطينية الداخلية الاستعداد للتأثر والاستجابة؛ حيث إن العلاقات الفلسطينية الداخلية بعد فوز حركة حماس كانت تتجه إلى مزيد من التوتر، فقد اعتبرت حركة حماس والكثير من المراقبين في الأراضي الفلسطينية أن جملة القرارات التي اتخذها أبو مازن في أعقاب فوز حركة حماس يمثل انقلاباً على نتائج الانتخابات التشريعية التي جاءت بالحركة للحكم؛ فقد أصدر أبو مازن تباعاً العديد من القرارات الهادفة لتقليص صلاحيات الحكومة الجديدة بشكل كبير، بحيث إنه لم يعد هناك للحكومة الكثير ما تعمله في أعقاب هذه القرارات.

ومن جملة القرارات التي اتخذها أبو مازن بهدف تقليص صلاحيات الحكومة الجديدة، هو تحويل مديرية المعابر الحدودية من التبعية لوزارة الداخلية إلى ديوان الرئاسة، مع العلم أن دخل هذه المديرية تعتبر من مصادر الدخل الرئيسة للسلطة.

وأصدر أبو مازن قراراً بسحب الإشراف على هيئة الإذاعة والتلفزيون والمؤسسات التعليمية الرسمية مثل وكالة الأبناء الرسمية "وفا" والهيئة العامة الفلسطينية للاستعلامات من وزارة الإعلام إلى ديوان الرئاسة. وكل من تابع أداء وكالة "وفا" وإذاعة وتلفزيون فلسطين خلال موجات الاقتتال كان يصل إلى قناعة أن هذه الوسائل كانت تعبر عن موقف حركة فتح وبشكل صارخ.

كما نسف أبو مازن مسوغات وجود وزارة الأشغال عندما أعاد للواجهة المجلس الاقتصادي الفلسطيني للإعمار والتنمية "بكدار"، بحيث أصبحت هذه المؤسسة هي التي تتولى الإشراف على مشاريع البنى التحتية.

لكن مما لا شك فيه أن أخطر مرسوم أصدره أبو مازن وله علاقة مباشرة باندلاع الاقتتال الداخلي بين حركتي فتح وحماس، هو المرسوم القاضي باستحداث منصب أمني جديد، هو منصب مدير جهاز الأمن الداخلي، بحيث يكون هذا المدير مسؤولاً عن أجهزة الأمن الداخلي، وهي: الشرطة، وجهاز الأمن الوقائي، والدفاع المدني. ويحدد المرسوم أنه لا يحق لوزير الداخلية الإشراف على أجهزة الأمن الداخلية بشكل مباشر، بحيث ينحصر علاقته بها باتصاله بمدير الأمن الداخلي، مع العلم أن القانون الأساسي الفلسطيني حدد بشكل لا يقبل التأويل مسؤولية وزير الداخلية عن أجهزة الأمن الداخلي. وحتى تكون الأمور أكثر تعقيداً فقد

عين أبو مازن رشيد أبو شباك، رئيس جهاز الأمن الوقائي في هذا المنصب، مع العلم أن "أبو شباك" عضو مجلس ثوري في حركة "فتح"، وعلى علاقة متوترة جداً مع حركة حماس. وقد اتهم سعيد صيام، أول وزير في حكومة حماس "أبو شباك" بأنه يمنع قادة أجهزة الأمن الداخلي من الاتصال به أو تنفيذ تعليماته. كما أن أحد أهم الأسباب وراء قرار وزير الداخلية السابق هاني القواسمي تقديم استقالته كان استحواذ "أبو شباك" على جميع الصلاحيات المتعلقة بالأجهزة الأمنية.

في الوقت نفسه اتهم سعيد صيام جهات في الأجهزة الأمنية بالمسؤولية عن مظاهر الفلتان الأمني، وأن هذه الجهات تُقدم على ذلك من أجل إفشال الحكومة الفلسطينية[١].

في الوقت نفسه اتهمت حركة حماس الدوائر المحيطة بأبي مازن بالمساهمة في فرض الحصار والمقاطعة على الحكومة، وقد ورد هذا الاتهام على لسان وزير الخارجية السابق محمود الزهار[٢].

فضلاً عن القطيعة بين الرئاسة والحكومة، بحيث أن أبا مازن لم يصطحب معه أي وزير في أول حكومة لحماس خلال جولاته العربية والدولية.

وقد تفاقمت مظاهر الفلتان الأمني في الساحة الفلسطينية، وتفاقم معها شعور الحكومة الفلسطينية بالإحراج لعجزها عن وقف هذه المظاهر، أو على الأقل الحد منها، لعدم تمتعها بأي صلاحيات عملية تلزم بموجبها الأجهزة الأمنية بالتحرك لوقف هذه المظاهر، فضلاً عن تأكيد الناطقين باسم الحكومة أن الأجهزة الأمنية تشجع مظاهر الفلتان الأمني.

وهذا ما حدا بالحكومة إلى اتخاذ قرار باستحداث قوة أمنية جديدة تتبع وزير الداخلية، أطلق عليها القوة التنفيذية، وتقرر أن يكون عناصرها من منتسبي الأذرع العسكرية لحركات المقاومة دون استثناء، فضمت هذه القوة عناصر من "كتائب عز الدين القسام"، الجناح العسكري لحركة حماس، و"ألوية الناصر صلاح الدين"، الجناح العسكري للجان المقاومة الشعبية، ومن "الجبهتين الشعبية والديموقراطية لتحرير فلسطين"، ومجموعات من "كتائب شهداء الأقصى"، التابعة لحركة "فتح".

---

[١] مقابلة مع فضائية الأقصى بتاريخ ١٥-٣-٢٠٠٧

[٢] صحيفة الرسالة الفلسطينية ٦-٧-٢٠٠٦

وزير الداخلية الأسبق سعيد صيام قال إنه يستند في تشكيل هذه القوة إلى بند في القانون الأساسي ينص على أنه: يحق لوزير الداخلية استحداث أي قوة أمنية يراها مناسبة. لكن أبا مازن أصدر مرسوماً بأن هذه القوة غير شرعية، فردت الحكومة على تأكيد شرعية وقانونية قرار تشكيل القوة.

وقد أصبح قرار تشكيل القوة التنفيذية مصدراً أساسياً للتوتر بين الحكومة وحركة حماس من جهة والرئاسة والأجهزة الأمنية وحركة فتح من جهة أخرى.

قرار عباس بإجراء انتخابات مبكرة يشعل موجة الاقتتال الأولى

في ظل التوتر الشديد الذي كان يسود العلاقات بين مؤسستي الرئاسة ومجلس الوزراء، وفي الوقت الذي كان يكثر فيه الحديث عن المخططات الأمريكية لإسقاط حكومة حماس. أقدم أبو مازن بتاريخ ١٦-١٢-٢٠٠٦ على إلقاء خطاب أعلن فيه قراره إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية مبكرة. ومع أن أبا مازن لم يحدد موعداً لإجراء هذه الانتخابات، إلا أن القرار يعني إقالة للحكومة المنتخبة؛ والذي زاد الأمور تعقيداً أن أبا مازن برر خطوته هذه بالاستناد إلى المادة التي تنص على أن "الشعب مصدر السلطات"، الأمر الذي بدا غير مقنع ليس للحكومة وحركة حماس اللتان سارعتا إلى رفض القرار، بل للأغلبية الساحقة من رجال القانون في فلسطين.

حركة حماس اعتبرت أن خطاب أبي مازن كان جزءاً من مخطط لإشعال نار الاقتتال الداخلي، ونوّهت الحركة في بيان صادر عنها بتاريخ ١٦-١-٢٠٠٦، إلى أن خطاب أبي مازن جاء بعد سلسلة من الأحداث الأمنية الخطيرة:

* ١٠-١٢-٢٠٠٦: محاولة اغتيال وزير الداخلية سعيد صيام بإطلاق النار على موكبه.
* اغتيال القاضي بسام الفرا الذي ينتمي إلى حركة حماس على أيدي نشطاء من حركة "فتح" في خان يونس.
* ١٤-١٢-٢٠٠٦: تعرض رئيس الوزراء إسماعيل هنية لمحاولة اغتيال في معبر رفح الحدودي بعد عودته من جولة عربية، وقد اتهمت حماس رسمياً القيادي في حركة "فتح" محمد دحلان بالمسؤولية عن تدبير محاولة الاغتيال.

* ١٤-١٢-٢٠٠٦: قوات أمن الرئاسة التابعة لأبي مازن تقدم على خطوة غير مسبوقة عندما قامت بمنع حركة حماس في مدينة رام الله من تنظيم مهرجان بمناسبة حلول ذكرى انطلاقة الحركة.

ولا خلاف بين المراقبين في الأراضي الفلسطينية على أن خطاب أبي مازن هذا شكل نقطة تحول دفعت بالساحة الفلسطينية للموجة الأولى من الاقتتال.

وقد أسفرت المرحلة الأولى من الاقتتال التي بدأت بتاريخ ١٦-١٢-٢٠٠٦ وانتهت في ٨-٢-٢٠٠٧، موعد التوقيع على اتفاق مكة عن مقتل ١١٧ شخص، وجرح ٦٥٥ أخر، ومن بين القتلى عشرة من الأطفال وجرح ٤٤ آخرين، كما تم في هذه الموجة استهداف ٣٩ مؤسسة، منها ١٥ حكومية، و٦ أهلية، وواحدة دولية، والباقية مؤسسات خاصة[١]. وفي هذه الفترة انتقل التوتر بين حركتي فتح وحماس إلى الضفة الغربية. وقد تضمنت هذه المرحلة تلقي أجهزة السلطة كميات كبيرة من السلاح والذخيرة من الدول العربية، إلى جانب صدور قرار من الإدارة الأمريكية بتقديم دعم مالي كبير لأجهزة أبي مازن.

وفي خطوة وصفت بأنها تأتي لتعزيز موقف حركة فتح والأجهزة التابعة لأبي مازن، سمحت إسرائيل لمصر بنقل الآلاف من قطع البنادق الرشاشة لأجهزة الأمن التابعة لأبي مازن، حيث تم نقل ٢٠٠٠ بندقية من طراز "كلاشينكوف"، و عشرين ألف مشط ذخيرة، ومليوني طلقة لأسلحة خفيفة. ونقل السلاح والذخيرة عبر معبر "كرم أبو سالم"، الذي يقع شرق معبر "رفح"، وبتنسيق بين كل من مصر وإسرائيل وأجهزة السلطة الأمنية[٢].

إلى جانب قرار إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش تقديم مبلغ ٨٦,٤ مليون دولار لقوات الأمن الموالية للرئيس أبي مازن؛ وبررت الإدارة القرار بأنه جاء لمساعدة الأجهزة التابعة لأبي مازن بالوفاء بالتزامات السلطة الخاصة بتفكيك البنى التحتية للإرهاب في الضفة الغربية وقطاع غزة[٣]. الملاحظ أن أبا مازن لم يصل غزة إلا في ٣١-١٢-٢٠٠٦، أي بعد ١٥ يوماً من أحداث الاقتتال الداخلي.

---

[١] معطيات حصل عليها الباحث عبر اتصال هاتفي مع مركز "الميزان" لحقوق الإنسان" بتاريخ ١١-٦-٢٠٠٧

[٢] صحيفة "هآرتس" ٢٨-١٢-٢٠٠٦

[٣] صحيفة هآرتس ٥-١-٢٠٠٦

وفي خلال هذه الموجة قامت قوات أمن الرئاسة باقتحام الجامعة الإسلامية بغزة وقامت بحرقها. وقال الدكتور كمالين شعث رئيس الجامعة الإسلامية: إن الخسائر التي تكبدتها الجامعة جراء حرقها بعد قيام العناصر الأمنية تقدر بمئات الملايين من الدولارات.

اتفاق مكة كنتاج لحالة الإعياء والإنهاك التي أصابت فتح وحماس

مما لا شك فيه أن نقطة التحول الفارقة التي حدت بموافقة حركتي فتح وحماس على حضور لقاءات مكة، والاتفاق في النهاية على اتفاق مكة، إلى جانب رغبة الطرفين في عدم التصادم مع رغبة القيادة السعودية، هو حالة الإعياء الشديد التي أصيبت بها الحركتان.

ومن الأسباب التي حدت بحركة فتح إلى الموافقة على الحضور وإبداء المرونة التي ساهمت في التوصل للاتفاق:

١- عدم نجاح الحركة وقيادات الأجهزة الأمنية التابعة لأبي مازن في حشد منتسبي الأجهزة الأمنية للوقوف ضد حماس في الجولة الأولى من الاقتتال، بحيث اقتصر الجهد في مواجهة حماس على عناصر جهاز الأمن الوقائي، وعناصر جهاز أمن الرئاسة.

٢- ظهور خلافات داخل الأوساط القيادية في حركة فتح، وتحديداً خروج التيار الذي يقوده أحمد حلس أمين سر حركة "فتح" في قطاع غزة سابقاً، والذي أطاح به أبو مازن ونصب النائب ماجد أبو شماله، المقرب من دحلان محله.

٣- نجاح حركة حماس في مفاجئة الأجهزة الأمنية بقدرتها التنظيمية ودافعية عناصر جهازها العسكري القتالية، التي أدت إلى خسارة الأجهزة الأمنية الكثير من مواقعها في مدينة غزة وشمال القطاع.

في الوقت نفسه، لم يكن لحركة حماس مصلحة في مواصلة الاقتتال، فلكون الحركة تسيطر على الحكومة فقد أصيبت بالحرج الشديد من تواصل الاقتتال في الوقت الذي يتواصل فيه الحصار الخارجي. في الوقت نفسه، إن الاقتتال الداخلي اضطر الحركة إلى الكشف عن مصادر قوتها العسكرية، فضلاً عن إصابة الجهاز العسكري للحركة بالإعياء وفقدانه العديد من كوادره في المواجهات.

وقد أدت حالة الإعياء المشتركة بالحركتين إلى تقديم تنازلات ساهمت في التوصل لاتفاق مكة؛ فقد تراجع أبو مازن مؤقتاً عن قرارته بإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية، إلى جانب قبول فتح ببقاء هنية رئيساً للوزراء في حكومة الوحدة التي تم الاتفاق عليها في مكة. في الوقت نفسه، قدمت حماس تنازلاً سياسياً عندما وافقت على أن يتضمن البرنامج السياسي لحكومة الوحدة اعتراف الحكومة الجديدة بمقررات جميع القمم العربية، الذي يعني اعتراف حماس بالمبادرة العربية التي تحفظت عليها كثيراً بسبب البند المتعلق بقضية اللاجئين في التسوية الدائمة.

أدى الإعلان عن اتفاق مكة إلى حالة فرح جماهيرية عارمة وعفوية عكست مدى انزعاج الجمهور الفلسطيني من حالة الاقتتال التي كادت تأكل الأخضر واليابس.

وبعد جولة مفاوضات مكثفة، تم الإعلان عن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية برئاسة إسماعيل هنية، وقد قدمت حماس تنازلات جوهرية من أجل تشكيل هذه الحكومة، حيث تخلت الحركة تقريباً عن كل الحقائب السيادية وهي الخارجية والمالية، في حين أوكلت الداخلية إلى مستقل تختاره الحركة.

عوامل انهيار اتفاق مكة

كانت هناك العديد من العوامل التي أدت إلى انهيار اتفاق مكة ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

١- اتفاق مكة حمل بذور فشله، لأنه لم يعالج بشكل جذري أهم مشكلة أدت إلى الاقتتال الداخلي، ألا وهي الطابع التنظيمي لتشكيل الأجهزة الأمنية الفلسطينية، حيث إن الأجهزة الأمنية التي كان يتوجب عليها أن تخضع لأي حكومة فلسطينية تصرفت وكأنها ذراع عسكري لحركة "فتح"؛ صحيح أن الاتفاق تحدث عن الحاجة إلى ضرورة إعادة هيكلة هذه الأجهزة، لكن عندما تمت مناقشة القضية بين حركتي فتح وحماس تبين بشكل واضح أن الرئيس أبا مازن وقيادة "فتح" وقيادات الأجهزة الأمنية غير مستعدين لإعادة بناء هذه الأجهزة على أسس مهنية ووطنية؛ فمثلاً على الرغم من تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، فقد ظل وزير الداخلية في حكومة الوحدة الوطنية هاني القواسمي يعاني من نفس ما كان يعاني منه سلفه في المنصب سعيد صيام، حيث ظل مدير الأمن الداخلي رشيد أبو شباك يرفض السماح لقادة الأجهزة الأمنية بالاستجابة لتعليمات القواسمي.

٢- اندلاع عمليات القتل على خلفية الأخذ بالثأر بين العائلات التي ينتمي إليها نشطاء حركتي فتح وحماس. صحيح أن هناك التزاماً بالاتفاق من قبل الحركتين، إلا أن العائلات التي قتل أبناؤها في الاشتباكات خلال الجولة الأولى تحركت لأخذ الثأر. وقد قتل في الفترة الممتدة بين التوقيع على اتفاق مكة واندلاع الموجة الثانية من الاقتتال عشرة أشخاص على هذه الخلفية.

٣- أقدمت حركة "فتح" على خطوة بالغة الأهمية، كان لها تأثير في مرحلة الاقتتال الثانية، إذ أعلنت الحركة عن تشكيل قوة تنفيذية خاصة بها، وقد تم تزويد عناصرها بالسلاح والسيارات، وأصبح يطلق على هذه القوة "تنفيذية فتح".

٤- الضغوط الخارجية: تجند الولايات المتحدة وإسرائيل بشكل علني وواضح لإحباط الاتفاق، وتحركت واشنطن بشكل رسمي لدى الكثير من الدول العربية لعدم رفع الحصار عن حكومة الوحدة، على الرغم من أن قمة الرياض الأخيرة قررت رفع الحصار.

٥- عدم تحرك الدول العربية، لإنجاح حكومة الوحدة، وتحديداً على صعيد رفع الحصار.

خطتا "دايتون" و"سنيه" واندلاع الموجة الثانية من الاقتتال

الرفض الأمريكي لاتفاق مكة، سرعان ما تطور إلى تحرك عملي لإحباط هذا الاتفاق. وقد عبرت عن هذا التحرك خطة المنسق الأمني الأمريكي الجنرال كيث دايتون، الذي عينه الرئيس بوش قبل عامين للإشراف على "تطوير" الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وليشكل حلقة الوصل بين هذه الأجهزة وجيش ومخابرات الاحتلال؛ ولا شك في أن كل من يتفحص بنود هذه الخطة التي ناقشتها وزيرة الخارجية الأمريكية كوندليزا رايس خلال زيارتها لرام الله في مارس الماضي مع كل من الرئيس الفلسطيني محمود عباس ومستشار الأمن القومي محمد دحلان، يتأكد من أنه في حال تم تطبيقها بنجاح فإنها ستؤدي إلى تغيير الواقع السياسي الذي نجم عن اتفاق مكة[1]، حيث نصت الخطة على:

١-تقوم الرئاسة الفلسطينية بحثٍّ حكومة الوحدة على قبول شروط اللجنة الرباعية "ومن ضمنها نبذ العنف والإفراج عن الجندي شاليط والمراسل جونستون"... واضح تماماً أن

[1] -هآرتس ٢٩-٣-٢٠٠٧

هذا البند يشكل نسفاً للبرنامج السياسي لحكومة الوحدة التي قامت على اتفاق مكة، الذي لم يلزم الحكومة بقبول شروط اللجنة الرباعية، مع إدراك أبي مازن أن حركة حماس لا يمكنها قبول هذه الشروط.

٢-تصادق الحكومة الإسرائيلية وتدعم مطالب الولايات المتحدة لتزويد الأسلحة والذخائر والمعدات للأجهزة الأمنية تحت سيطرة الرئاسة في السلطة الفلسطينية في الضفة العربية وقطاع غزة.

٣-تشكل الأجهزة الأمنية الفلسطينية والجيش الإسرائيلي مراكز ارتباط في الضفة الغربية وتشكل مراكز ارتباط حدودية لغزة لتنفيذ وتعزيز الاتصالات الثنائية والتنسيق المنتظم.

٤-في تاريخ لا يتعدى ١ / ٦ / ٢٠٠٧ تشكل الأجهزة الأمنية الفلسطينية والجيش الإسرائيلي مكتباً للتنسيق في كيرم شالوم، وتشكل الأجهزة الأمنية الفلسطينية وقوات حرس الحدود المصرية في رفح خلايا تنسيق مشترك للبدء بمزامنة الأمن الحدودي بين قطاع غزة ومصر.

٥-في تاريخ لا يتعدى ٢١ / ٦ / ٢٠٠٧ يطور مستشار الأمن القومي للسلطة الفلسطينية (محمد دحلان) بدعم من رئيس السلطة خطة لوقف صواريخ القسام ويأمر رئيس السلطة هذه القوات التابعة له تطبيق الخطة.

٦-في تاريخ لا يتعدى ١٥ / ٦ / ٢٠٠٧ تستكمل الأجهزة الأمنية الفلسطينية التنسيق مع الجيش الإسرائيلي والمصريين وتنشر وتحل الاستقرار في المنطقة بين معبري رفح وكيرم شالوم؛ وتنتشر الأجهزة الأمنية وتنفذ عمليات لمكافحة تهريب السلاح والوسائل القتالية بين رفح وساحل البحر الأبيض المتوسط وتبدأ بتدمير شبكات الأنفاق.

وكما هو ملاحظ لا يوجد ثمة ذكر لحكومة الوحدة الوطنية، إلا فيما يتعلق بقبولها بشروط الرباعية. وكما قال ديفيد وولش مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية: إن تطبيق خطة دايتون يعني نهاية عهد حركة حماس[1].

[1] القناة العاشرة في التلفزيون الإسرائيلي بتاريخ ١٤-٤-٢٠٠٧

ومن الأهمية هنا الإشارة إلى بعض ما جاء في محضر لقاء ثنائي تم بين رايس ودحلان لمناقشة سبل تطبيق الخطة، وقد نشرت بعضه صحيفة "معاريف" الإسرائيلية؛ فخلال الحديث توجهت رايس إلى دحلان قائلة: أنت واثق من أنه سيكون بإمكانك تطبيق ما جاء في الخطة؟

فرد دحلان عليها: لا تقلقي أنا مثل الله في غزة[١].

وإذا إضفنا إلى ذلك الخطة التي قدمها نائب وزير الدفاع الإسرائيلي افرايم سنيه للحكومة الإسرائيلية وطالب فيها بتزويد أجهزة أبي مازن الأمنية برشاشات ثقيلة، لحسم المواجهة مع حركة حماس[٢].

على هذه الخلفية اندلعت شرارة الموجة الثانية من الاقتتال الداخلي بتاريخ ١٣-٥، إثر اغتيال ناشطين من حركة فتح في بلدة "بيت لاهيا" أقصى شمال قطاع غزة. وعلى الرغم من نفي حركة حماس أي مسؤولية لها عما حدث، كان رد قوات أمن الرئاسة وتنفيذية فتح وعناصر جهاز الأمن الوقائي عنيفاً وغير مسبوق؛ وقد أقدم مسلحون من القوة التنفيذية لحركة "فتح" بشكل خاص على ممارسات غير مسبوقة في وحشيتها بالتعاون مع عناصر جهاز حرس الرئاسة "القوة ١٧"، وقام عناصر القوة الملثمين والمدججين بالسلاح بالانتشار بكثافة في منطقة المربع الأمني، وهي المنطقة الممتدة من تجمع مقار الأجهزة الأمنية "السرايا"، في حي الرمال شرقاً، وحتى شاطئ البحر غرباً، إلى مقر الرئيس ومقر قيادة جهاز الأمن الوقائي في حي "تل الهوا" جنوباً، ونصب المسلحون الحواجز، وقاموا بإيقاف السيارات، حيث تم إنزال كل من له لحية وإطلاق النار عليه.

وبلغ عدد القتلى الذين سقطوا بعد عصر ذلك اليوم خمسة فيما جرح ٣٥ آخرون، فقط لمجرد أن لهؤلاء لحى، وكان من بين القتلى الصحافيين سليمان العشي ومحمود عبدو، اللذان يعملان في صحيفة "فلسطين"، وكان كل جرمهما أنهما ملتحيان! وحتى ظهيرة يوم ١٤-٥ تم إعدام ١٥ من عناصر حماس، وإصابة ٥٦ منهم، في جميع أرجاء القطاع. ومساء ذلك اليوم تحركت حماس وجهازها العسكري للرد، فتم اقتحام منزل رشيد أبو شباك، مدير الأمن الداخلي، وقتل ستة من حراسه، وظلت الاشتباكات تتواصل حتى يوم ٤-٦، حيث تم التوصل

[١] معاريف ٢٠-٥-٢٠٠٧

[٢] يديعوت ٣-٤-٢٠٠٧

لاتفاق وقف إطلاق نار بين الجانبين رعاه الوفد الأمني المصري، وقد بلغ عدد القتلى ٨١ شخصاً، وجرح ٢١٥، ومن بين القتلى ٤ أطفال!

المواجهة الحاسمة: حماس تسيطر على القطاع

كان واضحاً أن اتفاق وقف إطلاق النار لن يصمد طويلاً، فكان لا يخلو يوم دون أن تتم عملية اغتيال لناشط من حماس أو فتح، لكن الطرفين اختارا إعطاء فرصة للهدوء، إلا أن الأمور تدهورت بسرعة باتجاه المواجهة الحاسمة، وكان سير الأحداث يدلل على أن حركة حماس قد حسمت أمرها باتجاه وضع حد لوجود الأجهزة الأمنية التابعة لأبي مازن، وقد عبر قادتها عن ذلك التوجه بشكل صريح. وقد وضع الجهاز العسكري لحماس "كتائب الشهيد عز الدين القسام" خطة عسكرية شاملة للسيطرة على مقارّ الأجهزة الأمنية.

وكان تسلسل الأحداث على النحو الآتي:

- ١٢-٦: إطلاق صاروخ على منزل رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية، أدى إلى أضرار دون خسائر، واختطاف وإعدام إمام مسجد "العباس" الشيخ محمد الرفاتي، على أيدي تنفيذية "فتح". فتردّ "كتائب القسام"، والقوة التنفيذية بالسيطرة على جميع مواقع جهاز الأمن الوطني التي تقع في محيط مدينة خان يونس، جنوب القطاع.
- ١٣-٦: كتائب القسام والقوة التنفيذية تسيطران على معظم مواقع الأجهزة الأمنية في شمال ووسط القطاع، وسقوط ٢٥ قتيلاً و٣٠ جريحاً. في حين قامت حركة "فتح" تشرع في أعمال انتقامية ضد حماس ومؤسساتها في الضفة.
- ١٤-٦: سقوط مقر قيادة جهاز الأمن الوقائي، الذي يمثل أكبر مصدر قوة لحركة فتح، واستسلام من كان فيه.
- ١٥-٦: سقوط ما تبقى من مقار الأجهزة الأمنية الكبيرة، وتحديداً سقوط مجمع الأجهزة الأمنية في غزة والذي يطلق عليه "السرايا" وسقوط موقع "أنصار"، إلى جانب سقوط مقر الرئيس الفلسطيني الذي يطلق عليه "المنتدى"، حيث إنه كان يستخدم كموقع لجهاز حرس الرئاسة والقوة التنفيذية التابعة لحركة "فتح"، وقد اتهمت حماس عناصر فتح بأنهم يقومون باختطاف عناصرها إلى هناك حيث يتم تعذيبهم ومن ثم إعدامهم.

- كان من اللافت السرعة التي سقطت بها مواقع الأجهزة الأمنية، حيث إن معظم عناصر الأمن فضل الانسحاب من المواقع، على الرغم من أن أبا مازن توجه شخصياً لعناصر الأمن مطالباً إياهم بـ"الاستبسال" في الدفاع عن مواقعهم.
- اعتقال عدد من قادة تيار محمد دحلان في حركة فتح، ومن ضمنهم ماجد أبو شماله وتوفيق أبو خوصة، إلى جانب اعتقال قادة الأجهزة الأمنية، حيث صدر قرار من قبل حماس بالعفو العام عن الجميع، ومن ضمنهم الذين ثبت تورطهم في عمليات قتل، لكن هذا لم يحل دون فرار العشرات من قادة الأجهزة إلى مصر ورام الله.
- أسفرت هذه الجولة من القتال عن مقتل ٨٤ شخصاً، من بينهم ٢٢ مدنياً، منهم خمسة من النساء وطفلان، و٦٠٠ جريح[١].
- قيام الناس بعمليات نهب للعديد من المقار ومنازل كبار قادة السلطة، وتحديداً، المنتدى ومنزلي أبي مازن ودحلان.
- اتساع عمليات الاعتداء لقادة وعناصر ومؤسسات حركة حماس في الضفة على أيدي الأجهزة الأمنية، وعناصر حركة "فتح". وقد أكدت مصادر إسرائيلية أن التعرض لعناصر حماس ومؤسساتها في الضفة جاء ضمن خطة عمل اتفق عليها كل من أبو مازن والإدارة الأمريكية وبالتنسيق مع إسرائيل[٢].

أبو مازن يقيل حكومة الوحدة ويشكل حكومة طوارئ

السقوط السريع جداً لقطاع غزة في أيدي حركة حماس أدى إلى حالة من الذهول داخلياً، وإقليمياً، ودولياً، لكن سرعان ما تداعت الرئاسة الفلسطينية للتحرك من أجل مواجهة ما جرى الواقع الجديد في غزة، فأصدر أبو مازن مرسوماً يقضي بتجميد العمل بالمواد (٦٥،٦٦،٦٧) من القانون الأساسي، لكي يُتاح له تشكيل حكومة الطوارئ دون تمكين حكومة الوحدة من مواصلة العمل كحكومة انتقالية لمدة شهر، وأعلن عن حل الحكومة القائمة، وتشكيل حكومة طوارئ برئاسة وزير المالية في حكومة الوحدة سلام فياض، إلى جانب إصدار مرسوم يعتبر فيه

[١] معطيات على موقع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على الشبكة
http://www.pchrgaza.ps/files/PressR/arabic/2007/39-2007.htm
[٢] صحيفة هآرتس ١٥-٦-٢٠٠٧

القوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية، و"كتائب عز الدين القسام"، قوتين غير شرعيتين. وأصدر أبو مازن مرسوماً يحظر فيه على منتسبي الأجهزة الأمنية في قطاع غزة الانصياع لتعليمات حكومة الوحدة برئاسة هنية.

عملياً شرعت حكومة الطوارئ التي شكلها أبو مازن في نزع الشرعية عن المؤسسات التابعة لحركة حماس، حيث أعلنت بلدية قلقيلية التي تسيطر حماس على مجلسها أن حكومة الطوارئ قامت بتجميد حساباتها في البنوك، في الوقت نفسه، شُرع في إقالة العديد من الموظفين من مواقعهم بحجة انتمائهم لحركة حماس، مثل قيام محافظ سلفيت بفصل الشيخ همام مرعي مدير أوقاف سلفيت وتعيين عبد الحكيم الديك من حركة فتح بدلاً منه. وزعمت صحيفة "هآرتس" أن هذه التطورات جاءت في أعقاب توصل أبي مازن لخطة عمل مع الإدارة الأمريكية تهدف لمحاصرة حركة حماس وإفشال مشروعها في غزة، وهذه بنود الخطة[١]:

١-حل حكومة الوحدة، وإعلان حالة الطوارئ، لنزع الشرعية الدولية عن كل مؤسسات الحكم التي تسيطر عليها حماس حالياً في قطاع غزة.

٢-فصل غزة عن الضفة الغربية والتعامل مع القطاع كمشكلة منفردة، وأن تقوم الإدارة الأمريكية وأبو مازن بالتشاور مع إسرائيل والقوى الإقليمية والاتحاد الأوروبي لعلاج هذه المشكلة، ولا تستبعد الخطة أن يتم إرسال قوات دولية إلى القطاع.

٣-تسعى واشنطن لدى إسرائيل للإفراج عن عوائد الضرائب، وتحويلها إلى أبي مازن، الذي يقوم باستثمارها في زيادة "رفاهية" الفلسطينيين في الضفة الغربية، إلى جانب محاولة الولايات المتحدة إقناع إسرائيل بتحسين ظروف الأهالي في الضفة الغربية وذلك من أجل أن يشعر الفلسطينيون في قطاع غزة بأن أوضاعهم لم تزدد إلا سوءاً في ظل سيطرة حركة حماس على القطاع، وذلك عن طريق مقارنة أوضاعهم بأوضاع إخوانهم في الضفة، الأمر الذي يزيد من فرصة تململ الجمهور الفلسطيني في القطاع ضد حماس، وبالتالي التمرد عليها.

٤-اتفق أبو مازن والإدارة الأمريكية على وجوب شن حملات اعتقال ضد نشطاء حركة حماس في الضفة الغربية، من أجل ضمان عدم نقل ما جرى في القطاع إلى الضفة.

---

[١] المصدر نفسه

رد فعل حكومة هنية و حماس

رفضت حكومة هنية وحركة حماس القرارات التي أصدرها أبو مازن واعتبرت حماس أن حكومة الطوارئ التي شكلها غير شرعية، وإمعاناً في تحدي قرارات أبي مازن، قام رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية بتشكيل مجلس أعلى لإدارة الشرطة الفلسطينية يرأسه اللواء توفيق جبر، المنتمي إلى حركة فتح، والذي كان يقود جهاز المخابرات العامة الفلسطينية في جنوب قطاع غزة.

في الوقت نفسه، طالبت القوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية جميع منتسبي الأجهزة الأمنية بتسليم أسلحتهم وكل مقتنيات السلطة التي بحوزتهم، باستثناء عناصر جهاز الأمن الوطني، الذين يرغبون في العودة للخدمة في وحداتهم. وبالفعل فقد انصاعت الأغلبية الساحقة من منتسبي الأجهزة الأمنية وقاموا بتسليم أسلحتهم ومعداتهم.

بالنسبة للفلسطينيين في قطاع غزة، فقد مثل ما حدث نافذة فرص ومصدر خطر، فنافذة الفرص تكمن في التحسن الكبير والدرامتيكي في مستوى الشعور بالأمن الشخصي الذي يشعر به الناس هنا بعد انتهاء المعارك، في الوقت نفسه، كان الخوف من حدوث مزيد من التدهور الاقتصادي يبقى هاجساً قوياً، في ظل تهديد إسرائيل بفرض الحصار والمقاطعة على القطاع. مع العلم أن تحسن مستوى الشعور بالأمن الشخصي هو أمر بالغ الأهمية لا سيما أنه يأتي بعد ثلاثة أعوام متواصلة من حالة الفلتان الأمني وفوضى السلاح، فعدد الفلسطينيين الذين قتلوا كنتيجة للفلتان الأمني حتى مطلع يونيو من العام ٢٠٠٧ قد بلغ ٦٥٥ قتيلاً، من بينهم ٨١ طفلاً، في حين تم اختطاف ١٢٧ شخصاً، من بينهم ٣٠ من الأجانب. ومبعث التفاؤل لدى الفلسطينيين يكمن في وضع حد لهذا الواقع المرير هو غياب ازدواجية السلطة، حيث لا خلاف على أن عدم تنفيذ الخطة الأمنية التي وضعتها حكومة الوحدة الوطنية قبل اندلاع المواجهات الأخيرة بين حركتي فتح وحماس كان بسبب رفض قادة الأجهزة الأمنية الذين يتبعون أبا مازن التعاون في تنفيذها، لما لهم من مصلحة في عدم تنفيذها.

وجهتا نظر فتحاوية وحمساوية

الدكتور فيصل أبو شهلا، القيادي في حركة "فتح" في مدينة غزة، و رئيس لجنة الرقابة في المجلس التشريعي الفلسطيني يقول: إن أحداً لا يعرف إلى أين ستؤول الأمور، معتبراً أن الأمور دخلت نفقاً مظلماً ومن الصعب بناء تصورات عقلانية لما قد يحدث[١].

لكن "أبو شهلا" يدافع عن قرارات أبي مازن، ويرفض الانتقادات الموجهة إليها، قائلاً: إن هذه الانتقادات توجه لأبي مازن وكأن الأمر طبيعي، معتبراً أن التطورات التي حدثت في قطاع غزة و"الانقلاب على الشرعية الفلسطينية" تبرر الإعلان عن حالة الطوارئ. ورفض "أبو شهلا" الاتهامات التي توجه لأبي مازن بأنه تواطأ مع الأمريكيين والإسرائيليين من أجل ضرب حركة حماس، قائلاً: إن من حق أبي مازن كرئيس للسلطة أن يجري اتصالات ولقاءات مع أي زعيم في العالم. وأضاف "أبو شهلا": إن أبا مازن أقدم على خطواته هذه لأن الحكومة الفلسطينية قامت بالانقلاب على الشرعية الفلسطينية، مشيراً إلى خطاب رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية الذي أكد على أن ما جرى يحظى بموافقته. واعتبر "أبو شهلا" أن من حق الرئيس ممارسة صلاحياته الدستورية كما ينص عليها القانون الأساسي حتى لو لم تلقى استحساناً من رئيس الوزراء إسماعيل هنية، وأنه كان من المتوقع من هنية قبول هذه القرارات.

من ناحيته يبدو يحيى موسى نائب رئيس كتلة حركة حماس البرلمانية أكثر اطمئناناً لما أقدمت عليه حركته، مشيراً إلى أن التهديد بخنق قطاع غزة اقتصادياً بعد فوز حماس ليس جدياً، "لأن جميع من حولنا يدركون أنه لن يكون في صالحهم"[٢]. ويشدد موسى على أن حماس قد تكون "ندمت على بعض الخطوات في الماضي، لكنها لا يمكن أن تندم على تطهير قطاع غزة من المتواطئين مع الاحتلال في الانقلاب على إرادة الشعب الفلسطيني وخياره الديموقراطي الحر". ويصف موسى ما أقدم عليه أبو مازن بـ"البلطجة القانونية"؛ واعتبر أن الصراع في الأراضي الفلسطينية بين "مجموع وطني وتيار وطني من جهة وتيار عميل خائن ينفذ أجندات أمريكية احتلالية من جهة أخرى"، مشيراً إلى أن هناك فرصة "ذهبية" تشكل قاعدة لاستنهاض جميع الجهود الفلسطينية لتعزيز الشراكة السياسية الفلسطينية وتعزيز الوحدة الصادقة. ويشدد موسى على أن

---

[١] مقابلة عبر الهاتف بتاريخ ١٦-٦-٢٠٠٧

[٢] مقابلة عبر الهاتف في التاريخ نفسه.

الاقتتال بين الجانبين جاء بسبب وجود برنامجين مختلفين، برنامج وطني يهدف إلى الحفاظ على مشروع المقاومة، ومشروع آخر يهدف للقضاء على المقاومة كخيار للفلسطينيين، بحيث يكون البديل هو الاستسلام والتفريط في الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. ويعتبر موسى أن الحل يكمن في إعادة صياغة الأجهزة الأمنية على أسس وطنية وليس على أسس تنظيمية.

الفرص والمخاطر التي تراها إسرائيل في الواقع الجديد

كما يقول أودي سيغل المراسل السياسي لقناة التلفزة الإسرائيلية الثانية، فإن إسرائيل لا تدري كيف تتصرف بعد سيطرة حماس على قطاع غزة، ويحذر من أن التصريحات "الواثقة" لزعماء إسرائيل لا تدلل على أن تل أبيب قد بلورت بالفعل سياسة ناضجة للتعامل مع التطور بالغ الخطورة في قطاع غزة. ومع ذلك يمكن الإشارة إلى الآتي:

- رهان إسرائيل على دور أبي مازن في تقليص المخاطر الناجمة عن الوضع الجديد. فعاموس جلعاد مدير الدائرة السياسية الأمنية في وزارة الدفاع الإسرائيلية، المسؤول عن بلورة السياسة الإسرائيلية إزاء الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، قال: إن أبا مازن "لم يكن مهماً وذا صلة لإسرائيل كما هي عليه الحال حالياً، فأبو مازن هو وحده من بإمكانه تقليص الآثار السلبية لسيطرة حماس على قطاع غزة"[1]. وشدد جلعاد: على الرغم من أنه لم يعد لأبي مازن الكثير ليفعله في غزة من ناحية عسكرية وأمنية، إلا أن قراراته كرئيس للسلطة ولمنظمة التحرير تكتسب أهمية قصوى، على اعتبار أن بيده القدرة لنزع الشرعية عن حق حماس في ممارسة العمل السياسي والتأثير في ما يحدث في المنطقة.
- رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت قال: بعد سيطرة حماس على قطاع غزة، فإن أبا مازن "ملزم بمواصلة تعزيز قوته وقدراته في الضفة حتى يمنع نشوء وضع مشابه لما حصل في غزة"[2]. وأضاف أولمرت: إن عباس "ملزم بالقيام بخطوات حازمة في مواجهة حماس"، مشيراً إلى أن اسرائيل ستتعاون مع أي حكومة فلسطينية تستجيب لشروط الرباعية (الاعتراف باسرائيل، التنصل من الإرهاب واحترام الاتفاقيات السابقة) وتوافق على السير بعيدا في خطوات تتجاوب معها.

---

[1] مقابلة مع الإذاعة الإسرائيلية باللغة العبرية ظهيرة ١٤-٦-٢٠٠٧

[2] صحيفة هآرتس ١٨-٦-٢٠٠٧

- بعض النخب في إسرائيل اعتبرت أنه يتوجب اختبار أبي مازن ليس فقط بما يفعله ضد حماس، بل أيضاً بخطواته ضد مجموعات حركة "فتح" التي تواصل العمل ضد إسرائيل في الضفة الغربية، كما يقول فالبرفسور درور زئيفي، المحاضر في قسم دراسات الشرق الأوسط في جامعة بن غوريون[١].
- من ناحيته يرى عوديد جرانوت معلق الشؤون العربية في القناة الأولى للتلفزيون الإسرائيلي أن قرار أبي مازن بحل حكومة الوحدة، يمثل مصلحة إسرائيلية لأنه يعني إسدال الستار على اتفاق مكة. ويطالب غرانوت الحكومة الإسرائيلية بـ"عناق أبي مازن وتشجيعه لعدم التصالح مع حركة حماس"، معتبراً أن تصالح الفلسطينيين يأتي دوماً ضد المصلحة الإسرائيلية.

الرهان على العرب في خنق حماس

لكن القضية التي ليست مثار جدل في إسرائيل هي حقيقة أن إسرائيل بحاجة للدول العربية من أجل إطباق الخناق على حركة حماس. فالجنرال عاموس جلعاد؛ يقول: إن إسرائيل تحتاج أكثر من أي وقت مضى لمساعدة الدول العربية، وتحديداً مصر في مواصلة خنق حركة حماس. ويعتبر جلعاد أن إسرائيل والدول العربية "المعتدلة" تمضي في السفينة نفسها في مواجهة الحركة الإسلامية.

من ناحيته يكشف بن كاسبيت كبير المعلقين السياسيين في صحيفة "معاريف" عن أن عدداً من الدول العربية أرسلت مبعوثين سريين إلى تل أبيب للتباحث مع الحكومة الإسرائيلية حول سبل تنسيق المواقف في أعقاب سيطرة حماس على قطاع غزة[٢]. وأضاف كاسبيت: إن أحداث غزة مهدت الطريق أمام إرساء علاقات استراتيجية بين إسرائيل والدول العربية والإسلامية المتعدلة، مشيراً إلى أن هذه العلاقات تجد تعبيرها في الاتصالات التي يجريها قادة الدول العربية سراً مع قادة إسرائيل منذ سيطرة حماس على غزة.

---

[١] يديعوت أحرنوت ١٨-٦-٢٠٠٧

[٢] معاريف ١٨-٦-٢٠٠٧

توازن القوى في الديمقراطية الأردنية

المشهد الديمقراطي والسياسي الأردني يبدو أقرب إلى الثبات نسبياً خلال العقد الأخير، ونسبة التغير الجوهري في ميزان القوى السياسية لا تكاد تُرى بالعين السياسية المجردة، يتغير ميزان القوى إذا دخلت البلاد في عمليات تحول موجهة أو اضطرارية، أو إذا ظهرت قوى جديدة فاعلة، أو تراجعت قوى أخرى، أو ازداد نفوذ قوى أخرى، لكن مسار الأمور لم يحمل مثل هذه التحولات، ولهذا فالحديث عن ميزان القوى الديمقراطية أو السياسية على ضوء الانتخابات النيابية يأخذ شكلاً لا يختلف كثيراً عن الميزان الذي حكم الانتخابات النيابية الأخيرة والتي جرت عام ٢٠٠٣.

وإذا توقفنا عند مفردات القوى الديمقراطية والسياسية بما فيها القوى الاجتماعية والاقتصادية تبدو الصورة على النحو التالي، ونبدأ بالقوى السياسية المؤثرة وذات الحضور:

١- الحركة الإسلامية

القوة التي تعبر عنها جماعة الإخوان المسلمين وذراعها السياسي حزب جبهة العمل الإسلامي، والحركة عنصر ثابت في معادلة الحياة السياسية وعملياتها الديمقراطية وفي مقدمتها الانتخابات النيابية، وهنالك إجماع من أصدقاء وخصوم الحركة على أنها الطرف السياسي الحزبي شبه الوحيد الذي يعطي للحياة السياسية والانتخابات نكهة سياسية، لكن حجم الحركة ثابت منذ عام ١٩٨٩ وحتى عام ٢٠٠٣، وهذا الثبات لم يتغير بشكل ملموس أو يتأثر بتغيير قانون الانتخابات عام ١٩٩٣ عندما تم تبني قانون الصوت الواحد، كما لم يتأثر جوهرياً بتقسيم الدوائر الانتخابية عام ٢٠٠٣، وتبدو معادلات الحركة الإسلامية في عملها تعتمد على المعطيات التالية:

---

* سميح المعايطة، كاتب وصحفي أردني.

- اعتماد مبدأ المشاركة كخيار استراتيجي باعتباره إحدى آليات منهج الإصلاح التدريجي الذي تتبناه الحركة، ولعل ما عزز هذه القناعات التجربة السلبية في مقاطعة الانتخابات النيابية عام ١٩٩٧، هذه التجربة التي لم ترافقها بدائل وثبت أنها كانت قراراً تشعر الحركة فيها أنها تحت الاستهداف أو المضايقة الرسمية، أو في مواجهة بعض وجهات النظر داخل الحركة التي تكوّن قناعة بعدم جدوى المشاركة في الانتخابات البلدية أو النيابية لأنها لا تخدم أهداف الحركة ولا تُنتج إنجازاً يساوي ما يتم دفعه من جهد وثمن سياسي وتنظيمي.

وإذا نظرنا إلى الجانب الفكري البعيد فإن منهج المشاركة كخيار وحيد للعمل في الأردن كساحة تحظى فيها الحركة بحرية حركة ومؤسسات، هذا المنهج تعززه أيضاً تجارب حركات إسلامية أخرى مثل إصرار الأخوان المسلمين في مصر على المشاركة على الرغم من كل الظروف الصعبة وعمليات الاعتقال والتضييق، كذلك مشاركة حماس في العملية السياسية داخل السلطة من انتخابات مجلس تشريعي وحكومة بالرغم من أنها سلطة تحت هيمنة الاحتلال وفي ظل إفرازات اتفاق أوسلو.

- إن الحركة ما زالت تحافظ عل خطها الاستراتيجي في مشاركة ذات سقف محدد، وهذه الاستراتيجية جزء من معادلة العلاقة مع مؤسسة الحكم، ولعل ازدياد عوامل التوتر في هذه العلاقة تؤثر في مستويات المشاركة، لكن غالباً ما يكون هذا إما باتجاه خفض النسب أو على الأقل الحفاظ عليها، لكنها تبقى نسباً لمجرد الحضور والمشاركة لا أكثر.

- إن المشاركة السياسية أصبحت خياراً مهماً في مجمل مسار الإسلاميين بعد فقدان الحركة لبعض أشكال العمل المهم الأخرى، فالعمل الطلابي الجامعي أحد أذرع عمل الحركة تضرر كثيراً بعد المقاطعة للعديد من انتخابات الجامعات احتجاجاً على أنظمة الانتخابات في الجامعات التي تنص على تعيين نصف أعضاء مجالس الطلبة، والعمل الطلابي في الجامعات كان جزءاً من أذرع عمل الحركة ونشاطها السياسي والدعوي، بل إن بعض أشكال التعبير عن القضايا السياسية في الساحات الجامعية كان أكثر قوة وديناميكية وبسقف يفوق ما هو خارجها.

الجامعات لم تعد جزءاً من نفوذ الإسلاميين أو شكلاً من أشكال العمل الإسلامي كما كانت سابقاً وبنفس الزخم، لكن.. ليس هذا هو الجديد في الأمر، فخلال الشهور الماضية خرجت إدارة جمعية المركز الإسلامي من يد الإسلاميين بعد إحالة بعض القضايا إلى القضاء لوجود شبهة فساد حسب ادعاءات وزارة التنمية الاجتماعية، وهناك قناعة لدى أوساط الإسلاميين أن ليس المطلوب تغيير الإدارة فقط في تخطيط الحكومة بل تغيير بنية هيئتها العامة نفسها، وهذا -إذا ما تم- يعني فقدان مؤسسة مهمة كانت جزءاً من أسباب قوة الحركة وانتشارها، فالجمعية هي الذراع الاجتماعي والتربوي للجماعة، كما أن ضياعها سيكون جزءاً من عمليات تحجيم دور الحركة وتقليم أظافر حضورها ونفوذها.

وعلى ضوء ما تقدم فإن الحفاظ على المشاركة والحضور السياسي عبر العمل البرلماني يُمثل استدراكاً لخسارة ساحات أخرى وأشكال عمل اجتماعية وطلابية، وسيحتمل العمل السياسي عبئاً إضافياً، لكن.. ليس من المتوقع أن يكون بمقدور العمل السياسي أن يغطي الفراغ الناتج عن ضياع الذراع الطلابي والاجتماعي.

- أما الجديد في معادلات الحركة الإسلامية فهو التغيير الجوهري في العلاقة مع الحكومة، هذا التغيير ليس ناتجاً عن أزمات إجرائية أو استحقاقات العمل السياسي اليومي -وإن كانت هذه الأمور تظهر بعض أشكال الأزمة- لكن حقيقة الأزمة تقوم على قناعات يحملها الطرفان، فالحركة الإسلامية تحمل قناعة بأنها تتعرض لعملية استهداف، وأنها تدفع استحقاقاتٍ للموقف الدولي والمحلي من العمل الإسلامي، وتعتقد الحركة أن لدى الحكومة برنامجاً واضحاً لتحجيمها وإخراجها من مواطن نفوذها وتأثيرها الاجتماعي والسياسي.

أما الحكومة فتبرر موقفها بأن تغييراً جذرياً قد حصل في منهج الحركة، وأن هناك تأثيرات لتنظيمات إسلامية خارجية على قرار إخوان الأردن، وأن الاعتدال التاريخي الذي اتسمت به علاقة الجماعة مع الدولة لم يعد كما كان. إنها في المحصلة أزمة ثقة، فالحكومة لم تعد تثق بالإخوان المسلمين، ولم تعد تجد فيها الخطاب والرموز

التي تثق بخطابها وسياساتها، والإخوان أيضاً يعلنون عدم ثقتهم بنوايا الحكومة، وفي المحصلة فإن المعادلة التاريخية للعلاقة أصابها تغيير جذري.

أما انعكاس هذا على الانتخابات فربما يكون محفزاً للجماعة لتعزيز حضورها ومواجهة ما تعتقد أنه محاولة تحجيم لها، وفي المقابل فإن الحكومة قد ترى أن تسجيل حضور كبير للإسلاميين أمر يحتاج إلى علاج وقائي، وهذا العلاج ليس عبر تدخل مباشر في العملية الانتخابية بل بأساليب سنتعرض لها لاحقاً.

٢- الحكومة

في ميزان القوى السياسية قبيل الانتخابات تظهر الحكومة كطرف منظم ومشرف على العملية الانتخابية، وتظهر أيضاً كجزء من المعادلة السياسية، فالحكومة ليس لها تنظيم سياسي خاص بها، رغم الميول والعلاقات الخاصة لعدد من الأحزاب التي تحسب عليها، لكنها معنية بالاطمئنان على إفرازات العلمية الانتخابية، وتبدو أدوات الحكومة في هذا المجال واضحة ومكررة وأهمها:

- الاعتماد على القوى الاجتماعية من عشائر وعائلات من أجل أن تمارس عملية انتخابية تضعف من فرص مرشحي الإخوان أو المعارضين والمشاغبين، والتدخل هنا عبر مساعدة هذه القوى الاجتماعية على التوافق على مشرحين عبر إجماعات عشائرية أو تقديم شخصيات قوية في فرصها وقريبة من توجهات الدولة.
- محاولة حثّ القوى الحزبية "الوسطية" والمقربة من المسار العام الرسمي على التواجد المؤثر في الانتخابات، ولأن هذه الأحزاب ضعيفة مما لا يمكنها من المنافسة الحزبية، فيمكن لشخصياتها ورموزها التقدم بصفة شخصية معتمدة على ثقلها الاجتماعي والمالي وقدرتها على خدمة الناس.
- إيجاد شرخ في العلاقة بين بعض القوى الاجتماعية والحركة الإسلامية، شرخ يجعل الناس لا ترى مصلحتها في انتخاب المعارضة، وهذا الشرخ يقوم على أمرين مهمين، الأول: تعزيز الدور الخدماتي للعمل النيابي حيث يحققه انتخاب من يملك علاقات تمكنه من الخدمة، والثاني: محاولة إيجاد صورة للمعارضة -وتحديداً للإسلاميين-

باعتبارهم نقيضاً للدولة وخارجين جزئياً على مصالحها، أو باعتبارهم يمثلون مستقبلاً غير مشرق للبلاد.

- حث الناس على المشاركة في الانتخابات واختيار الأكفأ والأقدر، وهذا يرافقه دعوة للابتعاد عن أصحاب الشعارات، والشعارات تصاحب المرشحين السياسيين، ولهذا.. حَفِل الخطاب الرسمي بدعوة الأردنيين إلى اختيار من يمثلهم بشكل حقيقي، وإلى تحري من لا يبالغون في الوعود أو يرفعون شعارات غير واقعية.

وفي تحليل موقف الحكومة تبدو الانتخابات البلدية التي جرت في آخر شهر تموز أحد مقاييس إدارة العملية الانتخابية النيابية، فالحكومة لا تكون سعيدة إذا ما حملت العمليتان الانتخابيتان حضوراً قوياً للمعارضة وتحديداً للإسلاميين، وإن كان هذا التفوق قد تمَّ تجديده بالحضور المحدود نسبياً للحركة الإسلامية في انتخابات البلديات، فالتشريح اقتصر على حوالي (١٠) رؤساء بلديات من أصل (٩٣) بلدية، فضلاً عن عدد محدود من أعضاء المجالس، وبدت التوقعات على ضوء معطيات عديدة تشير إلى أن مجمل الحضور الإسلامي في البلديات سيكون محدوداً وغير مزعج.

والإسلاميون برروا حضورهم المحدود بأعداد المرشحين بأنه رسالة تطمينات بأنهم لا يريدون تحقيق أغلبية. لكن بعض الأوساط الرسمية تقرأ الأمر عكس ذلك، وأن الأمر مرتبط بمعطيات داخل الحركة والقدرة على الحضور الواسع، وما بين الرأيين كان يمكن لانتخابات البلدية أن تكون مؤشراً لقراءة بعض تفاصيل الانتخابات النيابية، لو لم ينسحب الإسلاميون ومستقلون آخرون منها.

وفي إطار الموقف الرسمي هنالك بعض الشخصيات والأوساط المقربة عملت وما زالت تعمل على الدفع باتجاه تأجيل الانتخابات النيابية، وقبل الحسم الملكي للجدل حول إجراء الانتخابات وتأكيد أنها في هذا العام، كانت هذه الأوساط تطرح فكرة: أن إجراء الانتخابات في ظل الظرف الداخلي والإقليمي قد تعطي فرصة لزيادة مساحة الحضور النيابي الإسلامي، كما كانوا يستندون إلى أن ظروف المنطقة لا تسمح بإجراء الانتخابات.

وبعد أن تم حسم الأمر ما زالت بعض هذه الأوساط الرسمية وشبه الرسمية تشكك في إمكانية إجراء الانتخابات، لكن هذه المرة تتحدث عن أن المنطقة قد تشهد صراعاً عسكرياً أو

ضربة عسكرية أميركية لإيران، وربما يمتد الأمر إلى ساحات إقليمية أخرى، ولهذا ما زالت هذه الأوساط تشكك بل وتراهن على أن الانتخابات لن تجري هذا العام.

٣- الأحزاب "الوسطية"

وهذه الأحزاب لا تشكل وحدة واحدة، لكنها تشترك في قواسم مختلفة وعديدة، وأهمها أنها ليست في خندق المعارضة، كما أنها تتبنى الطروحات الرسمية، وإن كان هذا لا يمنع من ظهور مواقف ناقدة أو رافضة لبعض السياسات الحكومية.

وهذه الأحزاب تمثل العدد الأكبر من مجموعة الأحزاب الأردنية التي وصلت إلى (٣٤) حزباً، لكنها ما زالت محدودة الأعضاء والتأثير، ولهذا لا يمكن النظر إليها باعتبارها رقماً مقروءاً في الانتخابات النيابية، حتى أن هذه الأحزاب لا تقدم مرشحين باسمها، ومن يقرر خوض الانتخابات من قادتها ورموزها وكوادرها يفعل هذا اعتماداً على عشيرته أو عائلته أو نفوذه المالي والشخصي. وفي انتخابات نيابية سابقة كانت بعض الأحزاب الوسطية تعلن أن لديها "مرشحين سريين"، وهؤلاء لا يجرؤون على إعلان أنفسهم كمرشحين لأحزابهم خوفاً من أن تتأثر فرصهم في الفوز، ولهذا فهم مرشحون لعشائرهم وعائلاتهم، وحتى بعد الفوز فإن الشكل الحزبي لعملهم النيابي لا يظهر، وأكبر مثال على ذلك نواب الحزب الوطني الدستوري الذي يتزعمه رئيس مجلس النواب عبد الهادي المجالي، لكن ليس في المجلس كتلة لنواب الحزب الوطني الدستوري وإنما هي كتلة تسمى باسم المجالي كشخص، وهذا يدلل على هشاشة الوضع الحزبي، وأن الهياكل الموجودة شكلية أو شخصية ولا تمثل مؤسسات حزبية حقيقية.

وخلال الشهور الأخيرة جرت عدة محاولات لتشكيل إطار حزبي "وسطي" يضم أحزاباً وشخصيات، ويتزعم هذا الطرح عبد الهادي لمجالي، وشاركت في اجتماعاته الأولى أحزاب عديدة ونواب وشخصيات، ورافق الخطوات الأولى ضجيج إعلامي وسياسي وإشارات بأن هذا التجمع يحظى بمباركة وضوء أخضر من أصحاب القرار، لكن التداعيات اللاحقة أظهرت الأمر على حقيقته، وأنه جهد ومبادرة فردية، ولهذا تضاءل الحماس وغابت الفكرة تقريباً، بل يمكن القول: إنّ إنشاء هذا التجمع لم يعد يلقى أي قبول أو فرصة للنجاح.

لكن داخل الصورة تحركات لبعض الشخصيات، ومنهم من كانوا يقودون فكرة تجمع أحزاب الوسط، لكنها تحركات أقرب إلى لقاءات مع نخب ومجموعات من الوجهاء، ومن

الواضح أنها غير قادرة على إنجاز أي إطار سياسي أو حزبي أو جبهوي للمشاركة والتأثير في الانتخابات النيابية القادمة.

وفي محيط القوى "الوسطية" بدأت الحركة منذ شهر -لكن بتحفظ يصفه أصحابه بالواقعية- لإنشاء جبهة جديدة من أبرز رموزها النائب والوزير الأسبق أمجد المجالي ومعه عدد من الرموز والشخصيات، هؤلاء يتحدثون بأنهم لا يحملون أحلاماً غير ممكنة، وأن تحركهم واقعي يهدف إلى بناء جبهة وإطار حزبي يتجنب ظواهر سلبية رافقت بناء جبهات وأحزاب أخرى، لكنّ هذا التجمع -الذي ما زال تحت الإنشاء- لن يسجل حضوراً ملموساً في الانتخابات النيابية القادمة.

٤- أحزاب المعارضة

وهذه الكتلة تجتمع مع الإسلاميين في إطار واحد هو لجنة تنسيق أحزاب المعارضة، التي تضم قوى يسارية وقومية، مثل: حزب البعث وحزب الوحدة الشعبية وحزب الشعب والحزب الشيوعي وأحزاب أخرى، لكن هذا الإطار يفترق عند الانتخابات، بل إن الشهور الماضية شهدت جسماً آخر ضم ثلاثة أحزاب، هي: الشيوعي والبعث التقدمي، وهو إطار لكل الأعضاء في لجنة التنسيق، لكنه يحاول أن يكوّن جسماً في الانتخابات البلدية والنيابية، لكن مشكلة أحزاب المعارضة أنها ليست أحسن حالاً كثيراً من الأحزاب "الوسطية"، فهي أكثر وضوحاً في مشاركاتها في الانتخابات لكن النتائج غير موجودة، ولهذا يخلو مجلس النواب من ممثلين لهذه القوى.

وفي الإطار الحزبي العام هنالك حضور ضعيف من حيث المشاركة ومعدوم من حيث النتائج، لهذا لا تُشكل الأحزاب رقماً في المعادلة الانتخابية، ولا تشغل حيزاً من المحللين والمتابعين إلا على سبيل العدّ والذكر كأطر وهيئات، بل إن ما تتحدث به أوساط هذه الأحزاب عن القانون والإجراءات والنزاهة والحياد لا يتناسب مع حضورها المتواضع بل غير الموجود باستثناء حركة الإخوان المسلمين.

٥- القوى الاجتماعية

وتمثلها العشائر والعائلات، وتبدو هذه القوة العنصر القوي والمؤثر في صياغة هوية مجلس النواب، فأمام ضعف وتلاشي دور الأحزاب، يحمل معظم المرشحين والفائزين صفة "مستقلين" أي: ليسوا حزبين، وهؤلاء تحملهم إلى المجلس عشائرهم وعائلاتهم وعلاقاتهم الفردية، فالعشائر

تفرز مرشحين سواء أجمعت على بعضهم أم تفرقت على أكثر من مرشح، والساحة الحقيقية للعملية الانتخابية هي القوى الاجتماعية، ومن تفرزهم هذه القوى من مستقلين بلا هوية سياسية، وفق معايير شخصية ومصالح، أو من يحملون توجهات الدولة ويمثلونها، وهم كتلة الدولة التي يعتمد عليها في إدارة العملية البرلمانية ومواجهة أي كتلة معارضة.

٦- **شخصيات معارضة مستقلة**

وهي ذات عدد محدود جداً، وغالباً لا يكتب لها فرص للنجاح إلا في الدوائر المسيّسة كالدائرة الثالثة.

٧-ولعل ما بقي في الصورة بعض الأشخاص ممن يقدمون أنفسهم كتيار ليبرالي، لكن هؤلاء غير قادرين على اختراق الحالة الموجودة، فهم إما مضطرين للبس الثوب العشائري أو البحث عن دعم حزبي ما، وتبدو الطريق صعبة أمام هؤلاء.

٨-ولدينا ما يُسمى باليسار الديمقراطي الذي يمثله حزب اليسار الديمقراطي وبعض الأشخاص، وهؤلاء ليسوا على وفاق مع القوى اليسارية التقليدية، وهم من وجهة نظر البعض أقرب إلى السلطة منهم للمعارضة، ولهم مجادلات للترشيح وعضوين في المجلس وإن كان سبب الفوز ليس بسبب هذا الانتماء وإنما على خلفية خدمات وانتماء سابق.

خاتمة

كما أُشِيْرَ في البداية فإن ميزان القوى السياسي والاجتماعي للانتخابات النيابية القادمة لم يطرأ عليه أي تغيير ملموس منذ الانتخابات النيابية الأخيرة التي جرت عام ٢٠٠٣م، لأن أي عملية تغيير إما أن تنتج عن تطورات في محددات المعادلة السياسية من تشريعات انتخابية أو عمل حزبي أو تغير مفاهيم لدى القوى الاجتماعية، لكن الساحة الأردنية لم تشهد أيّاً من هذه الأمور، وبالتالي فإن ما هو متوقع من انتخابات عام ٢٠٠٧م لن يختلف في تركيبته السياسية والاجتماعية عن المجلس الرابع عشر (الحالي) إلا على صعيد أسماء الأشخاص، أما النكهة السياسية فهي واحدة وتكرار لما كان.

دور البحث العلمي والمجتمع المدني في الإصلاح في الوطن العربي

عقدت بمناسبة الذكرى السادس عشرة لتأسيس مركز دراسات الشرق الأوسط ندوة حول دور البحث العلمي والمجتمع المدني في الإصلاح في الوطن العربي. حيث قدّم فيها الأستاذ الدكتور حسن نافعة بالحديث، ثم تلاه الأستاذ الدكتور إبراهيم بدران بالتعقيب، ثم الأستاذ جواد الحمد مدير المركز.

كلمة الأستاذ الدكتور حسن نافعة[1]

إن الموضوع على جانب كبير من الأهمية، ولكنني أظن أنه موضوع شديد التعقيد وقد اختاره الأستاذ جواد الحمد، وأريد تفكيكه لأنه كما نرى سيكون الكلام عن دور البحث العلمي ومؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح في العالم العربي، ولو فككنا مجموعة المصطلحات التي يتناولها العنوان سنجد أننا لا بد من التوقف عند أربعة مصطلحات رئيسة: ماذا نقصد بالعالم العربي؟ وماذا نقصد بالإصلاح؟ وماذا نقصد بمؤسسات المجتمع المدني؟ وماذا نقصد بالبحث العلمي؟

في نهاية المطاف يمكننا قول ملاحظة أو اثنتين حول ماهية دور البحث العلمي في المجتمع المدني في الإصلاح في العالم العربي الذي نقصده.

وعندما نتحدث عن العالم العربي أظن أنه لا بد من التمييز بين أمرين على جانب كبير من الأهمية: بين ما هو مشترك في العالم العربي وبين ما هو مختلف.

لأن البعض _في بعض الأحيان_ عند التحدث عن العالم العربي يتناول وجهاً واحداً فقط ويركّز على ما هو مشترك، ويتحدث عن أننا امة عربية واحدة لها تاريخ مشترك ولها لغة واحدة وثقافة مشتركة، وبالتالي هذه الأمة وهي مجزّأة أمة يجب أن تتوحد _ومن حقها ذلك_.

[1] أمين عام منتدى الفكر العربي، دكتوراه علوم سياسية من جامعة السوربون، له مؤلفات ومشاركات عدة.

هذه صورة صحيحة ولكنها ليست صورة الواقع، بل هي صورة الحلم وهناك حقائق تدل على أننا فعلاً ننتمي لأمة واحدة ولنا تاريخ مشترك على الأقل أننا نعيشه منذ (١٤٠٠) عام أو أكثر بقليل، ومن الصحيح أيضاً أن همومنا واحدة ومصيرنا واحد وأننا نواجه التحديات نفسها.

هذه كلها حقائق، ولكن على الجانب الآخر هناك واقع يدخل في باب الحقائق هذه مثل: واقع التجزئة؛ فنحن أمة مجزأة ومنقسمة إلى (٢٢) دولة، وهذه الدول دول مختلفة، تماماً سواء في أنظمتها السياسية وأوضاعها الاقتصادية وعمقها الحضاري وتاريخها فيما قبل الإسلام وما بعده.

هناك دول غنية ودول فقيرة، وهناك دول كبيرة ودول صغيرة وهناك دول قوية ودول ضعيفة. وهذه التقسيمات المختلفة تفرض علينا حقائق معينة لا بد أن ندخلها في الاعتبار، فعندما نتحدث عن العالم العربي فعن أي عالم عربي نتحدث؟

وهل نتحدث عن العالم العربي كما نتمنى؟ كما نحب أن يكون؟ أم نتحدث عن العالم العربي كما هو قائم فعلا وكما هو موجود؟

إذن.. عندما نتحدث عن العالم العربي لا بد أن نأخذ هذين الوجهين والحقيقتين في الاعتبار؛ حقيقة أن هنالك مشترك مهم وكبير بين العالم العربي. بمعنى إذا قارنت بين ما هو مشترك في العالم العربي وما هو مشترك بين الدول الأوروبية سنجد أن ما هو مشترك بين الدول العربية أكبر بكثير جداً مما هو مشترك بين الدول الأوروبية، ومع ذلك نلاحظ أن في الدول الأوروبية اتحاداً أوروبياً حقق إنجازاً مهماً جداً وأكمل وحدته الاقتصادية، وبدأ يدخل في مشروع الوحدة السياسية وأصبح له دستور. صحيح أن لديه تعصباً، وأنا أظن أن الدكتور ثابت طاهر سيتفضل بدعوتي في الشهر القادم لإلقاء محاضرة عن الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة منه عربياً، وهو بالمناسبة آخر عمل أنجزته من الناحية العلمية كتاب يحمل العنوان نفسه تم نشره في مركز دراسات الوحدة العربية.

كنت أود أن أقول: إن ما هو مشترك بين العالم العربي أكبر بكثير مما هو مختلف ومع ذلك فإن العالم العربي يعيش واقع تجزئة بل حتى أن الدولة القطرية نفسها مهددة بالتفتت إلى ما هو أصغر من الدولة القائمة حالياً، وهنا المفارقة.. المشترك أكبر بكثير مما هو قائم في الدول الأوروبية ومع ذلك فإن التجربة الأوروبية في التكامل حققت إنجازاً مهماً بعكس الحال في العالم العربي.

إذن.. عندنا مشكلة لا بد أن نراها ونحللها ونفهمها إذا أردنا أن نتجاوز هذا الواقع. الذي أريد أن أقوله _ونحن نتحدث عن العالم العربي في أي شيء سواء في موضوع الإصلاح أو أي موضوع آخر_ أنه لا بد من أن يكون في ذهننا هاتين الصورتين.

ماذا نقصد بالإصلاح؟

هناك قضايا كثيرة جداً لا بد أن نتحدث عنها أو يفترض الحديث عنها عندما نتناول موضوع الإصلاح:

هل هناك ضرورة للإصلاح؟ وإذا كانت هنالك ضرورة فماذا نصلح؟ هل نصلح كل شيء تالف؟ أم أن هنالك أمور معينة نريد الإصلاح فيها؟ وهل هنالك ضرورة لترتيب الأولويات بطريقة معينة؟ وماذا نصلح؟ ثم إذا اتفقنا على أمور يجب أن تصلَح وحددناها فمن الذي سيقوم بعملية الإصلاح؟ هل المطلوب الإصلاح من قِبل الدولة؟ أو إنه مطلوب من فئات أو طبقات اجتماعية معينة أو أحزاب سياسية؟ أو إن الذي سيقود عملية الإصلاح لا بد أن ينطلق من أيدولوجية معينة؟ إذاً عندما نتحدث عن موضوع الإصلاح أيضاً فإننا نتحدث عن أشياء كثيرة جداً.

دعونا نقول: إن البحث في الصورة العامة للأوضاع في العالم العربي تجد أن هنالك ضرورة للإصلاح وعلى جميع المستويات.

وكمثال على ذلك الدول العربية القائمة حالياً في العالم العربي غير قادرة على أن تقوم بوظائفها الطبيعية بمعنى الوظيفة الأولى لأي حكومة أو دولة أن تدافع عن حدودها وأراضيها.

نحن في العالم العربي الآن أصبحت حدودنا منتهكة ومن كان يتصور أن الأوضاع في العالم العربي أصبحت بهذه الصورة، فقد كنا نتحدث عن نكبة فلسطين منذ عام (١٩٤٧) (١٩٤٨) الآن وبعد (٥٠) سنة أو (٦٠) سنة وبالرغم من موجة الاستقلال التي حدثت في الخمسينات والستينات نعود الآن ويتعرض العالم العربي لهجمة وأصبحت الدول غير قادرة على الدفاع عن حدودها، وهنالك دولة عربية كبيرة ومهمة بأهمية العراق تنتهك حدودها وتُحتل من جانب الولايات المتحدة الأميركية وللأسف الشديد بمساعدة العالم العربي أو على الأقل عدم قيام العالم العربي بما كان يجب أن يقوم به من واجب.

ولدينا أيضاً في جانب التنمية؛ معظم الاقتصادات العربية اقتصادات ريعية لا يوجد فيها اقتصاد واحد نستطيع وصفه بالاقتصاد القوي أو أنه يحقق تنمية حقيقية بمعدلات معقولة.

هنالك تفاوت بالدخل غير طبيعي وغير معقول وهو من أعلى نسب التفاوت في العالم وهو يختلف من دولة عربية لأخرى. ولكنني أتحدث عما هو مشترك.

هنالك أيضاً في الجانب السياسي حالات من عدم الاستقرار ووصل الأمر لوجود دول تسمى بالدول الفاشلة فعلى سبيل المثال:

- الصومال والبعض ينسى أنها عضو في جامعة الدول العربية ومع ذلك ليس فيها حكومة منذ أكثر من (١٦ أو ١٧) عاماً.
- كانت هنالك حرب أهلية في لبنان استمرت (١٥) عاماً أو يزيد.
- ما يحدث اليوم في الرباط والجزائر. فهنالك حالات عنف وعدم استقرار، فضلاً عن التوتر السياسي وغياب المشاركة السياسية، وستجد أن جميع الدول العربية لا يوجد فيها أنموذج واحد لدولة ديموقراطية. لا يوجد لدينا دولة تستطيع الدفاع عن حدودها ولا دولة قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية ولا دولة يمكن القول عنها إنها قادرة على تحقيق المشاركة السياسية.

إذن.. هنالك حاجة للإصلاح ونريد واقعاً عربياً مختلفاً عما هو قائم حالياً. فنريد دول عربية قادرة على الدفاع عن حدودها. ونريد دول عربية قادرة على التنمية الاقتصادية. ونريد دول عربية قادرة على مشاركة أكبر قدر من المواطنين لصنع مستقبلهم وقرارهم السياسي.

لدينا واقع عربي يحتاج إلى الإصلاح، لكن من أين نبدأ.. من القمة أم من القاعدة؟ لقد حضرت عشرات الندوات التي تحدثت عن الإصلاح في العالم العربي وتجد أن البعض يقول إن الإصلاح عبارة عن عملية تدريبية ويجب أن تبدأ من الأساس وهو التربية بمعنى أن نبحث أولاً عن التربية فتجد أنه تم إصلاح التعليم وهكذا وبالتدريب ستجد مجتمعاتٍ أكثر نضجاً.

وبالرغم من قناعتي الكبيرة بأهمية التعليم وأهمية البدء بالمواطن ولكنني من الذين يعتقدون أن الإصلاح السياسي والإصلاح من القمة ذلك هو المطلوب، لأنه كما يقولون إن السمكة تفسد من رأسها ويبدوا أن جميع السمك قد فسد في العالم العربي، وبالتالي هناك فعلاً حاجة إلى إصلاح الرأس بمعنى الإصلاح السياسي لأنه هو الذي سيتحكم في أعصاب المجتمع، وبالتالي إذا صلح الحال السياسي تستطيع أن تقوم بسياسة تعليمية وثقافية وإسلامية وصحية صحيحة وذلك لوجود النزاهة والشفافية والمراقبة.

إذن.. فموضوع أن الإصلاح يبدأ من القمة أو من القاعدة؛ وهل من السياسي أو الفني؛ هي قضايا مثارة في العالم العربي ولكن أعتقد أن الجوهر هو الإصلاح السياسي والتركيز عليه.

المجتمع المدني

أما موضوع المجتمع المدني فهو ظاهرة (موضة)، كل الناس تتكلم عنه، وهو مفهوم غربي عاش في الغرب وذاع في القرن (١٨) في عصر التنوير في إطار الصراع بين سلطة الكهنوت أو السلطة الدينية المتحالفة مع سلطة النظم السياسية المستبدة.

ولكن المفهوم تغير وتم تناوله في إطار المدرسة الليبرالية وفي إطار المدرسة الماركسية على وجه التحديد، وأنا هنا لا أرغب في الخوض بمثل هذا الجدل في هذا اللقاء حول مفهوم المجتمع المدني لأنه اكتسب مضامين جديدة وتغير مع تغير شكل العلاقات والصراعات الاجتماعية.

وسأتحدث عن أن البعض يضع المجتمع المدني في مواجهة الدولة، وكأن المجتمع المدني نقيض الدولة، أو يجب أن يكون في مواجهتها! وأنا لا أظن أن هذه الصورة صحيحة لأن المجتمع المدني الحقيقي لا يستطيع أن ينمو نمواً طبيعياً وحقيقياً إلا في ظل دولة ليبرالية ودولة قوية.

البعض يتصور أن قوة المجتمع المدني تكون بالضرورة بالخطف أو بإضعاف سلطة الدولة، وهذا الأمر ليس صحيحاً، فعندما نتحدث عن قوة الدولة فإننا نتحدث عن قوة القمع أو قوة السلطة السياسية، وهناك فرق كبير جداً بين قوة السلطة وقوة الدولة، فالسلطة من الممكن أن تكون قوية بأجهزة القمع ولكن ممكن أن تكون ضعيفة جداً على الصعيد الاجتماعي.

فعندما ترى دولاً ديموقراطية في بعض الأحيان ولديها مشاكل وصراعات كثيرة يُخيّل إليك أن الدولة ضعيفة وهي ليست كذلك، لأنها تستطيع أن تصحح نفسها باستمرار وترسم سياساتها بشكل أكبر كثيراً وقابل للاستمرار أكثر كثيراً مما تستطيعه الدول المستبدة أو الدول التسلطية التي تبدو قوية بتسلطها ولكنها في واقع الأمر يمكن أن تنهار بسرعة شديدة جداً.

إذن.. فموضوع المجتمع المدني والعلاقة بينه وبين أي دولة يريد منا بعض التفكير، لأن المجتمع المدني لا يستطيع أن ينمو إلا في ظل دولة ليبرالية أو ديموقراطية تؤمن بدور المجتمع المدني، وبالتالي فإن المجتمع المدني يُكمل دور الدولة في الواقع.

ونحن عندما نتكلم عن المجتمع المدني والحاجة له نقصد في واقع الأمر، حتى في واقع الدول الديموقراطية، أن المسألة ليست مسألة انتخابات وليست مسألة سلطة تنفيذية وسلطة

تشريعية وسلطة قضائية، لأن السلطة التشريعية تأتي بالانتخابات وتكون مرة كل أربع أو خمس سنوات وبعدها تُشكّل الحكومة وهناك سلطة قضائية، فماذا سيفعل الشعب؟؟

وهل ينتظر لحدوث انتخابات ويدخل من خلالها وكأنه داخل للمشاركة السياسية؟

يُقصد بالمجتمع المدني أن هناك فضاء تتحرك فيه الجماهير والفرد والجماعات لتحاول باستمرار أن تُنظّم حياتها اليومية وسلطتها الإشرافية حتى في مواجهة الدولة، وبالتالي وجود المجتمع المدني وحيويته يُعد أكبر ضمانة لتأتي السياسات معبِّرةً عن مصالح ومشاعر الجماهير.

عندما نتحدث عن المجتمع المدني نتحدث في واقع الأمر عن كل أشكال التنظيمات الجماعية التي تستهدف المصلحة العامة أو المصالح الفردية بأي شكل من الأشكال، فالنقابات تدخل في موضوع المجتمع المدني والأحزاب السياسية كذلك الأمر والجماعات التي تتحدث عن مصالح المستهلك وحتى المراكز البحثية تعتبر جزءاً لا يتجزأ من حركة المجتمع المدني التي تستهدف إلقاء الضوء لتقوم بدور الإشعاع الفكري للبحث عن المشاكل وحلها.

والمجتمع المدني موضوع كبير جداً يحتاج إلى محاضرة مستقلة في حد ذاتها، ولكنني أحببت أن ألقي الضوء على بعض هذه الأفكار كي نرى ما علاقة المجتمع المدني بموضوع الإصلاح في منطقة متسعة بحجم المنطقة العربية.

البحث العلمي

عندما نتكلم هنا عن موضوع البحث العلمي ومراكز البحوث وعلاقتها بالمجتمع المدني وبالإصلاح فإن من الممكن رؤية الأمر من زاويتين: أن البحث العلمي في العالم العربي جزء من المشكلة. وأنه أيضاً جزء من الحل.

وجزء من المشكلة، بمعنى أن العالم العربي متخلف جداً على صعيد التقدم العلمي والتكنولوجي والأبحاث، فعندما تنظر إلى المؤشرات التي تُعطى على وضع البحث العلمي في العالم العربي ستجد أنها متدنية جداً.

إن حجم الإنفاق المكرّس للبحث العلمي في المتوسط في تقديرات المعقول لأن الإحصائيات مختلفة من مصدر لآخر، فالبعض يقول: إنها ٠٢، ٠ ٪ والبعض الآخر يقول: ٠٣، ٠ ٪ من إجمال الناتج القومي المخصص للبحث العلمي.

بينما المتوسط في الدول المتقدمة ٢,٣ ٪ أي: ١٠٠ ضعف ما يُنفق في العالم العربي، وعندما تأخذ الدول المتقدمة وتنظر إلى المؤشرات الخاصة بها تجد أن هنالك دولاً تنفق في بعض الأحيان في بعض المراحل ما يصل إلى (٤، ٥، ٦ ٪) من مجموع دخلها.

وعندما نأخذ مؤشرات أخرى في موضوع البحث العلمي يوجد الكثير من المؤشرات ليس فقط النفقات وإنما هنالك مؤشرات كثيرة دقيقة تقيس تقدم البحث العلمي والتكنولوجي مثل عدد العلماء والباحثين لكل (١٠٠٠)، ففي الدول العربية هنالك (١٣٦) باحثاً لكل مليون، وإسرائيل فيها (١٣٩٥) باحثاً لكل مليون، حتى أن إسرائيل هنا متخلفة مقارنة بأميركا وهي أكبر دولة تنتج باحثين، فإن فيها (٤٣٧٤) باحثاً لكل مليون.

وعندما نأخذ مؤشرات أخرى، مثل: عدد الأبحاث المنشورة وعدد الحاسبات والمجلات العلمية التي تصدر؛ -وفي تقرير التنمية الإنسانية الذي نشر العام السابق أو قبله بيانات يمكن الرجوع إليها-، وستجدون أن قضية البحث العلمي فضيحة في العالم العربي، فإنك ترى أنّ من الممكن أن تجري دولة واحدة صفقة أسلحة بقيمة (٤٠) بليون دولار في صفقة واحدة، بينما تجد العالم العربي كله لا ينفق (٢) بليون دولار على البحث العلمي والتطور التكنولوجي!

إذن.. فقضية البحث العلمي في العالم العربي جزء من المشكلة، لكنها من الواضح لا بد أن تكون جزءاً من الحل، وبالتالي عندما نتحدث عن الإصلاح في العالم العربي لا بد من أن يشمل الإصلاح قضية البحث العلمي.

الآن بعدما قمت بتفكيك هذه المصطلحات نريد الوصول في النهاية إلى جوهر القضية، والمشكلة أننا في عالم عربي مجزّأ وممزق لا تستطيع فيه أي دولة مهما بلغت قوتها أو حجمها السكاني أو مواردها المالية، أن تحقق أو تقوم بالوظائف الطبيعية بمفردها. فلا الدول العربية قادرة على تحقيق الأمن ولا التنمية الاقتصادية ولا المشاركة السياسية والديموقراطية. وبالتالي يصبح الإصلاح المدخل الطبيعي والضروري للانطلاق والقيام بهذه الوظائف.

أنا أرى أنه إذا حاولنا تشخيص أمراض العالم العربي فهي في قضيتين: الديموقراطية وغياب المشاركة السياسية، والفساد.

تصدر (الفريدم هاوس) تقريراً سنوياً عن الحرية في العالم، وعندما تنظر إلى موقع الدول العربية على هذه المقاييس ستجد أنها متدنية جداً؛ فلقد راجعت اليوم صباحاً بيانات آخر تقرير

(للفريدم هاوس) تقرير عام (٢٠٠٠) ولا يوجد دولة عربية تستطيع القول عنها حرة بإجمالي مقاييس ومؤشرات الحرية، لا يوجد أي دولة عربية حرة! إنما هنالك (٦) دول حرة بشكل جزئي ويوجد (١٢) مستبدة.

وكما لاحظنا أن البيانات لـ (١٨) دولة، لأن هناك عدداً من الدول لا يوجد فيها بيانات كالصومال وجيبوتي وجزر القمر فلا تكون ضمن التقارير.

وعندما ننظر لمؤشر واحد من الحريات بالرغم من أن الصحافة تبدو مزدهرة في عدد من الدول العربية ستجد أنه لا يوجد دولة عربية لديها حرية صحافة حقيقية؛ دولتان فقط حرة نسبياً وهي (الكويت ولبنان) بالنسبة للصحافة، وبقية الدول ليست حرة، وأقل هذه الدول حرية هي (ليبيا ورقمها ٩٦) على قائمة حرية الصحافة وقس على هذا الباقي.

وعندما تأخذ مؤشر الفساد، ولدينا في العالم منظمة شهيرة اسمها منظمة الشفافية الدولية تصدر تقريراً سنوياً يُصنّف دول العالم المختلفة على مقياس الشفافية؛ تجد أن المؤشرات المستخدمة كلها تُجمع على أن العالم العربي يدب فيه الفساد، ولقد لاحظت أن أحسن دولة عربية من منظور مؤشر قياس الفساد هي (الإمارت) ولكن موقعها متدنٍ نسبياً لأن رقمها (٣١) على مؤشر الفساد.

أما الدولة المتدنية جداً فهي (العراق) وترتيبها (١٦٠/ ١٦٣) دولة تقريباً، وهذا يعطي مؤشراً بأن الاحتلال والفساد صنوان، ولقد أوهمنا الأميركيون أنهم أتوا ليضعوا بين أيدينا أنموذجاً للديموقراطية والانطلاق والرفاهية، والقضية ليست قضية "إرهاب" أوعدم استقرار في العراق ولكن هناك محاولة منظمة للنهب، فتحولت الدول كلها إلى عملية إدارة بالفساد.

نحن أمام وضع مأساوي في العالم العربي ودرجة المأساة تختلف من دولة إلى أخرى، وأظن أنه لا يستطيع أحد أن ينكر ما نود أن نخلص إليه من المناقشة من أن الإصلاحَ مسألة حياة أو موت وبدون الإصلاح في العالم العربي لا يمكن أن ننطلق.

من سيقوم بالإصلاح؟

ما أردت لفت النظر إليه هو أننا لا نستطيع الكلام عن الإصلاح "مع أنه ضرورة" في كل الدول العربية بالطريقة نفسها وبالآليات نفسها. لا بد أن الأوضاع في الدول العربية مختلفة بالرغم مما هو مشترك، وبالرغم من أن جميع النظم تبدو مستبدة، إلا أن درجات الاستبداد تتباين، وبالرغم من أن جميع النظم تبدو فاسدة إلا أن درجات الفساد تتباين، ولكن تباين

وتطور الأطر الاجتماعية عندما نتحدث عن المجتمع المدني سنجد أنه ليس بالدرجة نفسها من التنظيم والتطور في الدول العربية، وبالتالي فالمهام الملقاة على عاتق المجتمع المدني وفي مقدمتها مراكز الأبحاث التي عليها دور مهم في هذه الحالة هو: أن تُشخّص القضايا وتضعنا في صورة: ما هي الأمور التي يجب إصلاحها؟ وما هي الأولويات التي نبدأ بها؟ وكيف نُصلح؟ وماهي الماكينزمات والآليات؟

لن ندخل بالتفصيل لأن في كل واقع عربي يوجد أوضاع مختلفة، وبالتالي كي لا ندخل في العموميات ونبدو وكأننا ننادي بهتافات وشعارات لا قيمة لها على كل نخبة داخل الدول العربية: أن تُشخّص الواقع تشخيصاً دقيقاً. وأن تحدد الأولويات تحديداً دقيقاً. وأن تقول: من أين نبدأ؟ وأن تحدد طبيعة القوى الاجتماعية القادرة على فرض هذا الإصلاح. ودون ذلك سنستمر برفع الشعارات ونتحدث في العموميات ولا ندخل في جوهر القضايا وتفاصيلها.

وأنا متأكد من أن هذه المقدمة سوف تثير بعض التعليقات وربما بعض التحفظات، وأنا على تم الاستعداد للدخول في الحوار عقب النقاش. وشكراً

كلمة الأستاذ الدكتور إبراهيم بدران [1]

إن الموضوع الذي تعرض له الدكتور نافعة من المواضيع المهمة والمعقدة في الوقت نفسه، والذي يثير قضية كبيرة مضى على العالم العربي أكثر من (٥٠) سنة دون أن يصل إلى رأي فيها، وخاصة أن المثقفين والنخبة لم يصلوا إلى رأي فيها، وهي مسألة: جدلية القومية والقطرية. جدلية الوطن القطري والوطن العربي، ولا زال الكثير من المثقفين يطرحون الموضوع وكأن الواحدة مضادة للأخرى.

وهذا يستدعي أن ننظر إلى العالم العربي "الذي بدأ به الأستاذ نافعة" من منظور مختلف. فنقول:

إن اشتراك التخلف هو أسوأ بكثير من اختلاف التقدم، وبالتالي فعندما ننظر إلى الأقطار العربية (٢٢) دولة متخلفة، فمهما كان بها من أشياء مشتركة وقواسم مشتركة فهو أسوأ بكثير بسبب تخلفها مما نجده من خلافات في مجموعة من الدول المتقدمة مثل دول أوروبا.

---

[1] نائب رئيس جامعة فيلادلفيا للشؤون العلمية والأكاديمية، دكتوراه هندسة كهرباء، وشغل مناصب كثيرة في الحكومة الأردنية.

لذا نقول: إن القضية التاريخية الأساسية أمام الوطن العربي وأقطاره هي قضية التقدم والتخلف، لا يمكن لمجموعة سكانية في منطقة مترامية الأطراف تصل مساحتها (٣أو٤أو٨) أضعاف مساحة أوروبا أن تصل إلى مفهوم ورؤية الدولة الواحدة وإدارة الدولة الواحدة واقتصاد الدولة الواحدة وثقافة الدولة الواحدة من منظور التوحد طالما أن التخلف هو العامل الأساسي الذي يحيط بهذه المنطقة.

ولكن المنطقة العربية تشكّل إقليماً حضارياً موحداً، بمعنى أنها كتلة حضارية واحدة وبالتالي لا بد من النظر إلى كيفية تحقيق التقدم على المستوى الوطني وأن يكون هذا التقدم دافعاً لتحقيق التقدم على المستوى الإقليمي الحضاري، وبالتالي؛ ما هي الآليات التي يمكن أن تعمل في الوقت نفسه قومياً ووطنياً. وهنا نقول إن انتظار الوحدة كما كان يتخيل الكثيرون في الستينات والسبعينات من القرن الماضي هو أمر غير عملي وغير واقعي وغير ضروري. بمعنى أن مقولة: "لا دولة عربية تستطيع أن تتقدم حامية لشعبها ومنمّية لاقتصادها وعلومها وتكنولوجياتها إلا إذا توحّد العالم العربي في دولة واحدة"؛ مقولة غير مبررة على الإطلاق، ولدينا أمثلة في العالم، دول صغيرة بحجم سنغافورة (٤,٥) مليون نسمة الناتج المحلي الإجمالي للفرد يزيد عن (٢٣) ألف دولار في السنة مقابل (٢٥٠٠) دولار أو (٣٠٠٠) دولار في العالم العربي قبل ثورة النفط الأخيرة. دولة مثل إيرلندا (٤,٥) مليون نسمة نصيب الفرد من الناتج المحلي (٣٧) ألف دولار وكانت قبل (٣٠) سنة تعتبر من المناطق الفقيرة في أوروبا.

وبالتالي الربط الميكانيكي أو السياسي أو الربط السياسي الأتوماتيكي بين التقدم الوطني والتقدم القومي باعتقادي انه ليس بالضرورة وليس بالحتمية التاريخية وآن للمثقفين والمفكرين والسياسيين ومنظمات المجتمع المدني على حد سواء أن يجدوا الطريق المشترك بين دفع التقدم الوطني ودفع التقدم القومي وهذا يدعونا للقول:

يجب أن نركّز في الوقت الحاضر على التشبيك بين الأقطار العربية، لماذا عندما ذكر الدكتور نافعة أننا لا نستطيع أن نعمم أي مسألة على الوطن العربي. إذا ذكرنا البحث العلمي في الوطن العربي لا نستطيع أن نعمم لأن التعميم ليس له معنى لأنها عبارة عن قطع منفصلة الواحدة عن الأخرى، فالبحث العلمي في الجزائر ليس له علاقة بالبحث العلمي في مصر وليس له علاقة بالبحث العلمي في الأردن، وبالتالي تجميع هذه الأمور ليس له معنى.

المعنى في أوروبا بدأ يأخذ دوراً تاريخياً حينما بدأ التشبيك يأخذ دوره، وبدأت الشبكات الكبيرة في الدول الأوروبية تعمل على مشاريع مشتركة وباستثمارات مشتركة وتعمل بكتلة العلماء المشركين وتعمل بالمؤسسات المشتركة. وهذا رقم واحد بالنسبة للموضوع الوطني والقومي فيما يتعلق في المرحلة الحالية.

المسألة الثانية أن المشاريع المشتركة في البلاد العربية قد فقدت اهتمام المثقفين والمفكرين فيها، والمشاريع المشتركة هي إحدى الأبواب الرئيسة لعمليات التشبيك التي يجب أن ننظر إليها بكل جدية.

وبالتالي فإنني أعتقد أنه حينما نتحدث عن العالم العربي يجب أن ننظر في الموضوع الرئيس في التحدي التاريخي وهو تحدي تحقيق التقدم في الأقطار العربية مقابل التخلف، لا تستطيع الدول المتخلفة أن تتوحد أو تتفق على سياسة ولا تستطيع حتى أن تُنفّذ اتفاقية هي قامت بتوقيعها. وأذكر أني قرأت مرة في إحدى الصحف أن مصر والسودان وقعّتا اتفاقية لإحياء اتفاقية كانت قد وقّعت للتعاون بينهما قبل (٢٠) عاماً، لماذا؟! لأن الآليات غير موجودة.

النقطة الأخرى فيما يتعلق بالإصلاح. وقد أشار الدكتور نافعة إلى عدد من النقاط البارزة في موضوع الإصلاح وبيّن كيف أنه ضرورة حتمية، وإذا مررنا على النقطة الأخيرة حينما قال الدكتور نافعة: إن الوضع في الأقطار العربية هو وضع مأساوي؛ فهذا صحيح وهو يقودنا إلى القول: إن موضوع الإصلاح في الأقطار العربية أصبح موضوع بقاء وليس موضوع اختيار، لا يستطيع العالم العربي أن يستمر على شكله وحجمه وبأقطاره وحتى بحضارته إذا بقي بهذه الحالة، وبالتالي فالحاجة إلى الإصلاح أصبحت حاجة بقاء وليست ترفاً وليست رغبة وليست خياراً وليس أمراً ممكناً تأجيله قدر ما هي ضرورة مُلحّة في كل لحظة وإلا فإن البقاء مهدد.

وهذا يعني أن تهديد البقاء هو تهديد في جميع أطراف الموضوع العربي في الجانب الاقتصادي والثقافي والعلمي وأهم من كل هذا أن الموضوع العربي من منظور حضاري هو في تراجع بسبب العجز عن القيام ب الإصلاح والتهرب من الإصلاح.

تبقى نقطة أساسية هي: في أي مسار من الإصلاح نبدأ؟ الدكتور نافعة ركّز على موضوع الإصلاح السياسي وأنه نقطة البداية، وفي رأيي المتواضع إن الجسم الحضاري المعاصر هو آلة معقّدة لا تستطيع العمل دون أن تكون الأجزاء جميعها عاملة، لا تستطيع أن تقود سيارة رولز رويز لا تعمل البطارية فيها، ولا تستطيع أن تقود طائرة بوينغ إذا كان العجل الذي تستند إليه

الطائرة لا يعمل، وبالتالي الجسم الاجتماعي والهيكل الحضاري لأي أمة ولأي دولة ولأي مجموعة هو عبارة عن آلة متكاملة يجب أن تعمل في الوقت نفسه.

يجب أن يعمل الإصلاح السياسي بالترافق والتزامن مع الإصلاح الاقتصادي، والإصلاح الاقتصادي بالترافق والتزامن مع الإصلاح التعليمي وبالترافق والتزامن مع الإصلاح الديموقراطي ومع المرأة ومع الإصلاح الديني ومع الإصلاح في الحاكمية ومع الإصلاح المؤسسي ومع الإصلاح القانوني، وإلا فإن كل فساد في أحد الأجزاء سينقل الفساد إلى الأجزاء الأخرى.

والدول التي لم تربط بين الأجزاء المختلفة للإصلاح اضطرت للتخلي عن برامج الإصلاح؛ لماذا؟ لأنك بدأت بالإصلاح السياسي وتؤجل الإصلاح الاقتصادي فتجد الدولة نفسها عاجزة عن الاستمرار وتضطر للحصول على المساعدات والخضوع لضغط السوق.

وبالتالي ما أريد أن أقوله: أنا لا أختلف مع ما تفضل به الأستاذ الدكتور نافعة ولكن أقول: علينا أن نركّز على الإصلاح بمجمل فصوله العشرة. هناك عشرة فصول أساسية لنهوض المجتمع المعاصر ولا بد أن يعمل الجميع على هذه الفصول.

ولكن لماذا يُقال عادة: إننا نريد أن نبدأ بهذا أو بذاك؟ لأن هناك تصوراً بأن من يريد صنع الإصلاح السياسي هو نفسه من يريد صنع الإصلاح الاقتصادي ونفسه من يصنع إصلاح التعليم ونفسه من يدخل في الإصلاح الديني وإصلاح حال المرأة، وليس هناك مفهوم التقاسم ومفهوم التشارك ومفهوم العمل المشترك بين مختلف الجهات.

إن الاحتكار في العمل وفي السلطة وفي القرار هو الذي يؤدي إلى الوهم بأنني يجب أن أبدأ بهذا، وبعدما أنتهي منه أبدأ بالثاني والثالث وهكذا، وهذا ليس ما تفضل به الدكتور نافعة ولكنه ما يدور في ذهن بعض الإصلاحيين والسياسيين.

وبالتالي نقول: إن من يتحمل مسؤولية الاصلاح في أي مجتمع هي ست فئات يجب أن تشترك معاً:

(وهنا نؤكد على ما ذهب اليه الدكتور نافعة من أن منظمات المجتمع المدني شريكة مع الدولة وليست نقيضة لها) وبالتالي فالإصلاح يقوم على شركاء ستة:

١. الدولة.
٢. منظمات المجتمع المدني.
٣. القطاع الخاص بسبب دوره الاقتصادي ودوره في التأثير في القرار السياسي.

٤. ثم الأكاديمي وهذه مسألة بالغة الأهمية وعادة تهمل في الأقطار العربية.
٥. ثم الأحزاب السياسية، ونحن نُخرج الأحزاب السياسية من منظمات المجتمع المدني لأنها تسعى إلى السلطة، وإذا ما فازت في الانتخابات فإنها تصبح هي السلطة أو جزءاً من السلطة، وبالتالي يفضِّل كثير من الباحثين -ونحن منهم- أن نخرج الأحزاب السياسية من منظمات المجتمع المدني.
٦. ثم الفئة السادسة وهي النخبة أو الطليعة.

وما لم تتشارك هذه الأجزاء الستة في الإصلاح فإنه سيكون متعثراً بشكل أو بآخر.

وحقيقة دور منظمات المجتمع المدني هو دور رقابي على الدولة بكاملها، ولها دور إعطاء الفرد الشعور بالقوة وعدم الانسحاق أمام سلطة الدولة بسبب القوانين والأجهزة والأنظمة، وبالتالي فهي إحدى نقاط الارتكاز الرئيسة في المجتمع المعاصر.

البحث العلمي

أتفق مع ما ذكره الدكتور نافعة من أن البحث العلمي جزء من المشكلة والحل، ولكن لا بد من الإشارة إلى ما يلي:

أود أن أصحح الرقم الذي ذكره الدكتور نافعة من أن الإنفاق على البحث العلمي في الأقطار العربية يتراوح بين (٠,٢ ٪ إلى ٠,٤٪) أو ما يعادل (٥ – ٧) دولار للفرد في السنة هذا في مقابل ما تنفقه اليابان وهو أكثر من (١٠٠٠) دولار للفرد في السنة، لذا تجد أن ما تخصصه الأقطار العربية وهنا -ومع كل الغرابة- تشترك الدول العربية في أنها لا تعطي البحث العلمي أي اهتمام، والتفسير واضح: إنه التخلف، فهم لا يؤمنوا بالعلم ولا بالعلماء ولا بالبحث العلمي.

أما الدول المتقدمة فإنها تنفق على البحث العلمي من (١,٥ – ٣,٥٪) من الناتج المحلي الإجمالي، ما يخطط للبحث العلمي في الجامعات على سبيل المثال في الأقطار العربية يصل المتوسط إلى حوالي (١٠٠٠) دولار لعضو هيئة التدريس في السنة يقابلها (٣٢) ألف دولار في بريطانيا يقابلها (٤٣) ألف دولار في الولايات المتحدة الأميركية، وبالتالي نلاحظ أن موضوع البحث العلمي حقيقة لا ينظر إليه النظرة التي يستحقها.

المسألة الثالثة الغائبة في موضوع البحث العلمي أن مفهوم البحث العلمي ترجمة لـ(Research and Developmen) وقد أسقط العالم العربي وأهمل التطوير لتكنولوجي

(Technology development) وركّز على البحث العلمي، وقد عادت الأدبيات العالمية لتكتب (R and D) وهي للأسف لا يُنفق عليها أي شيء، ولا يعترف بها في الجامعات العربية التي ربطت الموضوع كله في الأبحاث العلمية النظرية وأهملت كلياً ما يتعلق بالتطوير التكنولوجي، لذلك نرى أن التطور في الموضوع التكنولوجي في البلاد العربية مزرٍ إلى درجة كبيرة، ولنا أن نتذكر أنّ في الخمسينات من القرن الماضي حينما عرضت الهند أن تشترك مع مصر في بناء الطائرات رفض الجانب المصري في ذلك الوقت بسبب تخلف الهند! وكان نصيب الفرد من الناتج المحلي في كوريا سنة (١٩٦٠) مساوياً لنصيب الفرد من الناتج المحلي في السودان سنة (١٩٦٠) والآن ثلث سوق بناء ناقلات السفن الكبيرة لدى كوريا! والسبب في ذلك إهمال وتغييب الموضوع التكنولوجي والتطوير التكنولوجي، ولذلك لم تستطع البلاد العربية تحقيق أي تقدم.

هذه مسألة مهمة لأن الكثير من النخبة حينما يتحدثون يهملون موضوع التقدم التكنولوجي في حين أن الانكساف التكنولوجي العربي أدى إلى انكساف عسكري وسياسي، وكل شيء نراه اليوم.

المسألة الأخيرة فيما يتعلق بالبحث العلمي هي الكتلة الحرجة من العلماء والباحثين، أشار الدكتور نافعة إلى الأعداد في البلاد العربية (١٣٦) لكل مليون في البلاد العربية و(١٣٦٠) لكل مليون في إسرائيل، بمعنى أن الكتلة من العلماء في البلاد العربية قليلة وضئيلة وهي أقل من الكتلة الحرجة وبالتالي لا تستطيع أن تنجز إذا جمعنا الاستثمار الضئيل في البحث العلمي والإهمال للتطوير التكنولوجي والحجم الضئيل للكتلة من العلماء والباحثين نستطيع أن نتخيل ما الذي يمكن أن يحدث!

النقطة الأخيرة: إن محور الإصلاح في البلاد العربية هي الديموقراطية والفساد، ولا خلاف على الإطلاق بأن موضوع الفساد والديموقراطية من المواضيع الأساسية، ولكن من المفيد أن نعيد النظر في رؤيتنا ونقول: إن محور الإصلاح في الأقطار العربية هو الدخول في محاور الإصلاح العشرة مرة واحدة. فالفساد جزء من مسألة الحاكمية والديموقراطية هي جزء من المحور السياسي ولا بد أن يرافق ذلك الموضوع السياسي والاقتصادي والعلمي والتكنولوجي.

ونتفق مع ما ذكره الدكتور نافعة من أنه لا بد من الخروج من العموميات والدخول في التفاصيل، والتفاصيل تختلف من قطر عربي إلى آخر ولكن التشبيك يساعد على أن تكون التفاصيل مفيدة للجميع وبنّاءة.

كلمة الأستاذ جواد الحمد

لقد عشنا بالفعل جو دور البحث العلمي ودور مؤسسات المجتمع المدني التي نعلم أن مراكز الأبحاث جزء من هذا الدور في عملية الإصلاح في الوطن العربي، سواء على صعيد القطري أو القومي العام وسواء على صعيد محدد واحد أو في عدة مجالات.

ولا شك أن هناك الكثير من المسائل التي أثيرت وتستحق النقاش ولكن ما أود أن أدعو إليه هو فقط وضع مقياس سواء كان الزميلان ممن سيساهم مستقبلا في وضع المقاييس لموضوع الإصلاح، إذ ليس لدينا مقياس عربي -لا متفق عليه ولا غير متفق عليه في قطر ما-.

القضية الثانية هناك تجاذب يمكن أن نسميه "تحزّبي" بين ما يسمى الإصلاحيين، أو التيارات المستنيرة ذات الحداثة، وبين تيارات النخب الحاكمة.

وأنا أعتقد أن هنالك فجوة كبيرة في الفهم المشترك أيضا ويُظن أن الإصلاح يعني قلب الوضع الحالي إلى وضع آخر ليس الأشخاص أو الأحزاب القائمة جزءا منه بمعنى الاستبعاد والتهميش كما هو الحال في الكثير من الأدبيات المنشورة.

كما أعتقد أننا لو ذهبنا إلى إنشاء منتدى عربي عام للإصلاح في الوطن العربي، حيث تبادر فيه مؤسسات المجتمع المدني وبعض الدول، وتشارك فيه النخب التي لها علاقة بالدولة، والنخب التي لها علاقة بالمعارضة، والنخب المستقلة، التي تتبنى موضوع الإصلاح كنظرية عربية عامة، لكان لذلك دور مهم.

الموضوع الآخر موضوع النسبية في النقاش بالنسبة للدول المتقدمة، فنحن كثيرا ما ننسب أنفسنا إلى دول متقدمة، بمعنى أننا ننسب دولة عربية ما إلى أميركا أو ألمانيا أو اليابان مباشرة، وأنا أعتقد أن هذه المسألة بشكل عام في هذا الموضوع أو غيره، بحاجة إلى إعادة النظر بشكل جدي، لأن هذه النسبة تكشف لنا حجم الفجوة الضخمة التي نعيشها اليوم بين ما نحن عليه، وما عليه الآخرون، ولكنها لا تُرينا الزاوية الأخرى لحجم الفجوة، التي ردمناها، بين ما كنا عليه نحن، وما نحن عليه اليوم أيضا.

هل يمكن إهمال هذا التحول والتقدم والتغير في الوطن العربي الذي يحصل على المستوى التكنولوجي والتعليمي والإصلاح السياسي والإصلاح الاجتماعي والانفتاح على العالم والتعددية السياسية والاجتماعية، وعلى مستوى التحول من عقلية الانغلاق القبلي –نسبيا– إلى مستوى الانفتاح على مستوى العالم، وتقبل التعاطي مع الآخرين ... هذه المسائل كيف يمكن أن تُهمل في ظل هذه المناقشات. أعتقد أنه لا بد من أخذها بعين الاعتبار حتى نتمكن من أن نبني عليها نظرية الإصلاح المعقولة والواقعية والعملية أولا، وثانياً التخوّفات منها قليلة، من قبل قوى معينة في المجتمع، لها مكتسبات قائمة اليوم. وثالثا أنها تتعاطى مع واقعنا نحن، وتستفيد من واقع الآخرين، لا أن تدع واقع الآخرين اليوم مقياسا، لأن هذا الشيء من وجهة نظري –على الأقل– يسبب الكثير من الإحباط لدى الشباب.

واستعرضوا معي ما يعرض على الفضائيات عن التخلف والمأساوية في العالم العربي، وتراجعه، وأننا في ذيل القافلة. هذه الجُمل تقال على لسان الكثير من المفكرين. أعتقد أن هذه المسائل من عوامل الهدم في نفسية الشباب، وفي تطلعاتهم.

ولو أجرينا استطلاع للشباب داخل الجامعات الأردنية –على سبيل المثال– لنرى هذه الحقيقة كمركز أبحاث، خلال (١٦) عاماً، فإننا سنرى بأعيننا كيف يؤثر الأساتذة الذين يطرحون هذه المسائل على الطلبة، في عنصر الإحباط، وليس في عنصر البناء، بحجة أنها الحقيقة ... كيف نعرّف الحقيقة؟ هذا هو السؤال الذي يجب أن ندرسه، وبحاجة إلى كلام تفصيلي أكثر.

في الختام أتقدم بالشكر الجزيل للدكتور حسن نافعة، والدكتور إبراهيم بدران، على هذه المعلومات القيمة. وأعتقد أنه قد تم الوصول من خلال المناقشات إلى بعض التوافق النسبي، وبقي أن نقول: إن ما ذكره الدكتور إبراهيم حول النقطة التي ذكرتها، وهي النقطة الأخرى في القياس، قد تكون نسبية وليست وحيدة، وأن المطلق مهم حتى نسعى إليه فيما يتعلق بالطرف الآخر، والنسبي مهم حتى نستطيع أن نحقق شيء من الرضى المرحلي عن أنفسنا، ولا نبقى محبطين دائما بالنظر إلى الآخر على أنه متقدم.

وهذا ما أعنيه بالنسبة للشباب والمواطن العادي، وفي غاية الأهمية للمفكرين، وأن ينتبهوا إلى هذه الجزئية، حتى لا نقع في المحظور _المطلوب_ من الطرف الآخر.

تداعيات سيطرة حماس على قطاع غزة على الأمن الإسرائيلي

لا خلاف بين الدوائر المسؤولة عن بلورة التقدير الإستراتيجي في تل أبيب أن سيطرة حركة حماس على قطاع غزة مثل تغيراً كبيراً ودرامتيكياً بالغ الخطورة في البيئة الإستراتيجية التي تلف الكيان الإسرائيلي. وعلى الرغم من الطبيعة السرية للمداولات التي تجرى في هذه الدوائر، وتحديداً في قسم الأبحاث التابع لشعبة الإستخبارات العسكرية المعروفة ب "أمان"، إلا أن الجدل الدائر بين النخب العسكرية حول تداعيات التطورات الأخيرة في غزة، يشير الى أن هذه الدوائر شخصت مكامن الخطر التالية، على الأمن "القومي" الإسرائيلي كنتيجة لسيطرة حماس على القطاع:

أولاً: يمثل قطاع غزة تحت سيطرة حركة حماس من ناحية عسكرية صرفة، تهديداً استراتيجياً من الطراز الأول على الأمن الإسرائيلي. وكما يجمع كل الخبراء الإستراتيجيين في تل أبيب على أن غزة تحت حكم حماس ستصبح نقطة انطلاق لإستهداف العمق الإسرائيلي. ومصدر الخطورة في هذا الجانب يكمن في بعدين أساسيين: عمليات تهريب السلاح والوسائل القتالية التي تتم من مصر الى قطاع غزة عبر الشريط الحدودي في رفح، حيث أن تل أبيب تفترض أن الواقع الجديد في غزة سيعمل على مضاعفة عمليات تهريب السلاح وخصوصاً الصواريخ؛ الى جانب نشوء بيئة صناعية لإنتاج القذائف الصاروخية محلية الصنع، ومع أن هذه البيئة قائمة في غزة حالياً، وهي التي تنتج صواريخ "القسام"، فأنه كما يتوقعون في تل أبيب، فأن الواقع الجديد في غزة سيعمل على تطوير هذه البيئة بشكل كبير. والذي يجعل المؤسسة الأمنية في إسرائيل حساسة الى حد كبير للتهديد العسكري الذي تمثله غزة بعد سيطرة حماس عليها، هو العبر المستقاه إسرائيلياً من حرب لبنان الثانية، حيث تبين لصناع القرار في تل أبيب أن الترسانة العسكرية الإسرائيلية وقفت عاجزة أمام تهديد الصواريخ، حيث استطاعت صواريخ حزب الله ضرب العمق

* إعداد: صالح النعامي، كاتب فلسطيني.

الإسرائيلي وأحرجت قيادة الكيان عندما فر عشرات الآلاف من الإسرائيليين من منازلهم واتجهوا صوب مناطق الوسط والجنوب.

في إسرائيل يؤكدون أن سيطرة حماس على القطاع سيسمح لها بجلب صواريخ تماثل الصواريخ التي استخدمها حزب الله في الحرب الأخيرة، لكنهم يؤكدون أن تأثير الصواريخ التي تطلق من غزة سيكون أكثر فتكاً وتأثيراً من الصواريخ التي تطلق من جنوب لبنان. ففي محيط قطاع غزة توجد تجمعات استيطانية يهودية ذات كثافة عالية جداً، مثل مدينة عسقلان. وكما تؤكد المخابرات الإسرائيلية، فأن استخدام حماس لصواريخ ذات مدى ٢٢ كلم يمكن أن يهدد وجود ٢٥٠ ألف يهودي في منطقة النقب، وفي حال وصل مدى هذه الصواريخ الى ٤٠ كلم فقط، فأنه سيهدد حوالي ٧٥٠ الف نسمة. لكن أكبر تحدي يواجه إسرائيل في هذا الشأن يكمن في حقيقة أنه في محيط غزة تتواجد العديد من المؤسسات الإستراتيجية التي في حال تم استهدافها من قبل حماس، فأنه ستؤثر بشكل كبير على الكيان الإسرائيلي بأسره. فمثلاً على بعد عشرين كلم فقط من غزة تتواجد محطة توليد الكهرباء الرئيسية التي تغذي أكثر من نصف مساحة إسرائيل بالكهرباء، الى جانب وجود عشرات المصانع الكيماوية التي في حال تمت اصابتها، فأنها ستؤدي الى كارثة بيئية تهدد حياة عشرات الآلاف من الناس، ناهيك عن وجود العشرات من مواقع الجيش الإسرائيلي ومعسكرات التدريب التابعة للقوات الخاصة، وفي حال تم الحصول على صواريخ اكثر دقة، فأنه حتى المفاعل الذري الإسرائيلي في ديمونا، سيكون عرضة للقصف. ويشير المعلقون الإستراتيجيون إلى أن حركة حماس ستحاول في بادئ الأمر كسب الوقت وعدم تنفيذ عمليات ضد إسرائيل حتى لا تقدم مبررات لضربها قبل أن تمضي شوطاً طويلاً في برنامج التسليح والتطوير، الذي يؤهلها لاحراز نتائج في أي مواجهة عسكرية مستقبلية مع إسرائيل.

ثانياً: لأول مرة منذ تأسيس الكيان الإسرائيلي ينشأ على تخومه الجنوبية الغربية كيان فلسطيني تسيطر عليه حركة ذات توجهات إسلامية، ترفض شرعية الكيان الصهيوني وتعلن أنها أنطلقت من أجل القضاء على هذا الكيان وإقامة دولة على كامل التراب الفلسطيني المحتل. وكما يقول يوفال ديسكين رئيس جهاز المخابرات الاسرائيلية الداخلية "الشاباك"، فأن خطورة نجاح تجربة الكيان الذي تسيطر عليه حماس في غزة حالياً، تكمن في أنها تضفي شرعية على الأفكار التي تحملها هذه الحركة، وتجعل المزيد من القطاعات

الجماهيرية في الشعب الفلسطيني والعالمين العربي والإسلامي تشرب هذه الأفكار.وبالنسبة لديسكين، فأن هذا يعيد إسرائيل الى المربع الأول، بحيث يضع نهاية لتسليم العرب بوجود إسرائيل،ويقضي على كل الآثار "الإيجابية"، الناجمة عن المعاهدات والإتفاقيات التي توصلت إليها إسرائيل مع منظمة التحرير والدول العربية، وهذا مصدر كبير لتهديد الأمن الإسرائيلي.

ثالثاً: إسرائيل تخشى أن يؤدي نجاح حماس الى زعزعة وجود أنظمة الحكم في المنطقة. دوائر التقدير الإستراتيجي في إسرائيل تفترض أن يؤدي نجاح حماس في مواصلة سيطرتها على غزة في منح قوة دفع للحركات الإسلامية في الدول المجاورة. ويعتبر وزير الحرب الإسرائيلي الجديد ايهود براك أن سيطرة أي حركة إسلامية على مقاليد الأمور في أي دول عربية محيطة بإسرائيل يشكل "خطراً إستراتيجياً على الأمن القومي الإسرائيلي وكارثة يتوجب عدم السماح بها بكل قوة"[١].

في نفس الوقت، فأن هناك خشية إسرائيلية من إنتقال تجربة غزة الى الضفة، من حيث سقوط حركة "فتح"، هناك. صحيح أن الوجود العسكري الإسرائيلي المباشر يمنع حركة حماس من حرية الحركة بخلاف ما هو عليه الحال في غزة، إلا أن إسرائيل تفترض أن يشجع الواقع الجديد في غزة على تعزيز حركات المقاومة في الضفة وتآكل التيار داخل فتح الذي ارتبط بالاحتلال. واللافت للنظر هنا ما يقوله بشكل خاص رئيس المخابرات ديسكين لأعضاء حكومة أولمرت ""خلافا لما قد تظنون فان فتح غير راسخة على الاطلاق في الضفة. أجهزة فتح منشقة، متفككة ولا يوجد بينها أي هرمية"[٢]

١ كلمة القاها في الكنيست بتاريخ ٢٤-٦-٢٠٠٧، ونقلتها الإذاعة العبرية

٢ معاريف ٢٥-٦-٢٠٠٧

آليات التحرك المقترحة إسرائيلياً لمواجهة حماس

الجدل الإسرائيلي لم يقتصر على حصر التحديات التي تواجه الأمن الإسرائيلي نتيجة سيطرة حماس على القطاع،بل ايضاً يتطرق لآليات العمل الواجب إتخاذها لمحاصرة هذا "الخطر" وتقليصه.

ويمكن حصر آليات العمل التي تتجه إسرائيل لاعتمادها في سعيها لإفشال تجربة حماس في غزة:

١- **الضغوط الإقتصادية**: تفترض إسرائيل أن سيطرة حماس على غزة يشكل تحدياً كبيراً للحركة، فهي ستكون مسؤولة عن المتطلبات المعيشية لأكثر من مليون ونصف مليون فلسطيني. وهناك في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية من يشبه حماس بعد سيطرتها على غزة ب "ثعبان ابتلع بقرة كبيرة، فهو غير قادر على هضمها أو لفظها". من هنا تراهن الدوائر الاسرائيلية على أهمية الضغوط الإقتصادية على قطاع غزة. واللافت للنظر أن جميع وسائل الاعلام الاسرائيلية قد أكدت أن كلاً من الإدارة الأميركية وإسرائيل قد توصلتا لتفاهم مع ابو مازن لإفشال تجربة حماس في غزة وإجبار الحركة على اعادة السيطرة لأبو مازن. وحسب الخطة التي اقتبست بنودها الصحف الإسرائيلية مراراً، تحرص اسرائيل وحكومة الطوارئ برئاسة فياض على ايجاد بيئتين اقتصاديتين وأمنيتين مختلفتين في قطاع غزة والضفة الغربية؛ بحيث تقوم إسرائيل بالإفراج عن عوائد الضرائب الفلسطينية وتحولها لحساب أبو مازن، الذي سينفقها من أجل زيادرة "رفاهية "الفلسطينيين في الضفة الغربية فقط، في حين يتواصل الضغط الإقتصادي على القطاع من أجل اقناع الجماهير الفلسطينية بالتحرك ضد قيادة حركة حماس وإجبارها على القبول بشروط ابو مازن للحوار معها، وهي: الاعتذار عن سيطرتها على مؤسسات السلطة واعادة هذه المؤسسات إليه. لكن هناك في إسرائيل من يرى أن ممارسة الضغوط الإقتصادية هو سيف ذو حدين، بمعنى أن حركة حماس في حال شعرت أنه سيتم حشرها في الزاوية، فأنها قد تلجأ للتصعيد العسكري ضد إسرائيل. صحيح أن ذلك قد يمنح إسرائيل مبرر لتصعيد حملتها ضد حماس، لكنه في المقابل قد يورطها بحيث تضطر الى اعادة احتلال قطاع غزة، وهو الكابوس الذي تخشاه، لأنه يعني تحول

المسؤولية عن الفلسطينيين في القطاع اليها، وفي نفس الوقت لا يضمن وقف حماس لمقاومتها ضد الاحتلال، الى جانب خلق واقع سياسي عام في الأراضي الفلسطينية والمنطقة يؤسس لحصر خيارات الفلسطينيين في المقاومة.ومع ذلك فأن حقيقة تولى ايهود براك مهامه كوزير للحرب وهو في الحضيض من حيث الشعبية في أوساط الجمهور الإسرائيلي ستجعله لا يتردد في المبادرة لشن عمليات عسكرية. فبراك الذي سيتنافس على منصب رئاسة الوزراء في الانتخابات التشريعية القادمة، يريد ان يستثمر وجوده في وزارة الحرب لتعزيز شعبيته وابراز نفسه كمن يحل مشاكل اسرائيل الامنية

٢- **الرهان على أبو مازن:** لا خلاف بين صناع القرارفي إسرائيل على أن أبو مازن لم يكن مهماً وذا صلة بالنسبة لإسرائيل كما هو عليه الحال حالياً. وكما يقول الجنرال عاموس جلعاد مدير الدائرة السياسية في وزارة الحرب الاسرائيلية، فأن أبو مازن يمثل المرجعية التي بإمكانها ايجاد بيئة قانونية لا تسمح لحماس بالعمل، ويساعد في حشد جبهة عربية ودولية ضدها. وحتى الآن كان رهان إسرائيل على أبو مازن في محله، حيث أنه قام بحل حكومة الوحدة وأعلن حالة الطوارئ، واصدر مراسيم تعتبر أن "كتائب القسام"، الجناح العسكري لحركة حماس والقوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية اجسام غير قانونية، فضلاً عن الغاء تراخيص الجمعيات الأهلية التابعة لحركة حماس. ناهيك عن دور أبو مازن الكبير في ايجاد البيئة الدولية والعربية، حيث أن اعتراف العالم بحكومة الطوارئ برئاسة سلام فياض عنى في المقابل عدم التعاطي مع حكومة هنية. في ذات الوقت، فأن هذا الواقع سمح لإسرائيل بإبتزاز أبو مازن، حيث أنه من أجل أن تقف معه اسرائيل في مواجهته ضد حماس أمر أجهزة الأمن التابعة له بشن عمليات اعتقال ومطاردة ضد نشطاء حركة حماس بشكل غير مسبوق، حيث تعرض منزل رمز الشرعية الفلسطينية الدكتور عزيز الدويك رئيس المجلس التشريعي- للحرق على أيدي مسلحين من حركة "فتح" وعناصر الأجهزة الأمنية. في نفس الوقت، فأن اولمرت صرح أكثر من مرة أنه يتوجب دائماً العمل على عدم السماح لابو مازن بالعودة الى طاولة الحوار مع حركة حماس.

٣- **الدور المصري**: ترى إسرائيل أن افشال تجربة حركة حماس يتطلب تعاوناً عربياً، وتحديداً من مصر، التي ترى تل أبيب أنها قادرة على "خنق" حماس في غزة. لكن واضح تماماً أن حسابات مصر تختلف تماماً عن حسابات إسرائيل، حيث أن مصر معنية بالهدوء والاستقرار في غزة لتأثير الأحداث في القطاع على الأمن القومي المصري بشكل مباشر. من هنا انزعج الإسرائيليون كثيراً من دعوة الرئيس مبارك خلال قمة "شرم الشيخ" للحوار بين الفصائل الفلسطينية للتوصل لحل.

وقصارى القول لازالت إسرائيل الرسمية تحاول رصد الفرص والمخاطر التي أسفرت عنها الأحداث الأخيرة ، لكن ما هو مؤكد أن تل أبيب غير واثقة تماماً من أن كانت هذه الفرص ستتحول إلى مخاطر والعكس.

الأزمة الأميركية-الإيرانية في العام ٢٠٠٧م: الاتجاهات و الخيارات

يستمر ملف الأزمة النووية الإيرانية في العام ٢٠٠٧م بالتفاعل في وتيرة تصاعدية في ظل تمسّك إيران بوضعها الحالي ومطلبها النووي مقابل المطلب الغربي عموماً والأميركي خصوصاً بضرورة أن تستجيب طهران لشروط المجتمع الدولي وتوقف تخصيب اليورانيوم كخطوة أولى باتجاه إيجاد حل لهذه الأزمة والتفاوض بشأنها.

المجتمع الدولي لا يرفض حصول إيران على القدرات النووية أو الطاقة النووية وإنما يسعى للحصول على ضمانات قاطعة بأن لا يتحول البرنامج النووي الإيراني إلى برنامج عسكري. في المقابل ترفض إيران إعطاء هذه الضمانات من جهتها دون الحصول على مقابل مجدي على الصعيد الجيو-استراتيجي والاقتصادي.

و على أي حال، فإنّ اتّجاهات الأزمة في العام ٢٠٠٧م مفتوحة على كافة الخيارات باعتبار أنّ عناصر الأزمة نفسها عناصر متحركة غير ثابتة تتغير وتتقلب بشكل سريع ومفاجئ اعتماداً على المناخات الإقليمية والدولية والتطورات التي تطرأ على أوراق كل من طهران وواشنطن، خاصة فيما يتعلق بأذرع إيران الإقليمية في منطقة الخليج العربي والدول المجاورة لاسيما في العراق وسوريا ولبنان وفلسطين.

وعليه فإنّ الخيارات الأميركية المتاحة في إطار تصاعد الأزمة تظلّ مفتوحة نظرياً على الأقل على خمسة خيارات أساسية سنعمل على مناقشها، وهي:

١- العقوبات الاقتصادية المؤلمة.
٢- العمل العسكري المحدود.
٣- الإطاحة بالنظام الإيراني.
٤- التعايش مع إيران نووية.
٥- القيام بصفقة متبادلة.

* علي حسين باكير، باحث في العلاقات الدولية.

تطبيق عقوبات اقتصادية مشددة عبر مجلس الأمن

على الرغم من أنّ المضي قدماً في هذا السيناريو قد بدأ بعد القرار ١٧٣٧ الصادر عن مجلس الأمن في ٢٣-١٢-٢٠٠٦م. إلاّ أنّ رأي الخبراء حول جدوى العقوبات ينقسم في هذا الإطار إلى قسمين بشكل عام: فريق يرى أنّ العقوبات (حتى وإن شاركت في فرضها كل من الصين وروسيا) ستكون دون فائدة، وإن حصل وأثّرت هذه العقوبات على الاقتصاد الإيراني فإنّ تأثيرها سيكون محدوداً ولن يدفع القيادة الإيرانية للتراجع عن خططها النووية.

ففي دراسة مفصّلة عن "القوة القاهرة للعقوبات"[١] قام بإعدادها كل من جاري هوفباور، جفري سكوت وكمبرلي إليوت*، فإن ٤١ حالة فقط أو ما يساوي تقريباً ٣٦٪ من أصل ١١٥ حالة قامت الدراسة باستعراضها ومناقشتها قد حقّقت هدفها، في حين فشلت سياسة العقوبات في جميع الحالات الأخرى.[٢]

الوضع الإيراني مختلف حالياً، وهو يخضع من وجهة نظرنا لما يراه الفريق الآخر من الخبراء، والذي يفترض أنّ إيران ستعاني بشدّة من العقوبات الاقتصادية وهو ما سيدفعها في النهاية إلى تعديل سياستها. المعطيات المتوفرة عن وضع الاقتصاد الإيراني تشير إلى إمكانية أن

---

(1) Gary Clyde Hufbauer, Jeffrey Schott, and Kimberly Ann Elliott, Economic Sanctions Reconsidered:History and Current Policy, 2nd ed. (Washington:Institute for International Economics, 1990).

* جاري هوفباور: أستاذ الدبلوماسية المالية الدولية في جامعة جورج تاون، باحث في معهد الاقتصاد الدولي بواشنطن، شغل سابقاً منصب نائب رئيس معهد القانون الدولي بجامعة جورج تاون ونائب مساعد مسؤول عن التجارة الدولية والسياسة الاستثمارية في وزارة الخزانة الأميركية، و مديراً لفريق العمل عن الضريبة الدولية في الخزانة أيضاً. له العديد من المؤلفات في مجال اختصاصه.

جيفري سكوت: باحث في معهد الاقتصاد الدولي بواشنطن مختص في سياسة التجارة الدولية والعقوبات الاقتصادية، عمل محاضراً في جامعة برينستون، وأستاذاً في جامعا جورج تاون، وزميل ملحق في وقفية "كارنيغي للسلام"، كما شغل سابقاً منصباً رسمياً في وزارة الخزانة الأميركية في قسم التجارة الدولية وسياسة الطاقة. يشغل منذ العام ٢٠٠٣م منصب فرد في اللجنة الاستشارية للسياسة التجارية والبيئية للحكومة الأميركية. له العديد من المؤلفات في مجال اختصاصه.

كمبرلي اليوت: باحثة في معهد الاقتصاد الدولي بواشنطن، وملحقة بمعهد بيتيرسون للاقتصاد الدولي منذ العام ١٩٨٢م. ألّفت و شاركت في تأليف العديد من الكتب والمقالات المتعلّقة بسياسة التجارة والعولمة.

[٢] ينظر ملخّص الدراسة المحدّث على الرابط التالي:
http://bss.sfsu.edu/fischer/IR%20742/santions%20reconsid.htm

تكون وطأة العقوبات وتأثيرها شديداً، وهو ما قد يدفع القيادة الإيرانية في النهاية إلى تعديل موقفها فيما لو بقي سيناريو العقوبات فاعلاً.

يبرز النفط كمعضلة أساسيّة في سياسة العقوبات الدولية على إيران؛ إذ إن هنالك وجهة نظر تعتبر النفط سلاحاً في يد إيران يمنع تفعيل أيّة عقوبات جديّة عليها على اعتبار أنّ أيّة عقوبات تطال هذا الجانب ستؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير وهو الأمر الذي لا يمكن للدول الكبرى المستهلكة للنفط أن تتحمله طويلاً.

أمّا وجهة النظر الأخرى فترى أنّ النفط مصدر ضعف وليس مصدر قوة لطهران؛ صحيح أنّ إيران تعدّ ثاني أكبر منتج للنفط في أوبك، وصحيح أنّها تمتلك ثاني أكبر احتياطي، لكنّ الصحيح أيضاً أنّ الاقتصاد الإيراني يعتمد بشكل أساسي ورئيس على العائدات النفطيّة التي تشكل حوالي ٨٠-٩٠٪ من مجمل عائدات الصادرات الإيرانية وحوالي ٤٠-٥٠٪ من الموازنة الحكومية الإيرانية.

لكن.. واستناداً إلى هذه المعطيات الأولية، فالنفط مصدر ضعف لطهران في هذه الحالة. وبإمكان الكثير من العقوبات القويّة -لاسيما الاقتصادية- أن تؤثر بشدة عليها، إذ إن منشآت الضخ والمعالجة في حال مزرية إلى درجة تدفع إيران إلى استيراد أكثر من ٩٥٠٠٠ برميل في اليوم لتغطية الطلب المحلي على البنزين الذي يزيد - وفق بعض المصادر - [٣] بنسبة ٦٠٪ على قدرة البلاد على التصفية. وعلى الرغم من أن إيران تمتلك ثاني أكبر احتياط غازي مكتشف في العالم إلاّ أنها تستورد هذه المادة للاستخدام المحلي، كما تحتاج إلى التكنولوجيا الغربية ومئات مليارات الدولارات على شكل استثمارات أجنبية، إذا ما أرادت تطوير القطاع المحلي للنفط والغاز والطاقة.[٤]

و إذا ما استعرضنا الوضع الحالي للاقتصاد الإيراني، فسنجد أنّ المؤشرات تميل نحو الوضع السيئ، فكيف بالحال إذا ما تمّ فرض وتقوية وتشديد أيّة عقوبات اقتصادية أو نفطية مستقبلية؟!

---

[٣] ينظر : http://www.islamonline.net/arabic/economics/2006/02/article06.shtml

[٤] نفس المرجع السابق.

ووفقاً لتقرير نشرته أي بي إس في ٢ تشرين أول ٢٠٠٦م[٥]، فإنّ الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد قد فشل في إيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية التي تعاني منها البلاد. التحديات الداخلية كانت كبيرة، وقد انتخبه الشعب لحل المشكلات التي تتعلق بالتنمية الاقتصادية: الفقر والبطالة والتضخم وتحديث البنى التحتية، ومكافحة الفساد وضمان الحريات وجذب الاستثمارات الأجنبية لتطوير المنشآت النفطية.

على الرغم من أن الدخل الإيراني قد ارتفع كثيراً وبشكل هائل جداً نتيجة ارتفاع أسعار النفط التي احتسبت الحكومة الإيرانية سنتها المالية على أساس سعر٤٠ دولار للبرميل (بلغ سعر البرميل ما بين ٥٠ و٧٠ دولار) لم تنعكس إيجاباً على الشعب. فبعد أكثر من ١٨ شهراً تقريباً من خطط "نجاد" الاقتصادية و توليه للحكم، تشير المؤشرات الاقتصادية إلى تراجع للاقتصاد الإيراني نحو الأسوأ، حيث تكشف المؤشرات المالية عن انخفاض قيمة الأسهم في السوق المالية عمّا كانت عليه سابقاً وعن ارتفاع معدل التضخم إلى ١٢٪ (من المرجح لها أن ترتفع إلى ١٤ أو ١٥٪ قريباً جداً)، وعن زيادة عجز الميزانية إلى ثمانية مليارات دولار وفقدان سوق الأسهم لأكثر من ٥٠٪ من حجمه الكلي السابق، فضلاً عن تراجع الاستثمارات الأجنبية بنسبة ٢٢٪ بسبب انتشار الفساد والبيروقراطية والسياسات المتشددة للحكومة التي دفعت البنوك الخاصة والحكومية إلى خفض فوائدها بالرغم من إرادتها[٦].

ويمكننا تخيّل مدى تأثير أيّة عقوبات مستقبلية استناداً إلى هذه المعلومات والأرقام الأولية المتوافرة، بل يمكننا أن نتوقّع انهياراً دراماتيكياً للاقتصاد الإيراني في حال اشتركت كل من روسيا والصين واليابان وأوروبا في العقوبات المشدّدة على إيران.

وفي هذا الإطار حللت لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في مجلس الشورى الإيراني (البرلمان) في تقرير لها نُشر مؤخراً[٧]-يتألف من (١٠٠) صفحة- الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للعقوبات الدولية المنتظرة على إيران، وقد حذّر التقرير من "ضعف بنية الاقتصاد الإيراني وهشاشة الوضع المالي"، وأن الحظر "سيضعف الاستقرار الاقتصادي للبلاد، ويؤدي إلى

---

[٥] يراجع: تقرير وكالة أي بي إس، ٢ تشرين الأول ٢٠٠٦ على الرابط التالي:
http://ipsnews.net/news.asp?idnews=34956

[٦] المرجع السابق.

[٧] رويترز بتاريخ ٢٣-١-٢٠٠٧.

الإضرار بالاستثمار الخاص، كما ستجد إيران نفسها "مجبرة على تعديل أولوياتها الوطنية، وتخصيص القسم الرئيس من مواردها لمنع حدوث تدهور في الظروف المعيشة لقسم كبير من السكان"[٨].

سيعاني الاقتصاد الإيراني الهش من تداعيات النتائج المدمرة للعقوبات الاقتصادية خاصّة أنّ نصف واردات إيران تأتي من البلدان الغربية: ٤٠٪ من الاتحاد الأوروبي من مجموع ١٥,٤ بليون دولار في عام ٢٠٠٥م، وتأتي فرنسا في المرتبة الثالثة بنحو ٢,٣٩ بليون دولار، خلف ألمانيا وإيطاليا و١٠ ٪ لليابان وكوريا الجنوبية.[٩]

وفي حال فرض عقوبات مشددة جماعية، فإن القسم الأساسي من الإنتاج الإيراني سيكون مشلولاً بعد استخدام الاحتياط الموجود من قطع الغيار المستوردة (الذي يلبّي حاجات المعامل لثلاثة أو أربعة أشهر) خاصّة أنّ أكثر من ٦٠ ٪ من كل واردات إيران تتعلق بالتجهيزات الصناعية، لاسيما في مجالات الكهرباء والسيارات، التي تعتبر ضرورية جداّ للتوسّع الاقتصادي للبلاد. وستسخّر إيران نتيجة لذلك عائدات مقدرة بين ١,٥ إلى بليوني دولار سنوياً، فضلاً عن الحظر الدولي على صادرات التجهيزات الصناعية إلى إيران و المعاملات المصرفية.

و لا شكّ في أنّ التداعيات الاقتصادية ستكون قاسية جداً بحيث لن تستطيع الحكومة الدفاع عن نفسها أمام شعبها، وستكون في وضع حرج جداً.

القيام بحملة عسكرية جوية بهدف تدمير المنشآت الإيرانية ذات الصلة بالملف النووي.

تمّ بحث هذا الخيار في عدد كبير من التقارير والتحليلات والسيناريوهات العسكرية لتقييم نجاعته ومدى فعاليته في حال قامت إيران بتجاهل طلب المجتمع الدولي بضرورة إيقاف عملية تخصيب اليورانيوم.

جميع السيناريوهات المطروحة لهذا الخيار تشترك في عنصرين أساسيين:

١- ضرورة أن تكون الضربة الجوية خاطفة وسريعة.

---

[٨] المرجع السابق.

[٩] جريدة الحياة بتاريخ ٢٦-٢-٢٠٠٧.

٢- ضرورة استخدام قوّة كبيرة لإحداث أكبر قدر من الضرر في البرنامج النووي الإيراني والمنشآت التابعة له والمواقع التي يتم قصفها.

ولأن العملية يجب أن تكون سريعة وفعّالة فإن الولايات المتّحدة لن تغامر بحصر الأسلحة المستخدمة على الجانب التقليدي ولتحقيق قدر أكبر من الردع وضمانٍ أكبر للنتيجة، ستكون جاهزة لاستخدام الأسلحة النووية التكتيكية ضد إيران، فهي عملت على تطوير استخدام القنابل الخارقة للتحصينات وتوسيع دائرة استخدام الأسلحة النووية عبر تحويلها إلى أسلحة تكتيكية يسهل استخدامها في الحروب السريعة.

ويعدّ السيناريو العسكري للضربة المحدودة الذي طرحه "أنتوني كوردسمان" الخبير في الشؤون الاستراتيجية في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) في دراسة من ٥٣ صفحة وتمّ نشرها في ٧ نيسان/ مايو ٢٠٠٦م بعنوان "أسلحة إيران النووية، الخيارات المتاحة إذا فشلت الدبلوماسية"[١٠] كرد محتمل على إيران في حال فشل الحلول الدبلوماسية ووجود نيّة لدى الإدارة الأميركية بحسم المسألة عسكرياً، نموذجاً مهماً من بين العديد من النماذج المتوفرة حول الموضوع.

يفترض هذا السيناريو للهجوم المحدود أن يتم استخدام من ١٥ إلى ٢٠ صاروخ كروز بالإضافة إلى حوالي ١٠٠ غارة قد تتم عبر الجمع بين طائرات B-2s القاذفة والطائرات المتمركزة على حاملات الطائرات في المنطقة إلى جانب صواريخ كروز المنطلقة من البحر، و على أن يكون هناك ضرورة لاستخدام القواعد الأرضيّة في الخليج من أجل إعادة تنظيم الهجمات والتزود بالوقود والانطلاق. (بعض السيناريوهات التي طرحت مؤخراً تقترح التزود بالوقود من البحر) وفقاً لهذا السيناريو الذي طرحه كوردسمان، سيتم استهداف:

١- اثنين من أصل ثلاثة على الأقل، من المنشآت الرئيسة والحيوية الأكثر قيمة من أجل تدميرهم وإلحاق الضرر بهم بشكل كبير.

٢- أهداف ذات قيمة عالية، تمّ الاطلاع على أنشطتها من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذريّة والثلاثي الأوروبي، وذلك لإظهار الجديّة في التعامل للجانب الإيراني ولتقليل الانتقاد الدولي.

---

[١٠] ينظر الدراسة: http://www.csis.org/media/csis/pubs/060407_irannucoptions.pdf

٣- بعض المواقع والنشاطات الجديدة وذلك لإعلام إيران أنّه لا يمكنها الاستمرار بمواصلة جهودها سرّاً أو توسيع نطاقها متجاهلة الثلاثي الأوروبي والأمم المتّحدة. الاستهداف المباشر يجب أن يحتوي على قوّة هجومية كبيرة بالإضافة إلى غارات متعدّدة ومتتالية لتكون فعّالة.

ولا شكّ في أنّ حجم الضرر ونتائجه سيعتمد بشكل أساسي على نوعية الأسلحة المستخدمة ودقّة الإصابات في ضرب الأهداف وقوّتها. ومثل هذه الضربة سيكون الهدف منها إرسال رسائل أكثر منه تدمير قدرات إيران وشلّها لأنّ القاعدة التكنولوجية الإيرانية ستتمكن من النجاة كما بالنسبة للعديد من التجهيزات ذات الشأن، نظراً لنوع الضربة الاستعراضي. أما بالنسبة إلى ردود الفعل الدوليّة، فيتوقع هذا السيناريو أنها ستكون مشكلة كبيرة. فالولايات المتّحدة ستواجه المستوى نفسه من المشكلات السياسية التي كانت ستواجهها في حال شنّ هجومٍ كبير على إيران.

لذلك يعيد "أنتوني كوردسمان" التأكيد على أن يتم إتباع هذا الهجوم المحدود بهجوم رئيس كاسح في حال عدم استجابة إيران للسيناريو الأول، على أن يشمل السيناريو الكاسح الخطوات الآتية:

١- استخدام عدد كبير من أسراب الطائرات المتاحة لاستهداف كل المواقع والمنشآت النووية والمرافق الأساسية والثانوية التابعة لها.
٢- استهداف الوسائل الدفاعية الإيرانية ومواقع الصواريخ التي تشكل تهديدا للغارات والطائرات.
٣- استهداف مواقع عسكرية ومدنية ذات صلة بالبرنامج النووي الإيراني.
٤- استخدام السلاح النووي والصواريخ العابرة للقارات خاصة إذا حاولت إيران استخدام أي من أسلح الدمار الشامل أو الأسلحة البيولوجية والكيماوية. ويحتاج هذا السيناريو الرئيس إلى استخدام حوالي ٢٥٠٠ صاروخ كروز ويحتاج إلى ما بين ثلاثة إلى عشرة أيام مع إمكانية امتداده أكثر وفقاً للنتائج المترتبة وردود الأفعال.[١١]

[١١] المرجع السابق.

لكن خيار الضربات الجويّة يعاني أيضاً من بعض المشكلات التي تعترض تنفيذه ومنها:

١- مدى توافر ودقّة المعلومات الاستخباراتية عن الأماكن المراد قصفها، وهل تمّ تحديد كل المنشآت المهمة المنوي استهدافها.

٢- انتشار عدد كبير من هذه المنشآت النووية المستهدفة في مناطق ذات كثافة سكانية عالية وهو ما يعني إمكانية وقوع عدد كبير من الضحايا المدنيين خلال عمليات القصف.

٣- إجماع معظم السيناريوهات المتعلقة بهذا الخيار(١٢) على أنّ الضربة من شانها أن تؤخر وتعطل برنامج إيران النووي لحوالي ٥ سنوات لاحقة ولكنها لن تكون قادرة على إيقافه نهائياً.

٤- إمكانية نجاة معظم طاقم العمل الفني والتقني من أي قصف محتمل إذا ما تمّ خلال الليل. وفي المقابل، إمكانية تعريض الطائرات المغيرة لخطر أكبر فيما لو تمت الإغارة في ساعات عمل الطاقم الفني والتقني في منتصف النهار.

٥- إنّ المهلة الزمنية المتاحة لهذا الخيار مهلة محددة وليست مفتوحة، إذ بالإمكان اللجوء إلى هذا الخيار في أي وقت طالما أنّ إيران لم تعمل بعد على تشغيل أي من مفاعلاتها النووية. ولكن ما إن تقم بتشغيل أي من مفاعلاتها النووية -وأبو شهر أولها، ويتوقع أن يكون ذلك في أيلول من سنة ٢٠٠٧م أو بعد ٦ أشهر أخرى- حتى يكون من الصعب جداً القيام بضربة جوية نظراً لما سترتب على ذلك من تسرب للإشعاعات النووية على نطاق واسع.

ومن الملاحظ أنّ عدداً من مراكز الأبحاث والمختصين يعمد أيضاً إلى تضخيم ردود الأفعال الإيرانية على مثل هذا الهجوم، وذلك أملاً في أن تعدل الإدارة الأميركية عن اللجوء إليه. صحيح أنّ إيران تمتلك أوراق تخريبية كبيرة خاصة في العالم العربي على الصعيد المذهبي والاجتماعي وحتى السياسي، وصحيح أنّها تمتلك قوّة عسكرية وصاروخية مقبولة، لكنّ

(١٢) ينظر: سياسة حافة الهاوية الإيرانية... و سيناريوهات الضربة الأميركية-الحلقة الثانية، علي حسين باكير، جريدة السياسية الكويتية، تاريخ ٩-٤-٢٠٠٧.

الصحيح أيضاً أنّ أضرار أي ضربة أميركية موسعة على إيران ستكون ضخمة جداً، خاصة إذا ما قامت إيران بالرد عليها.

الإطاحة بالنظام الإيراني

يُعدّ هذا الخيار من أضعف الخيارات الموضوعة على طاولة البحث والنقاش في الولايات المتّحدة حالياً وذلك لعدم توفر العناصر المناسبة لتنفيذه بالإضافة إلى صعوبة التحكّم بتداعياته ومعرفة النتائج المحتملة له، والعراق خير دليل على ذلك. بعض الخبراء والمصادر يستبعد هذا الخيار حتى من الناحية النظرية، لكنّ البعض الآخر يدعو إلى اللجوء إليه في حال قامت إيران بالرد على عمل أميركي عسكري محدود بشكل كبير.

ومن هؤلاء الذين افترضوا إمكانية اللجوء إليه، الكولونيل المتقاعد في القوات المسلّحة الجويّة الأميركية والمحاضر في الكليّة القوميّة الحربية- كليّة الحرب الجويّة وكليّة الحرب البحريّة- والذي أشرف على عدد كبير من المناورات العسكرية سابقاً، "سام غاردينر".

وفقاً لغاردينر، "هناك بعض المسؤولين في إدارة بوش يقومون بإعداد العدّة للحملة الجوية العسكرية على إيران، ليس من أجل تأخير البرنامج النووي الإيراني فقط، بل للإطاحة بالنظام أيضاً. و هؤلاء المسؤولين المتحمسين للحرب لا يهتمّون للمخاوف التي تبديها بعض القيادات العسكرية في البنتاغون حول المساوئ التي قد تتسبب بها الحرب فضلاً عن مدى فعاليتها وإمكانية نجاحها"[١٣]. و استناداً إلى المعلومات التي يطرحها غاردينر، فإن تنفيذ هذا الخيار من الممكن أن يتم بعد أن يتم استنفاذ الحلقة المفرغة** من المفاوضات، بحيث يكون الهجوم سريعاً و مفاجئاً، ويستهدف بداية منشآت البرنامج النووي الإيراني ومراكز الحرس الثوري التي تحمي النظام. ويستمر القصف بعدها وفقاً لهذا السيناريو خمسة أيام على الأقل لتقييم الأضرار التي نجمت عنه، ثمّ يتم استئنافه بشكل مكثّف ومطوّل في محاولة لاغتيال قيادات إيرانية لتمهيد الطريق لثورة داخلية تطيح بالنظام.

وبطبيعة الحال، فإن هشاشة الوضع الداخلي الإيراني المتعدّد القوميات والضعيف اقتصادياً والمتفكك اجتماعياً قد يساعد في تنفيذ هذا السيناريو.

---

[١٣] المرجع السابق.

** تعبير يعني: بقاء الوضع على ما هو عليه رغم كل المحاولات كمن يدور في دائرة مغلقة.

فمن الناحية القومية، تواجه إيران منذ وقت طويل مشكلة القوميات المتنوعة التي تعاني قمعاً واضطهاداً كبيراً، وأبرزها: العربية والأذرية والكردية و البلوشية. وبدلاً من تتفرغ إيران لحل مشكلات هذه القوميات تقوم بنقل المعركة إلى الخارج فتتهم الأطراف الخارجية بتحريك هذه الأقليات، علماً بأنّ طبيعة ونوع المشاكل التي تعانيها هذه الأقليات بالإضافة إلى عداوتها لأميركا وعدم طرحها لأي اقتراح انفصال أو تشكيل وضع خاص خارج إطار الدولة الإيرانية الموحدة يستبعد فرضية أن أميركا مسؤولة عن تحريكها، مع عدم نفي فرضية أن تكون مستفيدة من تحركاتها، وهنا تقع المسؤولية على النظام الإيراني نفسه.

ومن الناحية الاجتماعية، فإنّ الشريحة العظمى من الإيرانيين هم من الشباب الذين تبلغ نسبتهم حوالي ٦٠-٧٥٪ من السكان، وهذا يعني أنّه لا يمكن توقّع مسار البلاد الذي يستطيع هؤلاء بأي لحظة انفجار أن يقلبوه رأساً على عقب.

ووفقاً لآخر الإحصائيات الرسمية[١٤] يعيش ٤٠٪ من الشعب الإيراني تحت خط الفقر، وتتراوح نسبة البطالة بين ٢٠٪ بشكل عام، و٣٠٪ بين خريجي الجامعات. ووفقاً للناطق باسم السلطة القضائية، جمال كريمي، فإن (٦٠٠) ألف مواطن إيراني يدخلون السجن سنوياً، وهذه أرقام تعبّر عن الإحباط الداخلي، وبالتالي قد تكون عاملاً مساعداً لأي خطّة للإطاحة بالنظام الإيراني.

التعايش مع إيران نووية والعمل على معالجة آثار ذلك من خلال استراتيجية احتواء وردع

استناداً إلى صحيفة 'صنداي تايمز'[١٥] البريطانية في عددها الصادر بتاريخ ١-١٠-٢٠٠٦م، فإن عددًا من محللي الاستخبارات الأميركية انتهوا خلال اجتماع لهم إلى أن الولايات المتحدة قد تتعلم التعايش مع إيران ذات قدرات نووية، حيث لا يوجد الكثير لفعله لمنع إيران من الحصول على مكونات قنبلة نووية، في الوقت الذي قوبلت فكرة قصف المنشآت النووية الإيرانية بالرفض على أساس أن المعلومات الاستخبارية اللازمة لتحقيق ضربات جوية ناجحة تعاني من نقص شديد.

---

[١٤] ينظر: http://www.odaction.org/xiran.html

[١٥] ينظر: http://www.timesonline.co.uk/tol/news/world/article656644.ece

ووفقاً لـ "باتريك كلوسون" -خبير بالشؤون الإيرانية بمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى-: "إن الرئيس بوش لن يقوم بعمل عسكري ضد مشورة كل من وزيرة الخارجية، والقادة العسكريين الأميركيين ومدير المخابرات القومية"[١٦].

هذا السيناريو القائم على التعايش مع إيران نووية يطرح معه تساؤلاً مهمّاً، وهو: كيف ستتصرف إيران بعد أن تمتلك القدرة النووية كاملة؟

يرى عدد من المحللين أنّ التفكير الاستراتيجي في إيران يغلب عليه الطابع الثوري الأيديولوجي، فيما يرى بعضهم الآخر أنّ إيران تعتمد الحسابات العقلانية وتأخذ توازن القوى بعين الاعتبار.

في حقيقة الأمر، إن التفكير الاستراتيجي الإيراني يعتمد على خليط من النموذجين ويختلف باختلاف الحالة والخصم والهدف؛ والشيء المؤكد أنّ النووي الإيراني سيتم استخدامه في نشر وتصدير وتعزيز الثورة الإيرانية في مناطق نفوذها في الخليج العربي والعراق وسوريا ولبنان وفلسطين، وهو الهدف الإيراني الحقيقي الأول منذ إعلان الجمهورية الإسلامية بقيادة الخميني.

بهذه الطريقة تستطيع إيران أن تتدخل في أي مكان في هذه المنطقة وعلى أي صعيد، وأن تحقق أهدافها، سواءً بقدراتها الذاتية أو عبر دعم حلفائها المعتمدين وأذرعها المنتشرة في المحيط العربي دون أن تخشى من أي ردة فعل عسكرية طالما أنّها تمتلك الرادع النووي.

بطبيعة الحال، فإن حصول إيران على سلاح نووي سيعمل على نقلها نقلة نوعية تاريخية في الإطار الجيو-استراتيجي للمنطقة. وعليه، فإن إيران لن تقبل بأقل من تسيّد الإطار الممتد من الخليج العربي وحتى آسيا الوسطى والمحيط العربي.

فالقراءات التاريخية تقول إنّ إيران تحاول دائماً مدّ نفوذها باتّجاه الخليج لتسيُّد الإطار الممتد من الشمال (آسيا الوسطى) إلى الجنوب (الخليج)، ومن الشرق (أفغانستان) إلى الغرب (العراق وسورية ولبنان)، ولا شك في أنّ امتلاك قنبلة نووية هو العامل الوحيد القادر على تحقيق هذا الحلم.

---

[١٦] المرجع السابق.

وفي حال المضي قدماً في سيناريو التعايش مع إيران نووية، فسيتوجب على الولايات المتّحدة الحد من نتائج هذا على الصعيد الجيو-استراتيجي الذي تحدثنا عنه أعلاه وقد يتم ذلك بطرق منها:

أولاً: الانسحاب من العراق بعد تحقيق الاستقرار فيه والتمركز على حدود الخليج بقوّة عسكرية هائلة تتيح للولايات المتّحدة استرجاع قدرتها الردعية التي فقدتها عندما غرقت في العراق، وبالتالي استرجاع قوّة التأثير من خلال التهديد بالقوة المدمرة وليس من خلال استعمالها.

ثانياً: إمكانية تزويد الجوار الإيراني (الخليج و تركيا) بتكنولوجيا وقدرات نووية سلمية بحيث تكون موازية للتطور الإيراني في هذا المجال وتحد أيضاً من إمكانية حصول ابتزاز إيراني للدول المجاورة تحت سيف القوّة النووية استناداً إلى قدرتها، بشرط أن تكون هذه الطاقة النووية السلمية تحت الإشراف الأميركي الكامل والمباشر لما قد يتركه هذا المقترح من ردود فعل سلبية لدى إسرائيل التي قد تقبل في مرحلة من المراحل إذا ما اضطرت بالتعايش مع إيران نووية ولكنها لن تقبل مطلقاً التعايش مع أي دولة عربية نووية.

ثالثاً: خلق جو إقليمي ضاغط على إيران والعمل قدر المستطاع على عزلها وعدم السماح لها بالتغلغل إقليمياً، وتزويد دول الجوار بأنظمة صاروخية دفاعية وهجومية متطورة، قد تعترض إسرائيل على هذا الخيار أيضاً على اعتبار أنه لا يمكن إعطاء العرب هذا النوع من التفوق الذي يشكل تهديدا لها.

رابعاً: الدفع باتجاه عملية السلام بين إسرائيل والعرب، وذلك كي تتوقف إيران عن ابتزاز العالم بحجّة "معاداتها" لإسرائيل، ولحرمانها من استخدام هذا الشعار كرافعة للتفاوض أو زيادة المكاسب الإقليمية.

صفقة متبادلة لضمان عدم تحول البرنامج النووي إلى برنامج عسكري

ويتضمن هذا السيناريو القيام بصفقة متبادلة للتأكد من أن إيران لن تحوّل برنامجها النووي إلى برنامج عسكري في أي منعطف سانح، مقابل الحصول على امتيازات اقتصادية وتكنولوجية والأهم من ذلك إقليمية جيو-استراتيجية.

ويعد هذا الخيار من أكثر الخيارات الملائمة لإنهاء الأزمة الحالية، خاصّة أنّ باستطاعة الطرفين عبر هكذا صفقة إعادة إحياء العلاقات الثنائية الطبيعية والاتفاق على تحقيق استقرار

المنطقة. وقد دأب عدد من الخبراء وأصحاب القرار في البلدين بالدفع باتجاه هذا الخيار، خاصّة ما تمّ كشفه مؤخراً عن وثيقة سريّة إيرانية تمّ إرسالها إلى الولايات المتّحدة عبر السفارة السويسرية في طهران بشخص السفير "تيم غولدمان" وبموافقة المرشد الأعلى للثورة الإسلامية أواخر إبريل/ أوائل مايو من العام ٢٠٠٣م تتضمن عرضاً إيرانياً سريّاً باتجاه إنجاز "صفقة كبرى".

يقول غارثر بورتر وهو مؤرخ وصحافي متخصص في الكتابة عن السياسة الأميركية تجاه إيران، يبدي تعاطفاً شديداً مع الأخيرة (أي إيران) وانتقاداً لاذعاً للإدارة الأميركية لعدم التعاون معها وتنمية العلاقات المشتركة للبلدين، وهو أحد الأشخاص القلائل الذين اطّلعوا شخصياً على الوثيقة إلى جانب المتخصص في السياسة الخارجية الإيرانية في جامعة جون هوبكنز للعلاقات الدولية تريتا بارسي: "تعترض الوثيقة المؤلفة من صفحتين على الخط السياسي الرسمي لإدارة جورج بوش باتهام إيران بأنها تسعى إلى تدمير إسرائيل ودعم "الإرهاب" في المنطقة"[١٧].

لقد عرض الاقتراح الإيراني السري مجموعة مثيرة من التنازلات السياسية التي ستقوم بها إيران في حال تمت الموافقة على "الصفقة الكبرى" وهو يتناول عدداً من المواضيع منها: برنامجها النووي، وسياستها تجاه إسرائيل، ومحاربة القاعدة. كما عرضت الوثيقة إنشاء ثلاث مجموعات عمل مشتركة أميركية-إيرانية بالتوازي للتفاوض على خارطة طريق بخصوص ثلاثة مواضيع: أسلحة الدمار الشامل، و"الإرهاب" والأمن الإقليمي، والتعاون الاقتصادي".

ووفقاً لبارسي، فإن هذا العرض الإيراني السرّي تضمّن ما يلي:[١٨]

---

[17] See: Iran Proposal to U.S. Offered Peace with Israel, Gareth Porter, 24 May 2006 at this link: http://ipsnews.net/news.asp?idnews=33348

[١٨] كان كاتب هذه المقالة (علي باكير) قد تناول العرض السري الإيراني في مقال له بعنوان "الصفقة الكبرى: إيران تفجّر المنطقة طائفياً بين لبنان و العراق" على موقع الإسلام اليوم بتاريخ ٢٤-١٢-٢٠٠٦، ثمّ قام تلفزيون هيئة الإذاعة البريطانية الـ -بي بي سي- بالكشف عن هذا العرض السري بتقرير له بتاريخ ١٧-١-٢٠٠٧. يمكن التأكد من ذلك من خلال مراجعة الرابط:

http://www.middle-east-online.com/?id=44396

و من ثم تناول كاتب المقالة (علي باكير) هذا الموضوع بتفصيل كبير ودقيق -بعد رصد ومتابعة لأشهر عديدة- في سلسلة مؤلفة من ثلاث تقارير نشرت في جريدة السياسية الكويتية تحت عنوان:

(المساومات الإيرانية - الأميركية... "إيران غيت" ثانية أم حرب خليج رابعة) بتاريخ ٦/ ٧/ ٨-٣-٢٠٠٧ يمكن الرجوع إليها لمزيد من التفاصيل على الرابط التالي:

١- عرض إيران استخدام نفوذها في العراق لـ (تحقيق الأمن والاستقرار، وإنشاء مؤسسات ديمقراطية، وحكومة غير دينية).

٢- عرض إيران شفافية كاملة لتوفير الاطمئنان والتأكيد بأنها لا تطور أسلحة دمار شامل، والالتزام بما تطلبه الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشكل كامل ودون قيود.

٣- عرض إيران إيقاف دعمها للمجموعات الفلسطينية المعارضة والضغط عليها لإيقاف عملياتها العنيفة ضد المدنيين الإسرائيليين داخل حدود إسرائيل لعام ١٩٤٨م.

٤- التزام إيران بتحويل حزب الله اللبناني إلى حزب سياسي منخرط بشكل كامل في الإطار اللبناني.

٥- قبول إيران بإعلان المبادرة العربية التي طرحت في قمة بيروت عام ٢٠٠٢م، أو ما يسمى طرح الدولتين، والتي تنص على إقامة دولتين والقبول بعلاقات طبيعية وسلام مع إسرائيل مقابل انسحاب إسرائيل إلى ما بعد حدود ١٩٦٧م.

واشترطت إيران مقابل تقديمها هذه التنازلات عدداً من الشروط التي وردت في هذه الوثيقة السرية المقدمة العام ٢٠٠٣م إلى الإدارة الأميركية منها:

١- إنهاء السلوك العدائي للولايات المتحدة تجاه إيران بما فيه إلغاء تصنيفها ضمن محور الشر وتسميتها دولة داعمة "للإرهاب".

٢- رفع العقوبات الاقتصادية والتجارية كلياً عن إيران، والإفراج عن الأموال المجمدة لها في الولايات المتحدة، وإسقاط كافة الأحكام القضائية الصادرة بحقها، والمساعدة في تسهيل انخراطها في المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية.

- الجزء الأول: http://alibakeer.maktoobblog.com/?post=235068
- الجزء الثاني: http://alibakeer.maktoobblog.com/?post=237089
- الجزء الثالث: http://alibakeer.maktoobblog.com/?post=239430

٣- اتخاذ موقف حازم ونهائي ضد من أسمتهم: "إرهابيي" حركة مجاهدي خلق المعاديين لإيران، خاصة الموجودين على الأراضي الأميركية، واحترام مصالح إيران القومية والشرعية في العراق وعلاقاتها الدينية في النجف وكربلاء.

٤- السماح لإيران بالوصول إلى الطاقة النووية السلمية ومصادر التكنولوجيا البيولوجية والكيماوية.

٥- والأهم من كل هذه المطالب، مطلب إيران بالحصول على إقرار واعتراف أميركي بـ(شرعية مصالحها الأمنية في المنطقة كقوة إقليمية شرعية) والتي تعني وفق المصدر نفسه الذي اطلع على الرسالة السرية، " منحها الوصاية أو اليد العليا في الخليج، والاشتراك في الترتيبات الأمنية المستقبلية للمنطقة، بالإضافة إلى الحصول على ضمانات بعدم التعرض لعمل عسكري".

لكن وعلى ما يبدو، فإنّ خيار "الصفقة الكبرى" هذا تكتنفه العديد من المصاعب والمشاكل ومنها:

١- أن إيران أعطت نفسها قدراً أكبر من الوزن والقوة والمكانة الإقليمية والدولية عندما ساوت نفسها بالولايات المتحدة، وهو الأمر الذي ما كان يتم قبوله للاتحاد السوفياتي!! وبالتالي فإنّ ما تطلبه إيران أكبر بكثير من حجمها الطبيعي، وعليه، فإن الإدارة الأميركية ترى أنه من غير المقبول إعطاء إيران امتيازات لهذه الدرجة، فهذه إيران وليست الاتحاد السوفيتي أو الصين!!

٢- أنّ إيران تستخدم التدخل في العراق ولبنان للضغط من أجل الحصول على هذا السيناريو وذلك غير مقبول أيضاً في نظر الولايات المتّحدة ودول المنطقة، إذ على إيران أن تلجأ إلى الطرق الدبلوماسية أو الذاتية المحليّة وليس إلى أذرعها في المنطقة، لأنها لن تحصل على شيء مقابل هذه الطريقة.

٣- أنّ هكذا صفقة مع الثوريين المحافظين في إيران ستعمل على تقويض نظرية الإصلاحيين و قوّتهم داخلياً وتعطي شرعية أكبر للمتشددين في رسم السياسة الخارجية والداخلية مستقبلاً

٤- وهو العنصر الأهم، أن المشكلة تكمن في المطلب الإيراني بإعطائها الوصاية على الخليج والاعتراف بها قوة شرعية. إذ إن الاستجابة لمثل هذا الطلب يعني تحويل إيران إلى قوة عالمية تسيطر على نفط العالم

عبر الخليج وتتحكم بالممرات وعوامل القوة وتبتز الآخرين -دول المنطقة- متى تشاء، وهذا أمر مرفوض بتاتاً أيضاً في السياسة الأميركية، خاصة أن الولايات المتحدة كانت قد حسمت أمرها في إخضاعه لإشرافها مباشرة لاسيما بعد تجربة الشاه، وتجربة صدام التي كادت تحول هذين النظامين إلى قوة عالمية تتحكم بالدول العظمى.

وعلى العموم، يبدو أنّ حسابات القيادة الإيرانية تقوم على استغلال ورقة "تخصيب اليورانيوم" -وهي الورقة الوحيدة المتاحة حالياً للمساومة والتفاوض- إلى أقصى حد ممكن، بحيث لا يكون هناك تفاوض موسّع مع أميركا أو المجتمع الدولي إلاّ بعد الانتهاء من التخصيب، أو بعد إنجاز مراحل متقدمة منه على الأقل، وذلك ليكون التفاوض من موقع القوّة ولتكون المكاسب أكبر وأكثر جدوى.

The study highlights eight expected options to deal with the Iranian nuclear file: First, to ignore the Iranian file by Washington and no action against Iran; Second, to change the regime from the inside; Third, to wait for Iran to reach an advanced stage in her nuclear weapons capability for American military action to be meaningful, with international support and public cover; Fourth, diplomatic negotiation through Europe for the regime to retract; Fifth, to implement the Iraqi model in military action; Sixth, an open American-Iranian dialogue; Seventh, an Israeli military action with American approval under the pretext of self-defense; Eighth: implement the north Korean model, so Iran would put away it's nuclear weapon in return for ensuring her energy needs.

He said it is incumbent on many parties and actors to carry on the reform including: Government, civil society organizations, private sector, academic institutions, political parties, and the general elites in society.

MESC Director Mr Jawad Al Hamad said there has to be a greater understanding between the different actors regarding reform in the Arab world, and we must not compare ourselves to the United States, Germany and Japan which is often the case.

Mr Hamad said there are derivatives and basic elements we have to create and foster relating to: Our education, technological change and adoption, political and social reform, openness to the world and social and political diversity.

6. Hamas Domination In Gaza And Instability Of Israel's Security

The report argues there is no disagreements between strategic studies departments in Tel Aviv in particular the research department for military intelligence "Aman" which argues that Hamas dominance in the Gaza Strip poses danger to the Israeli strategic environment.

The report states these dangers pose a strategic military threat especially on its borders and to the fact Israel fears Hamas will at the very least create 'convulsions' in the rest of the Palestine territories and in neighboring states.

The report shows Israeli suggestions for facing Hamas through economic pressure and of the inferred Egyptian role to eliminate Hamas in Gaza despite the fact that Cairo wants stability in Gaza.

7. Iranian Nuclear File Crisis

This scientific study discusses potential American attitudes in dealing with the Iranian nuclear file which has became the main issue to dominate the meetings of Great Powers, and especially the regional security of the Middle East, considered a most effective strategic area in the world, American occupation in Iraq, and the failure of the peace process.

The nuclear file represents strategic dimensions for the Iranians in the region, and the way the international community has become connected with American-Iranian relations. The siege mentality developed by Iran explains its political-military behavior in the Arabian Gulf, considering itself surrounded by regional threats; and for this purpose they have to possess nuclear weapon.

American options are connected to foreign American policy towards Iran. The United States for instance still seeks a diplomatic solution rather than a military one and does not want a "regime change' posture as it did with Iraq.

The report clarifies the point of views of Hamas and Fateh through interviews with members of the two parties to reach a solution of the crises and highlights the opportunities and dangers for Israel to overthrow the Hamas government.

4. Balance Of Power In Jordanian Democracy

The report argues the Jordan political and democratic scene seems to have been relatively steady in the last decade while substantial changes barely seen. Such a balance of power changes if the country goes through directed or emergent transformations, or if it appears new effective power is likely to emerge, or is in retreat, or increases the power influence of the other. Concerning the coming parliamentary elections it won't doesn't differ much from the balance that ruled the last parliamentary elections in 2003.

The report discusses the notion of democratic and political power, including economic and social power as government is an organized and supervising party and part of the political balance; the Islamic movement is a steady element in the balancing act, middle parties embrace the official positions and avoid the opposition which forms majority (34) parties—who coordinate with the Islamists, despite the fact social power is represented by clans and families, not to mention the liberal trend, and the democratic left which is different from the traditional left.

5. Research And Civil Society In Reform Process In The Arab World

The Middle East Studies Center held a seminar on scientific research and civil society in Arab World reforms presented by Professor Hassan Nafa'a from the Politics Department at Cairo University in which he clarified the concepts of civil society, associations, reform in the Arab World and scientific research. His paper was followed by Dr Ibrahim Badran, a political scientist in Jordan.

Dr Nafa'a discussed priorities and the issue of restoration of authority for meaningful reforms. He explained the current problems facing the Arab world that of development, absence of a strong and reliable economic policy and the absence of political participation.

He said scientific research in the Arab world must be understood within this context. Its lack of goes back to the absence of strong development, but it can also be used to create effective policy and civil society institutions, though he stressed the lack of expenditure is always a problem.

Dr Badran stressed that scientific and academic research requires a nationalistic structure that fosters the infrastructure of moving forward and fight underdevelopment. He said for this to happen there must also be a united Arab world.

2. Europe And The Sanctions Against The Palestinian People

After the Mecca Accord on 8 February, 2007 there was much optimism for the ending of the European-imposed financial siege to isolate the Hamas government through collective punishment of the Palestinian people.

The report exposes European policy attitudes since the Hamas win in the legislative elections that lasted more than 14 months and follows the Palestinian-Israeli conflict over European assistance.

The report reveals the European attitudes towards the Mecca Accord and National Palestinian Unity Government, and the lack of influence of Palestinian diplomatic activity, then raises questions concerning the European attitude towards the siege after the collapse of the Palestinian Unity Government. The report argues that the official European attitude was not far from the American position.

From statements by Hamas leaders it seems it was their intentions to use the weapon of popular resistance as supported by Palestinian Prime Minister Mr Ismael Hania and Mr Khalid Misha'l. But the expectation of Hamas leaders to end the siege was underestimated; after the Hamas domination of the Gaza strip "the road for Palestinian rights was still long".

The Palestinian cause is not just the struggle between Hamas and Fateh, we need to know what is really going on, and the way to do that is by reinforcing Palestinian unity through the activation of the PLO, and of the resistance culture, and obtain social and economic independence to over come the “Israel project.”

3. American Project To Overthrow The Hamas Government … Mechanisms And Consequences

Since internal fighting broke out last mid-December no one could have expected the ending reached between Hamas and the Fateh movement with the security forces under the control of Palestinian President Mahmood Abbas. The domination of Hamas in Gaza, and the decision by Abu Mazen to dissolve the unity government and the forming of an emergency government was a surprising consequence for the parties involved in the fighting and a shock for U.S. and Israel.

The report discusses the Israeli and American project to overthrow Hamas whilst a UN document reveals a mutual understanding between Abu Mazen and U.S. to overthrow Hamas; the report also discusses the relations between the attitudes of Abu Mazen and the security forces towards Hamas and the break out of the fighting and the Abbas decision for early elections and first internal fighting, then discusses the Mecca Accord and the reasons for its collapse and the Hamas domination on the strip.

The study argues that these efforts led by the Arab League and American diplomacy to activate the initiative. It suggests that the last Riyadh Summit root was a reflection of international and regional events but stresses that there is now a greater effort to seek a just solution with an Arab political framework.

The study discusses Arab-American efforts to activate the Arab peace initiative, but clarifies that Washington wants to monopolize an Arab-Israeli struggle into Palestinian-Israeli struggle. That will convert Arab parties into mediations to avoid any confrontation that might threaten regional security and stability.

The study clarifies how Arab countries market the initiative in Washington and other Europe capitals in spite of Israel's refusal to address such issues as the right of return.

It warns that all attempts at activation might not succeed because of the Israeli of the strong position supported by the U.S. in the absence of European role and the lack of a specific Arab vision.

The study concludes that there is a need for other alternative Arab strategy to deal with the new facts that came out by the Israeli war against Lebanon in 2006, including supporting resistance and internal consolidation.

- **Reports**

1. Impacts of Iraqi Oil Law

The report discuss the oil law in Iraq as causing deep political disagreements and gives a brief on Iraqi oil since it was nationalized in 1972, and the subsequent oil debt which could have been invested to become a tool of liberation from American domination, a case that has weakened the negotiating ability of OPEC.

The report stresses the quality of Iraqi oil and its low risk drilling and therefore recommends that the law must take into account the existence of the National Iraqi Petroleum Company Law and the Ministry of Oil.

The report includes objective statements on the law including concession agreements with foreign countries, reducing the functions of the Iraqi Ministry of Oil and its transfer to a Federal Council of Oil and Gas.

The report shows the Iranian terms for these concessions containing the secret document, such as ending the hostile behavior by the U.S. against Iran, removing trade and economic punishments, taking a final stand against Mujahidi Khalq, allowing Iran to obtain peaceful nuclear power, and most important, is American recognition of Iranian security interests in the region as a regional force and assurances of non-hostile military action.

2. Civil Society's Role In Supporting Human Rights Culture: The Case Of Jordan

Human rights preoccupy researchers, politicians and public opinion, since the international developments that led to their intensification of considering human rights on the international and local levels. The universality of these rights, the freedom they entail and concessions they have played the role to impact the whole society. The unification of these rights and their freedoms in the world guarantee their provision inside member states like Jordan.

The widely increasing respect of human rights represent a human rights culture, an original right, entailing a responsibility for civil society organizations, human rights principles, and protection. They are considered as channels for political upbringing working for the education of local society within the framework of systems and laws. Education takes place through seminars, meetings, workshops and training courses. Hence the citizen recognizes his rights as a human like the right to life, right to freedom of expression, right to a fair trial, participation in the management of public affairs, right to dignity, economic rights, social rights, cultural rights and collective rights .

As such, It is noticeable the role of civil society in addressing human rights as a culture in Jordan. Yet people look to more effort to be considered to consolidate such roof across different and varied institutions in civil society. It might be considered as sacred values that are safeguarded by law, and respected by institutions and individuals.

- **Special Section**
  - **Issue File**

Arab Efforts To Activate Peace Process

The study discusses the peace process that ended in failure when the Arab diplomatic effort was pursued "as a strategic option". The Arab initiative included the Israel withdraws from the occupied territories since 1967, and a just solution for refugees issue that can be reached. All this in exchange of full Arab normalization with.

- **Editorial**

Transformations In Palestine-Jordan Unity Prospects

With every significant transformation in Palestine in the internal situation and balance of power, or in the negotiations with Israel, the issue of Jordanian-Palestinian relations resurfaces, and media and political perspective arise between those who believe in a united, Islamic and nationalistic point of views and those who believe in the issue territory as the framework to outline such a relationship.

In the light of this dialectic, it is certain that both Palestinians and Jordanians have to reach a strategic vision for the sake of the higher interests of the Arab nation, and for both countries taken into account their demographic interchange, the geo-strategic environment and the historical and religious commonalities they have as they face the Zionist project.

No doubt there are objective conditions to achieve this vision, most important of which includes: A unified logic in rationale for a futuristic view based on unity that should be based on full Israeli withdrawal from the Arab occupied territories since June 1967.

- **Researches & Studies**

1. Iran-US Crisis: Possible Scenarios

The international community doesn't object to Iran to have nuclear power for peaceful purposes but is looking for assurances not to transform this into military purposes. Iran refuses to give assurances if there is no progress on the economic and geo-strategic levels.

Options for the development of the crisis are open wide in 2007 according to international and regional developments by Washington and Tehran concerning Iraq, Syria, Lebanon and Palestine.

American options alternate between economic punishment, limited military action, overthrow of the Iranian regime, coexisting with a nuclear Iran, mutual transaction for assurances not to transform Iran nuclear power into military purposes, in return Iran would obtain economic and technological privileges.

The report concentrates on the last option as the most appropriate to end the present crisis, and recently revealed that a secret document was sent via the Swiss Embassy in Tehran to be delivered to US officials in May 2003 containing a secret Iranian offer.

161	*5. The Role Of Research And Civil Society In Reform Process In The Arab World* ***Hasan Naf'a***
161	*6. Hamas Control In Gaza And Instability Of Israel's Security* ***Saleh Al-Na'ami***
161	*7. Iranian Nuclear File Crisis* ***Ali Bakeer***
5-11	**English Abstracts** ***Marwan Al-Asmar***

Contents

Editorial

7 *Transformations In Palestine-Jordan Unity Prospects*
Editors

Research & Studies

11 *1. Iran-Us Crisis: Possible Scenarios*
Adnan Hayajneh

29 *2. Civil Society's Role In Supporting Human Rights Culture: The Case Of Jordan*
Wala' Beheri

Issue File

71 *Arab Efforts To Activate Peace Process*
Nadia Sa'd AlDein

Reports And Articles

101 *1. Impacts Of Iraqi Oil Law*
Hussein Abdallah

117 *2. Europe And The Sanctions Against The Palestinian People*
Amjad Jebreel

131 *3. American Project To Overthrow The Hamas Government … Mechanisms And Consequences*
Saleh Al-Na'ami

153 *4. Balance Of Power InJordanian Democracy In Jordan*
Sameeh Al-Ma'ayta

The views of the contributors do not necessarily represent
the positions of the MESJ

First Edition

Amman – Summer &Autumn**-2007**

Copy Rights Reserved to

MESC & JRI

Middle Eastern Studies Journal

P.O. Box 927657 – Amman 11190 – Jordan
Tel: +962-6-4613451 / Fax: 4613452
E-mail: mesj@mesj.com.jo
http:// www.mesj.com

Middle Eastern Studies

Journal

By Middle East Studies Center
Cordially with the Jordanian Institute for Research & Information

Editor in Chief
Jawad El- Hamad

Editorial Board
Ahmad Al-Bursan ***Abdul Fattah Al-Rashdan***

Volume12 **No's. 40-41** **Summer &Autumn-2007**